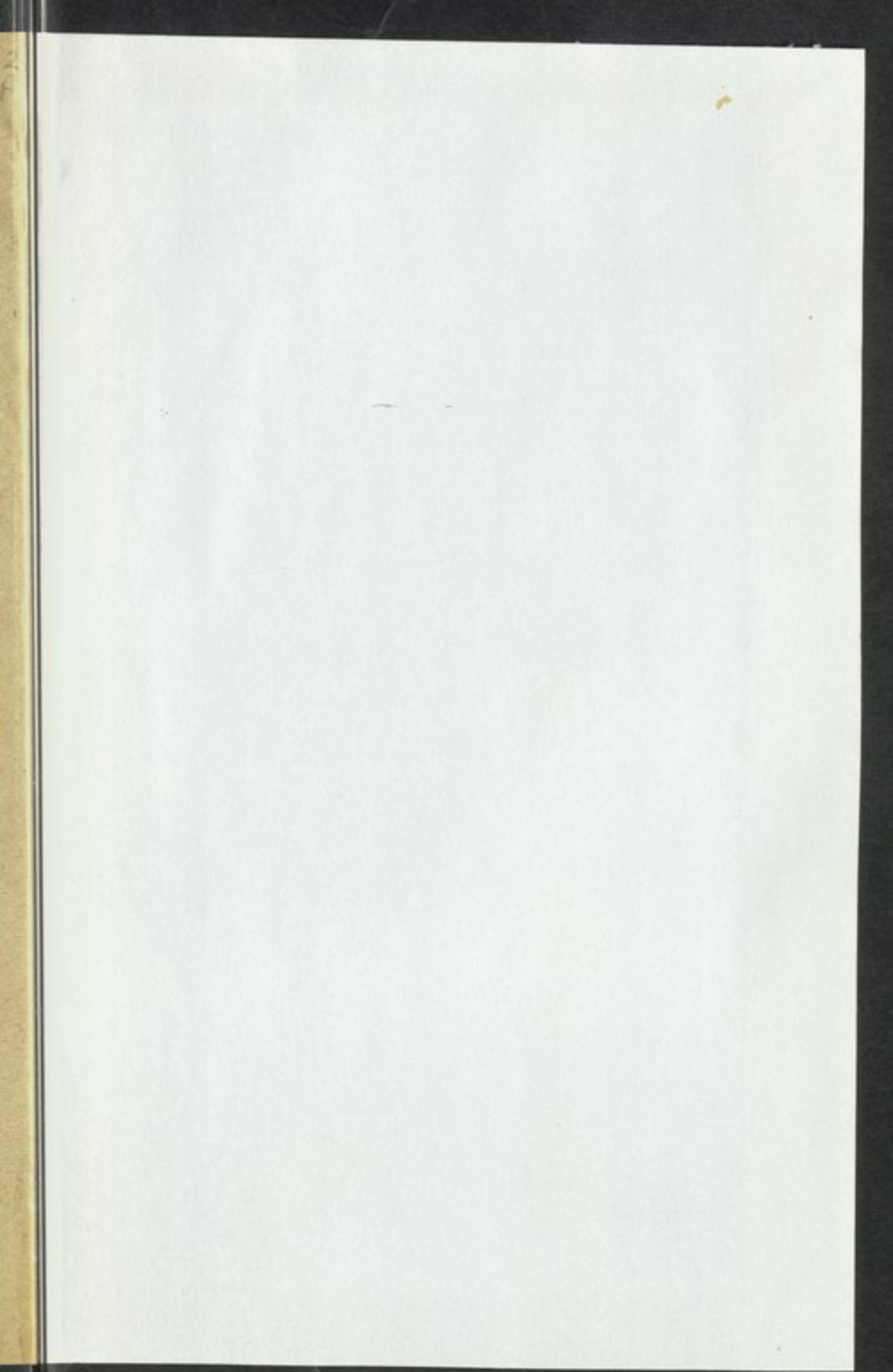


U B LIBRARY

AMERICAN
UNIVERSITY OF
BEIRUT



LIBRARY



معركة الإسلام والراشدية

سَيِّدِ قَطْب



القاهرة
مطبعة دار الكتاب العربي
١٣٧١ هـ - ١٩٥٢ م

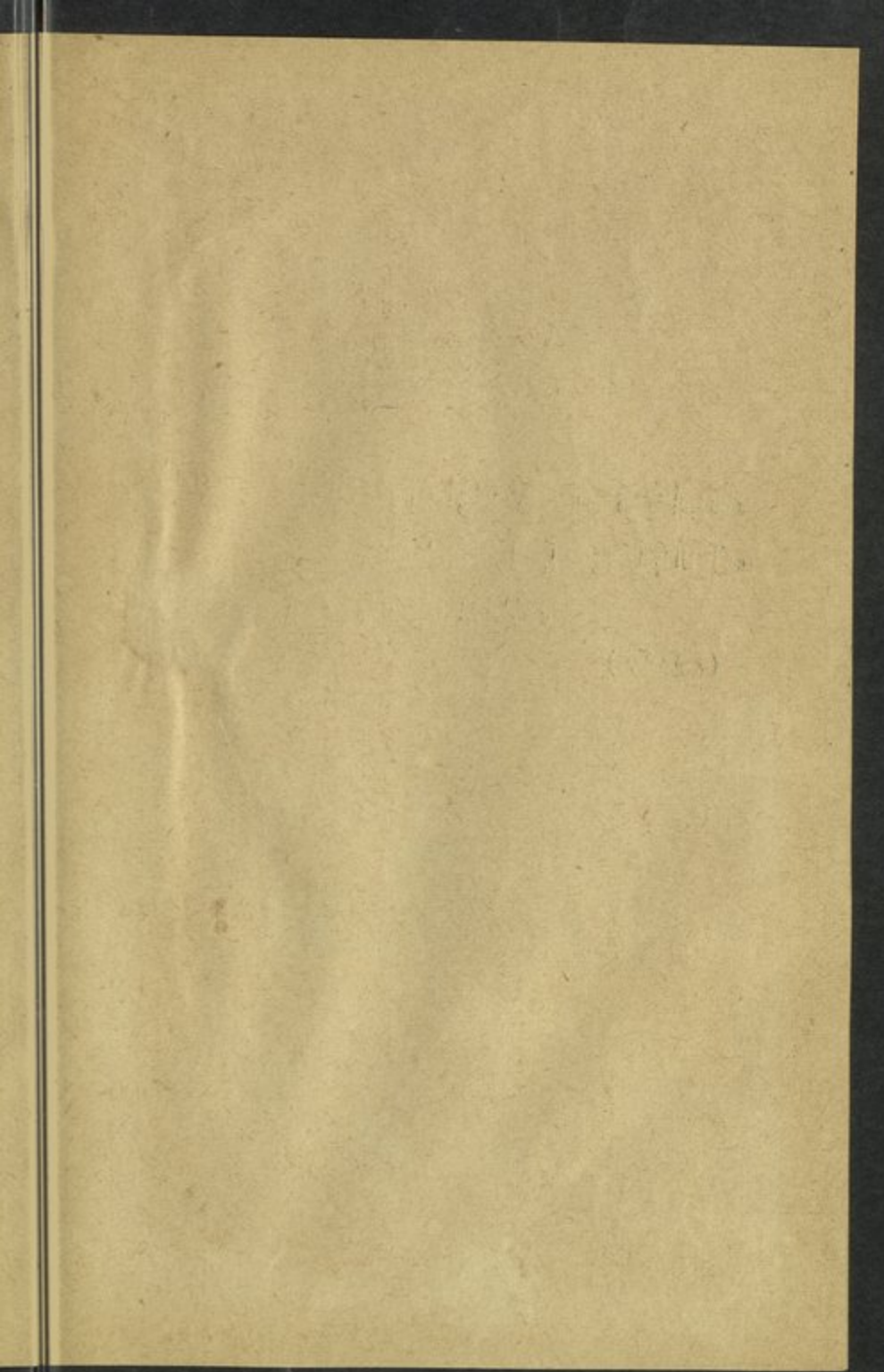
الطبعة الثانية { رجب ١٣٧١
أبريل ١٩٥٢



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

« وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا
« مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ
« فَدَمَّرْنَاَهَا تَدْمِيرًا »

(قرآن کریم)



صِيحَةُ التَّنْذِيرِ

هذا الوضع الاجتماعي السيء الذي تعانيه الجماهير في مصر . .
غير قابل للبقاء والاستمرار . . هذه حقيقة يجب أن تكون معروفة من
الجميع ، كي يمكن السير بعد ذلك على هداها في الطريق الصحيح .
نعم ! غير قابل للبقاء والاستمرار ، ذلك أنه مخالف لطبائع
الأشياء ، لا يحمل عنصراً واحداً من عناصر البقاء ، يبلى له في الأجل ،
ويهيء له فرصة البقاء .

إنه مخالف لروح الحضارة الإنسانية بكل معنى من معانيها ،
مخالف لروح الدين بكل تأويل من تأويلاته ، مخالف لروح العصر
بكل مقتضى من مقتضياته . ذلك فوق مخالفته لأبسط المبادئ الاقتصادية
السليمة . ومن ثم فهو معطل للنمو الاقتصادي ذاته ، بله النمو الاجتماعي
والإنساني .

وكل وضع اجتماعي يكون من نتائجه شل قوى الأمة عن العمل
والإنتاج ، فتعويقها بهذا عن النمو والتقدم . . هو وضع شاذ ، لا يفقد
فقط حقه في البقاء ، بل يصبح بالفعل غير قادر على البقاء . فكيف
إذا اجتمع إلى هذه الآفة ، أنه يهدر الكرامة الإنسانية ، ويفسد الخلق
والضمير ، ويقضى على كل معاني العدالة ، ويقتل الثقة الضرورية

في المجتمع والدولة ، وينشر القلق ، ويذهب بالاطمئنان ؟
إن الذين يتشبثون اليوم بهذا الوضع الشاذ ، ويحاولون أن يقيموا
له الأسناد ؛ سواء كانوا من المستغلين ، الذين يعز عليهم أن يساهموا
في التكاليف والأعباء الضرورية لإقامة المجتمع الصالح وصيانته ؛
أو من الطغاة الذين يصعب على نفوسهم أن تجرى العدالة مجراها ،
فتحرمهم أسباب السلطان الزائف الذي لا يقوم على أساس ؛ أو من
المستمتعين الذين مردوا على المتاع الفاجر ، فهم لا يطيقون القصد فيه
والاعتدال ؛ أو من رجال الدين المحترفين ، الذين باعوا أنفسهم لا لله
ولا للوطن ، ولكن للشيطان ، ولمن ينقدهم فيها ثمناً بخساً دراهم
معدودات . . . إن هؤلاء جميعاً إنما يحاولون مالا قبيل لهم به ، لأنهم
يحاولون ضد طبائع الأشياء ! إنهم إنما يُلقون بأيديهم إلى التهلكة
لأنهم يضيعون كل فرص السلامة السائحة المتاحة . وباليتمهم يذهبون
وحدهم حين يذهبون ؛ ولكنهم سيذهبون ومعهم هذه الأوطان
المنكوبة ، ما لم تأخذ هذه الأوطان على أيديهم وفي الوقت متسع ،
قبل أن يحق عليها النذير الصادق الحاسم : « وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ
قَرْيَةً ، أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا ، فَفَسَقُوا فِيهَا ، فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ ، ففَدَمَّرْنَاهَا
تَدْمِيرًا » .

إن الحقائق الواقعة لاتعالج ، كما نعالجها نحن اليوم ، بالخطب
الوعظية ، أو الفتاوى المحتملة ؛ كذلك لاتعالج بتكليم الأفواه ، وتحطيم

الأقلام .. إنما تعالج بحقائق واقعة تقابلها وتغيرها. والمعدات الجامعة لا تفهم المنطق — حتى ولو كان منطقاً صحيحاً لا احتيال فيه ولا التواء — وعلينا أن ندرك هذا قبل فوات الأوان. ولقد أوشك والله أن يفوت الأوان! فليقل من شاء كيف شاء : من الطغاة المستغلين ، ومن رجال الدين المحترفين ، ومن الكتّاب المرتزقين ، والصحفيين المأجورين : إن الدعاة إلى إصلاح هذا الواقع الاجتماعى السيئ ، شيوخيون ، أو خارجون عن القانون ، أو خطرون على الأمن والنظام ، أو دعاة هدم وفوضى ؛ وليحاربهم بكل الوسائل الجهنمية ، التى يملكها الطغاة فى كل زمان ومكان ، ليترجوا بهم فى المعتقلات والسجون ، وليعطلوا لهم الصحف والأقلام ، وليحاربهم فى أرزاقهم وأقواتهم ، وليسدلوا الستار على حياتهم وذكراهم .

إن صوتاً سيرتفع بعد ذلك كله ، ولن يمكن إسكاته أبداً : صوت المعدات الخاوية ، التى تملأ جنبات هذا الوادى . صوت الملايين التى تبذل العرق والدماء ، ولا تنال مقابلها لقمة الخبز جافة ، ولا خرقة الكساء متواضعة . صوت الجموع التى لم تقرأ فى حياتها كلمة واحدة عن الشيوعية أو غير الشيوعية ؛ واسكنها جموع من الأحياء ، تطالبهم معداتهم بلقمة الخبز ، وتطالبهم جلودهم بخرقة الكساء .

سيبقى صوت واحد لا ينفخ — ولو خفتت جميع الأصوات — صوت الواقع الذى ينطق بلسان الملايين من تلك القطع الآدمية المحطمة

الزرية ، التي مسختها تلك الأوضاع الاجتماعية الظالملة ، فحرمتها حتى حاسة الإحساس بالظلم ، وحتى شعور الإنسان بالحرمان .

نعم ! وصوت مئات الألوف من الحطام الآدمي المتناثر في الطرقات ، اللاصق بالجدران ، الباحث عن الفتات في صناديق القمامة مع القلط الضالة والكلاب . ذلك الحطام المشوه الخُلِقَة ، المقرح الجِلد ، المسمول الأعين ، الشارد المتلصص ، أو الدليل المتسول . . هنا وهناك في كل مكان .

ذلك بينما الترف الفاجر الداعر يعرِّب في المواخير والقصور ؛ والذهب المتجمد من دماء الملايين ، يبعثر على الموائد الخضر وفي حجور الفواني ؛ والأرباح الفاحشة تعجز أربابها عن العد والإحصاء بِلَه الإنفاق والاستهلاك !

من ذا الذي يستطيع أن يقول : إن وضعاً اجتماعياً تلك ثماره المتعفنة الخبيثة يمكن أن يدوم ، مهما أقيمت له الأسناد المنتحلة من فتاوى المحترفين ، أو مقالات المرتزقة المأجورين ، أو عسف الطغاة والمستغلين ؟

إنه عبث . عبث ضائع . عبث ضد طبائع الأشياء .

إني أتخصم

.. أتهم هذه الأوضاع الاجتماعية الحاضرة بأنها تشل قوى الأمة عن العمل والإنتاج ؛ وتُشيع فيها البطالة والتعطّل ؛ وتقعدها عن استخدام مواردها الطبيعية والبشرية ؛ وتؤدى بها إلى الضعف عن مواجهة الأخطار الداخلية والأخطار الخارجية ، التي تزايد وتبرز على مر الأيام . إن أرضنا تملك أن تنتج أضعاف ما تنتج من غلات . ولكن لماذا لا يتم هذا ؟ لأن هذه الأرض لا تزال موزعة كما كانت موزعة في أظلم عهود الإقطاع ، فهي محتكرة في أيدي قليلة لا تستغلها استغلالاً كاملاً ، ولا تدعها للقادرين على استغلالها ممن لا يملكون شيئاً .. دع هذه الأرض تخرج من هذا الاحتكار ؛ وتداولها الأيدي المتعطلة التي لا تجد ما تعمل .. حينئذ تتبدل الحال غير الحال .

وإن الأرض الصالحة للزراعة ليتمكن أن تتضاعف . ولكن لماذا لا يتم هذا ؟ لأن مشروعات الري والصرف الكبرى معطلة لا تنفذ ؛ لماذا ؟ لأنها تحتاج إلى المال ، والمال في أيدي الرأسماليين ؛ والدولة تشفق أن تحمل رؤوس الأموال نصيبها الواجب من الأعباء . لماذا ؟ لأن الدولة لا تمثل الجماهير المحتاجة ، إنما تمثل رؤوس الأموال .. دع مقاليد الحكم للشعب حقاً . حينئذ سيجد الشعب في خزائنه من حصيلة

الضريبة العادلة ، ما يصلح به الأراضي البور ، في فترة معقولة من الزمان .
وإن هذه الأرض لتحتوى كنوزاً من الخامات والقوى المعطلة
التي لا نستغل . لماذا ؟ لأن الدولة فقيرة وعاجزة وغير جادة ومشغولة .
فقيرة لا تجرد المال ، لأن ميزانيتها تعتمد على دخول الجمارك التي يؤديها
الفقراء قبل الأغنياء ؛ ولا تعتمد على ضرائب الدخل المباشرة التي
يؤديها الأغنياء قبل الفقراء ! وعاجزة لأن أدايتها الإدارية فاسدة .
أفسدتها الاستثناءات والمحسوبيات ، وسوء النظام ، وبلادة
« الروتين » ؛ كما أفسدتها الرشوة ، وفساد الذمة ، وتعفن الضمير .
وغير جادة ، لأنها لا تحس حافزاً يدفعها إلى زيادة الثروة القومية العامة ،
مادام الأثرياء الذين تمثلهم يحسون التخمة ، ويعجزون عن تصريف
ما في أيديهم من ثروات . ومشغولة . مشغولة بذلك الصراع الحزبي
في حلبة الأقرام ، التي أقامها الاستعمار منذ ربع قرن باسم الدستور !
ووقف يتفرج ويتسلى ، كما كان الأشراف في القرون الوسطى يتسلون
بصراع العبيد والأقرام . ثم هي مشغولة بحماية تلك الأوضاع الاجتماعية
الشاذة المناقضة لطبيعة الأشياء ، والتي تحتاج إلى جهد ضخم من الأداة
الحكومية العاجزة الفاسدة الشلاء .

وإن في هذه الأرض من الثروات البشرية والقوى الإنسانية
ما لا يقل عما فيها من الخامات والقوى . ولكن أحداً لا يستغلها
ولا يلتفت إليها . لماذا ؟ لأن المصلحة العاجلة للسادة الرأسماليين الذين

تمثلهم الدولة ، لا تقتضى استغلال هذه القوى ولا استنقاذها من التبطل والضياع . فهي تدعها للجهد والمرض والفقر تأكلها أكلاً ، ثم تدعها للتبطل يحيلها مخلوقات تافهة : إما مشردة فى الطرقات ؛ وإما جالسة على المقاهى والحانات ؛ وإما عاملة كمتعطلة لا تنتج إلا التافه اليسير مما تملك أن تنتج ؛ لأن النظام الذى تعمل فى ظلله نظام فاسد ؛ ولأن الأجور التى تتناولها لا تحفز إلى الإخلاص ؛ ولأن المستقبل الذى ينتظرها ظلام فى ظلام . . والدولة لا تحاول أن تعمل شيئاً جدياً لاستنقاذ هذه الثروات المبددة الضائعة فى سفه وإسراف .

ذلك أن استنقاذ هذه الثروة القومية من القوى البشرية يكلف رؤوس الأموال بعض التكاليف . ودون هذا وتقف الدولة متحرجة واجهة خاشعة !

وهكذا يدور دولاب العمل فى الدولة وفى الشعب ، لا لیسد حاجة سكانها جميعاً ، بل لیسد حاجة حفنة قليلة هى القادرة وحدها على الإنتاج وعلى الاستهلاك . ولا تعمل الدولة ولا الأمة لرعاية المصالح الضخمة للعشرين مليوناً من السكان ، بل لرعاية المصالح المحدودة لفئة منها معدودة .

ثم يتزايد السكان وتتناقص الغلة ؛ لا عاجز فى طبيعة الأمة عن العمل ، ولا لنقص فى كفاياتها واستعداداتها الفطرية ؛ ولكن تبعاً لهذا الاختلال فى توزيع الثروة القومية ، وفى توزيع المفاسم والمغارم ؛

ومن ثم تتخلف والدنيا تركز ، ونضعف وخصومنا على الأبواب
تزايد قدرتهم على الاعتداء ؛ وتهبط كرامتنا الدولية يوماً بعد يوم ،
ونحن نتحلق وتتصايح : يحيا ويسقط ، حول الصراع الحزبي القافه
في حلبة الأقرام !

إني أتهم . . أتهم الأوضاع الاجتماعية القائمة بأنها تهدر الكرامة
الإنسانية ، وتقضى على كل حقوق الإنسان .

ومن ذا الذى يجروُ على القول بأن هؤلاء الملايين من الفلاحين
الجياع العراة الخفاة ، الذين تأكل الديدان أحشاءهم ، وينهش الذباب
مآقيهم ، وتمتص الحشرات دماءهم . . ناس . يتمتعون بكرامة الإنسان
وحقوق الإنسان ؟

من ذا الذى يجروُ على القول بأن هؤلاء الصبية الذين يجمعون من
القرى والكفور للعمل فى « التراخيل » لتنقية المزارع فى الدوائر
والتفاتيس من الآفات ، وجسومهم تنغل بالآفات ، ويفقلون عشرات
الأميال ومئاتها بعيداً عن أهلهم — حيث يعودون أو لا يعودون —
لامتطوعين ولا مختارين ، ولسكن قسرا وغصباً ، فى مقابل القروش
والملايم التى يؤكل نصفها قبل أن تصل إلى أيديهم الهزيلة النحيله .
من ذا الذى يقول بأن هؤلاء ناس لهم كرامة الإنسان وحقوق
الإنسان ؟ !

من ذا الذى يجرؤ على القول بأن الملايين من « الأنفار »
فى دوائر الإقطاع ناس ، والسيد المالك يملك أن يحيى ويميت ، وأن
يمنع ويمنح ، وأن يرزق ويرزأ ، والعبيد لا يملكون شيئاً ، حتى ولاحق
البقاء فى الدائرة ، ولا التعويض الضئيل عند الطرد من الرحمة . فإذا
غضب السيد — بل عامله — فقد طرد « النفر » مع زوجه وأولاده ،
وقد سلبت منه جاموسته ، وقد عاد كوخه إلى السيد المالك الذى أنعم به
عليه ؛ وخرج هو شريداً طريداً من رحمة الأرض جميعاً !

من ذا الذى يجرؤ على القول بأن مئات الألوف من العجزة
المسولين ، الباحثين عن الفتات فى صناديق القمامة ، العراة الجسد ،
الحفاة القدم ، المعقرى الوجوه ، الزائغى النظرات . . ناس لهم كرامة
الإنسان وحقوق الإنسان ؟ وهم لا يجدون ما تجده كلاب السادة
فى بيوت السراة !

من ذا الذى يجرؤ على القول بأن هؤلاء الألوف من الخدم فى
البيوت ، و « الخدمة السائرة » فى الدواوين ، الذين يحرمهم القانون حتى
حق تكوين النقابات ، لأن السادة يأبون عليهم هذا الحق ، كى لا يتجرأ
العبيد على الأسياد ، وكى لا تكون لهم حقوق — ولو نظرية —
يرفعون بها جباههم فى وجوه الأسياد . . .

من ذا الذى يجرؤ على القول بأن هؤلاء ناس ، لهم حقوق
الإنسان وكرامة الإنسان ! ؟

ودعك بعد هذا من تلك الخرافة التي تتحدث عن « الأمة مصدر السلطات » وعن حق الانتخاب وحرية الاختيار . . إنها خرافة لا نستحق المناقشة ، فهذه الأمة مصدر السلطات هي هذه الملايين الجامعة الهزيلة ، الجاهلة المستغفلة . هذه الملايين المشغولة نهارها وليلها بالبحث عن اللقمة . الملايين التي لا تملك أن تفيق لحظة لتفكر في ذلك الترف الذي يسمونه حق الانتخاب وحرية الاختيار . الملايين التي يشير لها السادة فتنخب ، ويشير لها السادة فتمتنع ؛ لأن هؤلاء السادة هم خزنة أرزاقها وأقواتها ؛ وملاك الإقطاع الذي يؤوى هؤلاء الجبياع !

إنها خرافة أن تتحدث في عهود الإقطاع عن الدساتير والبرلمانات . ونحن نعيش في عهود الإقطاع بكل مقوماتها ؛ لا ينقص منها شيء إلا تبعات السيد تجاه رقيق الأرض ، فقد سقطت عنه هذه التبعات في عصر الدستور ! أجل فلقد كان السيد فيما مضى مسؤولاً عن رقيقه ، يزوج بناتهم ويمنحهن ؛ ويعالجهن إذا مرضوا ، ويؤدى عنهم نفقات الجنائز والأعياد . . فأسقط عهد الدستور كل هذه التكاليف عن كاهله ، وأبقى له الرقيق ، يأكل من أبدانهم ما يشاء كيف شاء !

إن الحديث عن الدساتير والبرلمانات يصلح مادة فكاهة ، يتسلى بها الفارغون . ولكنه لا يصلح حديث أمة تريد الجِد ، وتتنظر إلى الواقع بعين الاعتبار !

إني أتهم . . أتهم الأوضاع الاجتماعية القائمة بأنها تفسد الخلق
والضمير ، وتشيع الفساد في المجتمع والدولة ، وتؤدي إلى الانحلال
الفردى والقومى .

إن تضخم الثراء في جانب ، وبروز الحرمان في جانب ، من
شأنه أن يخلق طبقة من الأثرياء الفارغين المتبطلين ، الذين يجدون
لديهم وفرة من المال ، ووفرة من الوقت ، ووفرة من الطاقة الجسدية
التي لا بد لها من متصرف .

والطاقة التي لا تصرف في العمل ، والتي لا تشغلها فكرة أعلى
من الذات ، لا بد أن تجد لها طريقاً آخر : طريق المتاع الجسدي
الغليظ ، والرفاهية المترفة الناعمة ، والموائد الخضر والسباق ، والسكر
والعريضة والاستهتار . . .

وماذا يصنع أولئك الفتيان المرد ، وأولئك الشيوخ المترهلون ،
الذين تجبى إليهم ثمرات السكد والعرق والدماء ، من جهود الألوفا
الجياح الحفاة العراة . . ماذا يصنع أولئك وهؤلاء بتلك الألوفا والملايين
التي تصل إليهم وهم قاعدون ؟ ماذا يصنعون ولم يطهر العمل قلوبهم
وأيديهم ، ولم يشغل العمل أفكارهم ومشاعرهم ؟ ماذا يصنعون إلا أن
يفسكروا في لذائذ الحس ، وشهوات الجسد ، والترف الناعم الرخيص ؟
وهم يملكون قوة الإغراء . . المال . . وعلى الضفة الأخرى
أولئك المحرومون التاعسون ، ضعفاء أمام ذلك الإغراء ، طلاب حياة

وطلاب متاع كذلك ، لا يجدون إليهما سبيلا من وجه شريف . . .
فالشرف آخر حرفة في مصر تدر على أصحابها الكفاف !

عندئذ ينقسم المحرومون والمحرومات فريقين : فريق السامسة
وفريق الضحايا . فريق القوادين وفريق الرقيق — ولا عبءة بالفريق
الثالث : فريق الشرفاء الذي يأبى أن يخضع للإغراء العنيف .
إنه فريق الذين لا يريدون الحياة ولا يريدون المتاع ! أو فريق الأبطال
والقديسين . وما كل الناس ولا كثرتهم أبطال ولا قديسون !

ولا بد من حاشية وأذيال ، لأولئك الفتيان المرء ، وأولئك الشيوخ
المتزهلين . لا بد من حاشية تملق كبرياءهم ، وتؤمن على سخافتهم
وحماقتهم . وهم واجدون هذه الحاشية في ذلك الحطام الآدمي التافه ،
الذين أحوالته الأوضاع الاجتماعية الفاسدة ديدانا طفيلية وإتعات !
وهكذا تتكون حلقة مفرغة ، من الشباب الفارغ والشيوخوخة
الأسنة ، ومن الرق الأبيض والنخاسة القذرة ، ومن الملق الحقير وفناء
الشخصية والانحلال .

وندع هذه الحلقة الآسنة ، لتقع العين على حلقة أخرى نشيطة
متحركة عاملة . ولكن للشيطان وفي حقل الشيطان . حقل الرشوة
والارتشاء . حقل السرقة والاختلاس وفساد الضمير .

إنه العوز في جانب والإغراء في جانب . إنه الموظف ذو العيال
الذي يلهب الغلاء ظهره بسياطه الكاوية ؛ ويمتص عصارة قلبه ودمه ،

ليسلها إلى السادة الممولين ، الذين تميمهم الدولة بتشريعاتها ،
وتعمل لحسابهم وخدمهم لا لحساب الجماهير . إنه ذلك الخلق الضعيف
وأمامه إغراء المال الحرام . المال الذي يريد أن يتضاعف بالغش
والسرقة والتهرب والاحتكار .

وقد لا يقف الفقر هكذا أمام الثراء . إنما يقف المال أمام المال .
تقف المصلحة المشتركة بين الغني الفاحش والغني الفاحش . تقف
المؤامرة على حقوق الجماهير ومصالح الجماهير . الجماهير الضعيفة التي
لا تملك شيئاً تذود به عن نفسها في المعركة ، حتى ولا قوة اليقظة والانتباه !
وهذه قضايا الذخيرة الفاسدة في الجيش ، وتهريب التموين إلى
إسرائيل ، والاختلاسات في الأموال العامة . . . هذه هي تقشعرق لذارتها
وبشاعتها النفوس . ولسكنها في صميمها ليست منفصلة عن الأوضاع
الاجتماعية القائمة ؛ فهي ثمرتها الطبيعية التي لا تثمر سواها ؛ وما يمكن
أن تختل موازين العدالة الاجتماعية هذا الاختلال ، ثم تبقى للمجتمع
قواه الخلقية ومبادئه ومثله . إنما هي الحماة الآسنة يصب فيها الوحل
والقذى ، وتنمو على حوافها الحشرات ، وتنسل في جوفها الديدان ؛
ثم تتسع وتتسع حتى تحيل المجتمع كله بركة من الوحل المنتن العفن ،
تفوس فيها الضمائر والأخلاق ، وتفرق فيها القوميات والأوطان .
وهنا ينبعث السادة الأجلاء من هيئة كبار العلماء ، من سباتهم
الطويل العميق ، ينعون الأخلاق الضائعة والفواحش الشائعة ،

ولا يدعون ثبوراً واحداً بل يدعون ثبوراً كثيراً ! فلننصرف إلى السادة الأجلاء لحظة نسمع منهم الوعظ الشريف ، ترويحاً للنفس عن ذلك الجرد السكريه الذى نعانیه !

هذه بعض عريضتهم إلى رئيس الحكومة فى يوم من الأيام :
« وإن الناظر فى حال أمتنا العزيزة ، وما آل إليه أمر الدين والخلق فيها ، ليهوله ما يرى ، وبأخذه كثير من الحزن على حاضرها الذى صارت إليه ، ويخالجه كثير من الإشفاق على مستقبلها الذى هى مقبلة عليه . فقد استهان الناس بأوامر الدين ونواهيہ ؛ وجنحوا إلى ما يخالف تقاليد الإسلام ؛ ودخل على كثير منهم ما لم يكن يعهد من أخلاق الإباحية والتحلل ، جرياً وراء المدنية الزائفة ، واغتراراً بريقها الخادع ؛ وكثرت عوامل الإفساد والإغراء فى البلاد ، ولا سيما أمام ناشئتها وفتياتها ، المرجوين للنهوض بها ، والأخذ بيدها فى حاضرها ومستقبلها ؛ فمن حفلات ماجنة خليعة ، يختلط فيها النساء بالرجال على صورة متهتكة جريئة ، تشرب فيها الخمر ، ويرتكب فيها ما ينافى المروءة والخلق الكريم ؛ إلى أندية يباح فيها القمار ، ويسكب على موائدها الذهب ، وتبتر فيها الأموال ، وتزلزل بسببها البيوت والكرامات ؛ إلى ملاعب للسباق والمراهنات تنطوى على ألوان من الفساد وإضاعة المال ؛ إلى مسابقات للجمال إنما هى معارض للفسوق والإثم ، يرتكب فيها ما يندى له جبين الدين والخلق والمروءة ، ويباح فيها من المحرمات أكبرها

وأخطرها ؛ إلى شواطئ ، في الصيف يخلع فيها العذار ، ويطغى فيها
«الأشجار ؛ إلى أخبار ذلك تذكر وتنشر ، وتوصف وتصور ، وتستتار
بها كوامن الشهوات والغرائز ، في غير تورع ولا حياء ؛ إلى كثير من
ألوان المنكرات وفنون الموبقات . . . »

وى ! وى ! أو هذا هكذا أيها العلماء الأجلاء ؟! يا سبحان الله !
ولا حول ولا قوة إلا بالله ! حقاً إنه لأمر جلل يوجب النعمة ويستوجب
«اللعنة . . . »

ولكن ! وقد قدر لشفاهم الشريفة أن تنفج عن كلام في المجتمع ،
أما كانت هناك كلمة واحدة تقال عن المظالم الاجتماعية الفاشية ؛ وعن
رأى الإسلام في الحكم ، ورأيه في المال ، ورأيه في الفوارق
الاجتماعية التي لا تطاق ؟

وما الذي كنتم تنتظرونه أيها السادة الأجلاء من أوضاعنا الاجتماعية
القائمة إلا هذا الفساد ، التي تناولت خطبتكم الشريفة ظواهره ،
وتجنبته خوافيه ؟ أوضاعنا الاجتماعية التي تجد منكم السند والنصير ؛
والتي يصيبكم البكم فلا تشيرون إليها إشارة عارضة من قريب أو من
بعيد ، لأن السكوت عنها من ذهب : ذهب ابريز !

إني أتهم . . . أتهم الأوضاع الاجتماعية القائمة بأنها تحيل تكافؤ

الفرص خرافة ، والعدالة بين الجهد والجزاء أسطورة . وبذلك تشيع
القلق والاضطراب في نفوس الأفراد والجماعات .

إنه يكفي في مصر أن يحسن الطفل اختيار أبويه ، كما تتاح له
الفرص جميعاً ، ويتخطى عقبات الطريق وثباً ! فلئن فاته أن يحسن
اختيار أبويه ، فلا أقل من أن يختار له زوجة قد أحسنت اختيار
أبويها ، فولدت في بيت وزير أو كبير ، كي تحمله على جناحيها وتطير !
فإلا تكن قد أحسنت اختيار أبويها فلا أقل من أن تكون قد أحسنت
اختيار تقاطيعها وملاحمها . وهذه تعويذة تفك العقد ، ويدخل بها
على الحكام ويخرج . كما كانت كتب السحر تصف بعض التعاويذ
في قديم الزمان وسالف العصر والأوان !

والدعابة التي أطلقها الشاعر الملهم «محمود أبو الوفا» في : «أنفاس محترقة» .

أخي . قل لي ولا تحجل بماذا قد ترقيتا ؟
وما أنت بذي جاه وعمرك ما تزوجتا !

لم تكن دعابة عابرة ، إنما هي إيماضة الحقيقة في ضمير هذا الواقع
الاجتماعي المريض ، انطلقت على لسان شاعر صادق الحس موهوب .

إن تكافؤ الفرص في مثل هذه الأوضاع خرافة لا تقل عن خرافة
المساواة أمام القانون ! وإلا فأى تكافؤ بين الكتلة من اللحم يدفع بها
رحم في الكوخ ، فتملقها الأرض ، أو حجر أقدر من الأرض .

يسلمها إلى الميكروب والمرض ، ثم يكلها إلى الجوع والشظف ، حتى إذا غالبت ذلك كله ، دفع بها إلى الحرمان والإهمال . وبين أخت لها وليدة على يدي طبيب ، وفي حضن ممرضة ، موكولة إلى العناية والرعاية ، فإلى المناغة والتدليل ، فإلى روضة الأطفال فالجامعة ، فإلى كرسى الديوان أو مساقط الثراء في الشركات والدوائر والتفاتيش ؟ !

أى تكافؤ بين ذلك الذى أحسن اختيار أبويه وخاب فى الدراسة ؛ وذلك الذى لم يوهب حسن الاختيار ولو كان من أوائل المتخرجين ؟
أى تكافؤ فى عالم الوظيفة أو فى العالم الذى يسمونه « حراً »
وذلك المحظوظ المرموق يخطو والأسرة والجاه يفتحان له مغاليق الحياة .
وهذا النكد التعاس تتلقاه الصدمات والعقبات فى كل شهر من طريقه البطيء الطويل ؟ !

وإذا كان تكافؤ الفرص خرافة ، فالعدالة بين الجهد والجزاء أسطورة ! وإلا فمن ذا الذى يقول : إن هذه الملايين الجائعة إنما تجوع لأنها ملايين من الكسالى ، الذين لا يريدون العمل والتعب ؟ يقال هذا عن فرد ، أو عن عشرة ، أو عن مئة ، أو عن ألف ، أو عن عشرة آلاف .. أما أن يقال عن الملايين ، فدون هذا ويمج الحديث ، وتسخر العبارة ، وتعجز المرائر عن الاحتمال .

إن الذين يعملون فى هذا البلد هم الذين يجوعون . أعنى الذين

يعملون أعمالاً شريفة ، لا تدخل في قائمة السرقة والاختلاس ، والغش والتدليس ، والارتشاء واستغلال النفوذ ، وتجارة الرقيق الأبيض ، والخيانة الوطنية . . . إلى آخر ما يملك به الرجل أو المرأة في مصر أن يصبح بين يوم وليلة من الوجهاء والأثرياء !

نحن لا نفكر التفاوت في الاستعدادات الفردية والمقدرات الذاتية .
ولكن أى تفاوت يمكن أن يبرر الفوارق بين ملايين عبود ، وفرغلى ، وأمين يحيى ، والبدرأوى . . . وأمثالهم . وبين الملالم التي يناهاها عملهم وعبيدهم وفلاحوهم ؟

وأى تفاوت يمكن أن يبرر الفوارق بين مرتب الوزير ووكيل الوزارة والمدير العام . ومرتبات السكتبة والسعاة والفراشين في الدواوين ، وهي تبلغ خمسين ضعفاً في بعض الأحيان ؟

إن أية مغالطة عن تفاوت المقدرات الفردية لتقف حسيمة خجلى أمام الواقع الصارخ ، الذي يعجز المدافعون عن تبريره وتفسيره ، عجزه هو ذاته عن الاستمرار والبقاء ، بحكم مناقضته لطبائع الأشياء .

إن مجتمعاً هذه سماته ليشيع القلق في نفوس أفراده وجماعاته .
القلق الناشئ من أن الجهد لا يلقى جزاءه ؛ والجهد لا يثاب عليه ؛
والوسائل الملتوية تبلغ بصاحبها ما لا تبلغ الوسائل المستقيمة ؛ والولادة في بيت وزير أو كبير تجدى ما لا يجدى الذكاء والموهبة والخلق والعمل جميعاً !

ولقد مضى على مصر أكثر من ربع قرن منذ تسلمت مقاليدها ؛
وتوالى على حكمها الوزارات والأحزاب . وما من عهد من هذه العهود
خلا من الاستثناء البغيض . تارة بالأحاد والعشرات ، وتارة بالثلاث
والألوف . حتى شاع في الدواوين وعلى ألسنة الناس أن الواسطة هي
الطريق الوحيد القصير ؛ ووقر في ضمائرهم أن لا شيء يعدل أن تكون
ذا جاه ، أو محسوباً ، أو أن تسلك على أية حال طريقاً غير مستقيم !
ومتى فقدت النفوس الثقة في الخير والواجب ، والأمانة والضمير ؛
فقد فسد كل شيء ، وسرى القلق والتوجس ، وعم الإهمال والاستهتار .
وقد انتبهينا إلى هذا . وانتبهنا معه إلى ما هو أدهى : انتبهنا إلى الشك
المطلق في صلاحية الإدارة المصرية ، وإلى الترحم على أيام الاحتلال .
وهذه كارثة . فليس أخطر من أن يكفر المواطن بوطنه وبشعبه وب نفسه .
إن الجريمة التي ارتكبتها سياسة الاستثناء هي هذه الجريمة .
جريمة تزعزع ثقة المواطنين في الحكم الوطني . جريمة انهيار الشعور
الداخلي بقيمة الاستقلال ، وبضرورة الاستقلال !

إني أتهم ... أتهم الأوضاع الاجتماعية القائمة بأنها تدفع بالناس
دفعاً إلى أحضان الشيوعية ، وبخاصة ذلك الجيل الناشئ من الشبان الأبرياء .
حين يقال للملايين من السكادحين الذين لا يجدون ما ينفقون :
إن الشيوعية تضمن لكم كفايتكم ؛ وتمنع الترف الفاجر الذي يزاوله
أثريائكم . . . يكون لها فعل السحر في نفوس الجماهير .

وحين يقال لهم : إن الشيوعية تحرركم حرية العمل ، وحرية القول
وحرية التفكير ، فإنهم لا يحسون أنها تسلبهم شيئاً حقيقياً يملكونه .
إن الشيوعية لا تحوى سحراً ولا سراً . ولكن الجماهير معها على
رأى المثل العامى الذى يقول : « ضربوا الأعور على عينه قال : خسرانة
خسرانة ! » . أو المثل الآخر الذى يقول : « قالوا للقرء : ربنا جيسخطك .
قال : جيعملنى غزال ؟ ! » . فالعور والقرء — أى الذين لا يملكون شيئاً
يخسرونه ، واليانسون من أن تكون هناك حال أسوأ من حالهم —
هم الذين تسحرهم الشيوعية . لأن كل تغيير قد يفيدهم . وهو على أية
حال لا يضيرهم شيئاً . أما الذين يملكون شيئاً . الذين يملكون حرية
القول وحرية الفكر ؛ ويملكون قبلهما حرية الرغبة ؛ ولا نصطدمهم
تلك الفوارق الاجتماعية السحيقة . . فهم أعداء الشيوعية الطبيعيون .
لهذا لم تجد الشيوعية لها إلى اليوم تربة صالحة فى السويد والنرويج
أو الدانمارك ، لا لأن أهل هذه البلاد يملكون أية فكرة عن الحياة
أعلى مما يملك الشيوعيون ، ولا لأن لهم أهدافاً روحية أو عقيدة
إنسانية . بل لأنهم يملكون أكثر مما تمنحه الشيوعية ، ويفقدون
بالشيوعية أشياء حقيقية يملكونها .
حين يقال للعامل فى تلك البلاد : إن الشيوعية ستوفر لك كفايتك
و ضمانات حياتك . قد يسخر ! فكفاياته كلها مضمونة ، بل رفايته
كذلك . وحين يقال له : إن الشيوعية ستضمن لك عملاً دائماً ، وتحميك

من نتائج التعطل قد يسخر ! لأنه يجد ضمانات حياته عاملاً ومتعطلا ؛
ولا يحس قلقاً في حياته من هذا الجانب أو ذاك .

ولكن حين يقال له : إن الشيوعية ستجندك للعمل بلا حرية
ولا اختيار ؛ أو ستقضى على حريتك النقايمية ؛ أو ستضغظ على حرية
القول والكتابة والتفكير . . فإن ذلك يفرعه ويزعجه . ذلك أنه
يملك تلك الحريات فعلاً . يملكها حقيقة واقعة في حياته اليومية ، لافي
الكتب والرسائل المكتوبة . . عندئذ تعجز الشيوعية أن تغزو قلبه
لأنها لا تمنحه شيئاً ينقصه ، وعلى العكس تسلبه مزايا حقيقية يملكها .
كذلك الحال في أمريكا . . إن العامل الأمريكي يعرف أنه حينما
قرر عمال المناجم الإضراب ، وصرح الرئيس ترومان بأنه يفكر في اتخاذ
تدبير شديد لإنهاء هذا الإضراب ، هتف العمال : « دع ترومان يأت
هنا ويحفر الأرض معنا » .

ونشر هذا الهتاف في الصحف على أعمدة بحروف بارزة ، فلم يتحرك
شرطى واحد ليقبض على عامل ، فضلاً على أن يضربه ويسجنه ويعذبه
وحينما كتب صحفي طويل اللسان عن ابنة ترومان كتابة بذيئة ،
لم يزد رئيس الدولة التي تحكم نصف العالم عن أن يكتب له رسالة شخصية
« بأنه سيضربه بنفسه عند ما يقابله ! » ولم يتحرك « الجستابو » ليدق
عنق هذا الصحفي ، أو يقتله سراً ، ويرمى بجسده في جُـب !
والعامل الأمريكي يعلم أن روسياً لا يملك أن يهتف ضد ستالين ،

ولا أن يكتب حرفاً واحداً عن أمرته . . ولهذا يفزع من الشيوعية !
أما هنا فعبيود باشا يملك أن يحطم نقابات عماله التي ترتكب جريمة
مطالبته بتنفيذ قانون من قوانين الدولة ، يزيد لقيات في نصيب العامل
باسم إعانة الغلاء . والدولة واقفة تتفرّج وتشجع سعادته وهو يسحق
هذه النقابات سحقاً . والجمعية الزراعية تشرد موظفاً خدمها سبعة عشر
عاماً ، وخدمها أبوه قبله لأنه طالب بإعانة الغلاء !
اللسان أن يتناول على ذاته الكريمة ! .

أما حرية القول وحرية الفكر ، فيسأل عنها القلم السياسي .
وتسأل عنها المعتقلات والسجون ، وتسأل عنها حوادث التعذيب في كل
قضية سياسية في تاريخ مصر الحديث !

إن الشيوعية في ذاتها فكرة صغيرة لا تستحق الاحترام عند من
يفكرون تفكيراً إنسانياً أعلى من الطعام والشراب ؛ وعند من يعرفون
أفكاراً أخرى عرفت الإنسانية قبل الشيوعية ، وهي أعدل وأرقى .
ولكن الأوضاع الاجتماعية القائمة تضي على الشيوعية سحراً وجاذبية ،
وإذ كنا نعتقد أن الشيوعية فكرة تصفية وضيقة ، وفيها من سوء
الظن بالبشرية ، ومن الأحقاد المسمومة ما فيها . . فإننا نعتبر الأوضاع
القائمة مجرمة ، ترتكب في كل يوم جريمة تحيب الشيوعية للجهاير
المحرومة ، وتزينها في نفوسهم ، وتدفعهم إليها دفعاً ، للخلاص من ذل
الإقطاع ولذع الحرمان ، وظلم الأوضاع المناقضة لطبائع الأشياء .

وأخيراً فإننا نهم الأوضاع الاجتماعية القائمة بأنها مناقضة في جملتها وتفصيلها لروح الدين كله . الدين منذ أن عرفت البشرية أديانها السماوية ، وهي أكثر مناقضة للإسلام بكل تأويل من تأويلاته . وكل ما يدعيه المحترفون من رجال الدين ليسندوا به هذه الأوضاع ، إنما هو افتراء على الدين ، لا يجده له سنداً من حقائقه ومبادئه : « فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ، ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ لِيَشْتَرُوا بِهِ مَمْنَعًا قَلِيلًا » .

إن الإسلام ليصرخ في وجه الظلم الاجتماعي ، والاسترقاق الإقطاعي وسوء الجزاء ؛ وإنه ليمد المكاخين لهذه الأوضاع بقوة ضخمة للكفاح والصراع .

وما من وضع اجتماعي هو أبعد عن روح الإسلام من أوضاعنا القائمة ؛ وما من إثم أكبر من إثم الذين يدينون بالإسلام ، ثم يقبلون مثل هذه الأوضاع ، أو يبررونها باسم الإسلام ، والإسلام من مثلها براء . إن هذه الأوضاع غير قابلة للبقاء والاستمرار . ذلك أنها مخالفة لروح الحضارة الإنسانية بكل معنى من معانيها . مخالفة لروح الدين بكل تأويل من تأويلاته . مخالفة لروح العصر الحاضر بكل مقتضى من مقتضياته . . . ومن ثم فهي لا تحمل عنصراً واحداً من عناصر البقاء ، يملى لها في الأجل ، ويمنحها فرصة البقاء .

في مفارق الطريق

هذه الأوضاع الاجتماعية القائمة غير قابلة للبقاء والاستمرار . .
هذا ما يحسه لا الذين يعارضونها وحدهم ، بل الذين يحاولون أن يقيموا
لها الأسناد ! فإنه ينبغي أن نشهد أنهم ليسوا من الغباء بحيث يطمئنون
إلى أن مثل هذه الأوضاع يمكن أن تمتد بذاتها كثيراً أو قليلاً . لذلك
هم يحاولون أن يقيموا لها الأسناد الزائفة لتعيش فترة أخرى طويلة
أو قصيرة . . هم يضيفون بين آن وآخر مواد جديدة إلى قانون العقوبات
تشمل ما لم تكن تشمله المواد السابقة من الأحوال ، أو تضيف عقوبات
لم تكن المواد السابقة تتضمنها . رجاء إرهاب المساكين في سبيل
العدالة الاجتماعية ، بأية طريق ، وبأى عنوان !

وهم يزيدون الأموال المرصودة للدعاية لهذه الأوضاع ؛ فتتحرك
أقلام وتنشأ صحف ، وتم في الظلام مؤامرات على التشكيلات النقابية
وعلى الهيئات المسكافة ، قوامها المال ، وقوامها الترهيب والترغيب ،
وفي يدها سيف المعز وذهبه : هذا لمن شاء ، وذلك لمن أراد !

وهم يتحدثون بين الحين والحين عن . . . العدالة الاجتماعية !
إلى والله عن العدالة الاجتماعية . وعن الطبقات المحرومة ، وعن ضرورة
تحسين الأحوال . وكثيراً هم «الباشوات» الذين يطلقون للعدالة الاجتماعية

البخور في هذه الأيام ؛ إذ كان ذلك أطف مخدر للجواهر الكادحة ،
يهدي أعصابها ، ويسيل لعابها ، ويمنيها بالعدل الاجتماعي الذي
لا تكافح من أجله وحدها . بل يكافح له معها « الباشوات » العظام !
فما عليها إلا أن تستريح ، وتستبشر ، وتنام !

ولكن شيئاً من ذلك كله ان يجدى فتيلاً ، فالطبيعة والحياة
والدين والحضارة الإنسانية والاقتصاد والعقل ضدها جميعاً . إنما هي
تعلات فارغة ، ذاهبة مع الريح في الهواء .

ونحن اليوم في مفارق الطريق . كلنا قد اتهمنا إلى أن الأوضاع
القائمة لن تدوم . كلنا متفقون على هذه الحقيقة ، حتى أولئك الذين
يقيمون من حولها الأسناد . إنما تختلف الآراء حول الوضع الجديد
الذي ينبغي أن يخلف هذه الأوضاع . والتفكير في هذا واجب ، فلا بد
من وضع اجتماعي معين يحل محل هذا الوضع الذي يدق بيده أو بأيدي
المتشبثين به ، كل يوم مسماراً في نعشه ؛ والمسار الأخير قريب قريب !
منا فريق يهتف بالاشتراكية . ومنا فريق يحلم بالشيوعية ، ومنا
فريق يدعو إلى الإسلام .

والأوضاع القائمة تجاهد الجميع ، لأن واحداً من هذه الحلول كلها
لن يدعها في سلام !

هي طبعاً تكافح الشيوعية باديء ذي بدء جهاراً نهاراً بلا تقيّة
ولاً مداراة . وهي تكافح الإسلام فتداوره تارة ، وتنكل به تارة ،
حسبما ترى من القوة التي تسنده إن كانت خطراً حقيقياً واقعاً ،
أو كانت خطباً ومواعظ يطفئها الكلام . وهي تدع اسم الاشتراكية
ير ، حين لانحسبها خطراً حقيقياً قائماً ، فأما حين تحسبها قوة حقيقية ،
فهي تكافحها كفاح الشيوعية وكفاح الإسلام .

لن نسلم الأوضاع الاجتماعية المستغلة لواحد من الثلاثة إذن ،
ولا بد من كفاح منظم رتيب ، طويل الأجل . كفاح قلم . وكفاح
بحث . وكفاح تنظيم . وكفاح تكتل إلى جانب فكرة من هذه
الفكر ؛ لإنقاذ هذا الوطن المشرف على الانهيار .

هذا في الداخل . فأما في الخارج ، فهنالك كتلتان ضخمتان :
كتلة الشيوعية في الشرق ، وكتلة الرأسمالية في الغرب . وكتلتاها تبث
دعاية ماهرة ماكرة في جنبات الأرض ، قوامها : أن ليس في العالم إلا
كتلتان ووجهتان : الشيوعية والرأسمالية . وأن ليس للأمم الباقية
مفر من أن تكون إلى جانب هذه الكتلة أو تلك ؛ فليس هنالك من
سبيل إلا هذا أو ذلك !

إن الشيوعية تخاطب الشعوب المستغلة ، والجاهل الكادحة ؛ فمن

مصلحتها أن تدع هذه الجماهير تفهم أنها إن لا تسكن في صف الشيوعية ،
فستكون في صف الرأسمالية ! والجماهير حين تختار على هذا النحو ،
خيرتها واضحة ، وطريقها مرسومة ؛ وقد ذاقنا من الرأسمالية الويل ؛
فالشيوعية وحدها إذن طريق الخلاص !

والرأسمالية — أو الديمقراطية — تخاطب الهيئات الحاكمة ،
والطبقات المستغلة ؛ فمن مصلحةها أن تدع هذا الفريق يفهم أنه
إن لا يكن في صف الرأسمالية ، فيكون في صف الشيوعية ! والأسياد
المستغلون حين يخبرون على هذا النحو ، خيرتهم معروفة ، وطريقهم
مرسومة . وهم يفرقون من الشيوعية فرق الهمجي من الجن والغيلان !
ولما كانت الكتلة الغربية كالكتلة الشرقية ، إنما تتنازعان
رقعة العالم ؛ وتديران المعركة لحسابهما الخاص ، على حساب الشعوب
والأمم التي تدور في فلك هذه أو تلك ، فإن دعايتهما على هذا النحو
مفهومة ، وهما منطقتان مع أنفسهما ومع أهدافهما بلا جدال !
فأما نحن فما شأننا في هذا الصراع ؟

نحن جربنا في فلسطين قريبا أنه لا الكتلة الشرقية ولا الكتلة
الغربية تقيم وزنا للمبادئ التي تنادي بها ، أو تقيم وزنا لنا نحن أنفسنا ،
حين يجد الجدد ، وتتكشف النيات ، وتنفق المصالح والشهوات .
فنحن إذن لاراحم لنا عند هؤلاء . ولا عند هؤلاء . ونحن إذن غرباء

مستضعفون في صف هؤلاء . أو في صف هؤلاء . ونحن إذن أذئاب
في القافلة سلكننا هذا الطريق أو ذلك .

وأنا أفهم جيداً أن نهون عند الآخرين ، فأما أن نهون على أنفسنا
فذلك أمر فهمه على عسير ، لأنه لا يخالف طبيعة الرجل الكريم
فحسب ، بل يخالف طبيعة الإنسان !

إنني أعرف أن في هذه البشرية من يستطعمون النذل والمهانة ،
ويستلذون الأذى في الجسم والكرامة . ذلك أنهم مرضى يعرفهم علم
النفس ، ويضعهم في قوائم المرضى تحت عنوان خاص

ولكنني لا أعرف أن أمة كاملة يمكن أن تكون مصابة بهذا
المرض النفسي المعروف ؛ ولا أن جيلاً كاملاً يستلذ الأذى والمهانة بحال
من الأحوال

تري أحوالنا الأوضاع الاجتماعية القائمة أمة من العبيد ، لا للسادة
فيها فحسب ، ولكن لأية سيادة تلوح لها من جانب الأفق العربي
أو الشرقي على بعد ألوف الأميال !

إنني أعيد الأمة الإسلامية أن يكتب عليها كلها هذا الهوان .
فلقد وقف واحد منها في وسط « السكوتنجرس » الأمريكي يفهم
الأمريكان أن الغرور وحده هو الذي يصور لهم وللروس ، أن ليس
في العالم كله إلا كتلتان : كتلة الشيوعية وكتلة الديمقراطية . .
إن هنالك كتلة أخرى ثالثة . . كتلة الإسلام .

ارتفع هذا الصوت في قلب أمريكا ، منبعثاً من فم المرحوم « السيد لياقت علي خان » رئيس وزراء الباكستان ، بل من قلبه وضميره ، بل من كرامته وكرامة شعبه ، وكرامة الشرق المسلم ، الذي يربأ بنفسه عن المهانة ؛ ويرى لنفسه وجوداً وكياناً ؛ ويأبى أن يقف في ذيل القافلة وقفة الذليل الخانع الجبان ، تلك الوقفة التي يدعوننا إليها مع الأسف شباب من هذا الجيل بلا تخرج ولا إباء .

في هذا العالم رقعة فسيحة متصلة الحدود ، من شواطئ الأطلنطي إلى جوانب الباسفيكي ، تضم أكثر من ثلثائة مليون من الناس ، يشتركون في عقيدة واحدة ، ونظام معيشي واحد ؛ وتقاليد متقاربة ، ولغة إن لا تسكن واحدة فهي في طريقها لأن تصبح لغة التفاهم للجميع . ودع عنك عشرات الملايين المتفرقة في أوروبا وآسيا وأفريقية ، ممن يدينون بهذه العقيدة ، وبذلك النظام الذي تحمله العقيدة .

فأي عقل يمكن أن يغفل هذه الكتلة الضخمة المتصلة الحدود من الحساب ؟ إن السكتتين الشرقية والغربية لا تغفلان هذه الكتلة الثالثة من حسابهما إغفالاً حقيقياً ، كما يبدو في دعايتهما الماهرة الماكرة ؛ إنما تتنازعانها تنازع الأشياء والمتاع ؛ ولكل من السكتتين عذرها ؛ فما عذرنا نحن أن نرضى بأن نكون كالأشياء والمتاع ؟ !

عذرنا أن الأوضاع الاجتماعية التامة التي نعانيها في الداخل ،

لا تدع لنا أن نفكر في روية؛ ولا أن نحس في كرامة؛ ولا أن ندرك ما وراء الدعايات من أهداف!

هذا صحيح! ولكن هذا العذر يصلح لفرد أو أفراد. أما الشعوب والأمم فما هي بمعذورة أن تدع نفسها كالشيء التافه أو سقط المتاع، متى كان لها مخرج يحفظ عليها كرامتها، ويرد إليها اعتبارها، ولا يدعها في ذيل القافلة، وفي مركز التابع الذي لا يؤبه لرأيه ولا يُستشار! ولولم يكن لها هذا المخرج لأوجبت عليها الكرامة الإنسانية، والاعتبارات القومية، أن تبحث عن مخرج، وأن تخافه خلقاً، وتنشئه إنشاءً. فكيف وهذا المخرج في يدها، وفي متناولها، وفي رصيدها الحاضر الذي لا يعز على التناول؟

إلا تسكن ذلة العبيد، فإنه نوع من التفكير عجيب!

واعتبار آخر . . .

لقد جربنا — حتى شعبنا — تلك القوالب الجاهزة التي استجديناها كالشحاذين من هنا ومن هنا ومن هناك. جربناها في كل جانب من جوانب حياتنا الفكرية والاجتماعية والتشريعية، حتى اتهمينا بها إلى « كرنفال » مضحك من المظاهر والأزياء. أزياء الفكر وأزياء الجسم سواء!

ولفأخذ مثالا ذلك التشريع الذى استوردناه أولا من فرنسا ؛ ثم ما نزال نستورده من شتى بقاع الأرض ، كلما احتجنا أن نشرع لهذه الحياة . إن هناك تصادما دائما بين روح التشريع الذى نستمده وروح الشعب الذى نسن له هذا التشريع . إن الشعب يسم بالبطولة كل خارج على القانون ، ويبذل له التشجيع والعون والمساعدة ، بقدر ما ينفر من السلطات القائمة على القانون ، ويضن عليها بثقته ، أو مساعدته على جمع الأدلة والقرائن والشهادات .

لماذا؟ . . يقولون : إن الشعب جاهل ! كلا . فليس هذا هو السبب الأصيل ، فالمتعمون كذلك لا يستجيبون لدعوة القانون . إن السبب الحقيقى كامن فى التنافر بين روح الشعب وروح التشريع المستعار ؛ لأن هذا التشريع لم يستمد من ظروفه الاجتماعية ، وملاساته التاريخية ، ومشاعره وعقائده ، وتقاليده وعاداته . إنما استمد من وسط أجنبي عن روحه جميعا ، وسط له تاريخه الخاص ، وله دياناته الخاصة ، وله حاجاته الاجتماعية وظروفه الخاصة . والقانون ما لم يكن تلبية لروح الشعوب وحاجاتها ، فلن تخلص له ولن تنقاد !

نحن لاندعو إلى عزلة فكرية أو اجتماعية عن ركب الإنسانية المندفع . فنحن شركاء فى القافلة ، شركاء فى الحضارة البشرية . بل نحن أدينا لهذه الحضارة الكثير ؛ وقمنا فيها بدور إيجابى ضخم ، قد لانفطن

إليه اليوم ولا نحترمه ، إلا إذا تخلصت نفوسنا من مشاعر العبيد !
ولسكننا نفى هذا التسول الدائم الذى نزاوله ، وهذا الاستجداء
المزرى الذى نحن عاكفون عليه ، وهذه الاستعارة التى لا نردها ،
ولا نؤدى ما يقابلها . وما دمنا نستجدى دائماً ولا نعطى شيئاً ، فنحن
على مائدة الإنسانية فى موضع الشحاذ المنسول ، لا فى موضع الواهب
الكريم .

وقد يتسول المعدم ويستجدى المسكين . فأما أن يكون لك رصيد
ضخم ثم تلبس أسمال الشحاذة ، وتمتد يد الاستجداء باسم المشاركة
فى الحضارة ، فتلك مشاركة لا يعرفها إلا الشحاذون وحدهم ، ولا يطمن
إليها إلا العبيد !

هنا لك معنيان للحضارة . فأما الأول فهو أن يكون لنا نصيبنا
المتميز البارز فى بناء هذه الحضارة ، وزينا الذاتى المستمد فى أصوله
مما عندنا ، المنتفع فى تفريعاته وتطبيقاته بكل ما أفادته الإنسانية من
التجارب . وأما الثانى فهو أن نأخذ القوالب الجاهزة ، والسمات الظاهرة ،
وأن ننقل نقلاً كل ما نراه بلا روية ولا تفكير ولا تعقيب .

المعنى الأول يفهمه الآدميون ، والمعنى الثانى تفهمه القروء ، وأخشى
ما أخشاه أن لا نكون قد فهمنا إلا هذا المعنى الأخير !

وبعد فإن الجبهة الغربية المؤلفة من أمريكا وإنجلترا

وفرنسا - تستعبدنا وتستذلنا، ولا مكان لنا فيها إلا مكان الذبول والعبود، وكل تفكير في الانضمام إليها إنما ينشأ من المصلحة المشتركة بين الرأسمالية المستغلة والاستعمار الذى يحميها؛ وكل ستار آخر إنما هو ستار خادع، للتعمية على الجماهير، التى أصبحت لحسن الحظ لا تنخدع بهذا الستار. لقد منحنا أرضنا وسماءنا، وأقواننا وأرزاقنا، ومصالحنا وأرواحنا، إلى هذه الجهة مرتين فى خلال ربع قرن؛ ثم أبنا منها بصفعة كف أوركلة قدم فى نهاية المطاف. فأما فى هذه المرة الثالثة فإننا لن نؤوب بذلك المصير السليم الذى قد يحمد العبيد، ويسجدون لسادة شكراً على السلامة والعافية. بل سنؤوب بالتدمير المطلق الشامل لحياتنا كلها إلى عدة أجيال.

إن الدفاع المشترك فى أية صورة من صوره؛ أو الانضمام إلى معسكر معين بأى وضع من أوضاعه، معناه تعريض هذا البلد الأعزل للخراب والدمار. هذا البلد المكشوف الذى ما تزال حياته تتوقف على خزان أسوان، وقنبلة واحدة تكفى لتحطيم هذا الخزان! أى لتحطيم مصر كلها أجيالاً بعد أجيال!

إنها جريمة وطنية أن نربط أنفسنا إلى عجلة معينة فى صراع الجبارة القادم، فوق أنها جريمة فى حق الكرامة والشرف والضمير. الكرامة التى داستها الديمقراطيات الغربية مرتين، وما تزال تدوسها

في تبجح ، لا يقيم لهذا الشعب وزناً ، لأنه يرتكن إلى المصلحة المشتركة بينه وبين عهود الإقطاع .

إن هذا العالم العربي الممزق في برائن الاستعمار الغربي ، ليستحق اللعنة والاحتقار ، إذا مديده الذليلة ليسند الغرب الفاجر في بأسائه مرة أخرى . والشرق لا يمد يده ، وإنما يغطي ظهره للغرب ليضع أقدامه ، ويعبر الهاوية ، ثم يركل الحمار الذليل الذي امتطاه !

إن الغرب الرأسمالي والاشتراكي سواء ، يناصرنا العداء كله كتلة واحدة . وفي فلسطين شاهد من ذلك العداء الناصب قريب . وهو في الوقت ذاته يسومنا الذل والخسف في تبجح ظاهر ؛ ولا يخفض من نبرة الاستعلاء الفاجر إلا في إبان الهزيمة والانكسار .

ونحن لم ننس بعد استهانة جنود الحليفة في الحرب الأخيرة بأرواح المصريين ، الذين كانت عرباتهم تدوسهم باستهانة كما تداس الكلاب ، وتدوس كراماتهم وأعراضهم كما تداس الرقيق والعبيد . وما تزال هذه الحوادث تجري في الشقة العريضة التي يحتلونها على ضفة القنال^(١) . نحن لا ننسى نظرات الازدراء التي كانت تطل من عيون شذاذ الآفاق الذين حشدتهم الحليفة في أرضنا ، وهم يتوجهون بها إلى الجماهير في غدوم ورواحهم ، بل يتوجهون بها إلى ضباط البوليس وعساكره .

(١) جاء هذا الكلام في الطبعة الأولى قبل أحداث القنال الأخيرة . أما حوادث اليوم فهي معروضة معروفة لا تحتاج إلى كلام .

في آية مرة حضر هؤلاء للتفرج على حادثة من حوادث المجندين . فما كان للبوليس المصرى إلا أن يتفرج ، والحلفاء يدوسون المصريين بسياراتهم ، أو يركلونهم بأقدامهم ، أو يبتزون منهم النقود في الطرقات . لقد شعبنا من منظر السكارى العربدين من مجنديهم ، والمئات المستهترات من مجنداتهم ، ومن تلك القذارات الآدمية التي جلبوها معهم ، أو التي خلفوها لنا ، ماث وألوفاً من الأعراض المثلومة ، والكرامات المهذرة ، والعار الذي تأنف منه الرجال . . . والنساء ! لقد استكفينا جوعاً لنطعم شذاذ الآفاق من جنود الحلفاء ، وعُربياً لتشتغل مصانعنا لسكوتهم ، بالتآمر مع رؤوس الأموال وممثليها في عالم الصناعة وفي كراسى الحكم سواء .

لسنا مستعدين مرة أخرى أن نخطف بناتنا من الطرقات والبيوت ليهدر عفافهن في المعسكرات والسيارات ؛ ولا أن نخطف أقواتنا وطعامنا من المزارع والأسواق ، لنصاب نحن بالسل والجوع ، ولا أن نخطف أموالنا وأرصدتنا من البنوك ، لنواجه الأزمات والكساد . ثم يقف بعد ذلك مستعمر متبجح مثل مستر تشرشل ، ليمن علينا بنعمة الحماية ، ويطلبنا ، لا بالتنازل عن دِيننا على بلاده ، بل بدفع تعويض عن تضحيات جنوده . . جنوده السكارى العربدين الأوباش ! فأما فرنسا فصفحتها في تونس والجزائر ومرآكش ، وفي مصر ذاتها

أقدر من صفحة الإنجليز . . ففرنسا التي وقفت في مؤتمر (مونترية)
حجر عثرة في طريق إلغاء الامتيازات ؛ ولولا أن الإنجليز - لمصلحة
خاصة - كانوا يريدون قصصة جناحها في الشرق العربي شيئاً فشيئاً
لظلت حجر عثرة في طريقنا حتى الآن . فأما فظائعها في تونس والجزائر
ومراكش ، فهي فضائح البربرية المتوحشة في القرون الوسطى ما تزال .
وفرنسا أمة انتهت ، وهي في دور الانحلال الأخير ، على الرغم من
كل دعائها في الشرق العربي ، ولسكنها ماضية في وحشية البرابرة
وتعصب الصليبيين ، تقتل وتحرق ، وتعذب وتشوه ، وتسرق وتسلب ،
وترتكب في المغرب العربي ما ارتكبه المغول والصليبيون من آثام .

ولقد كان عبيد فرنسا هنا في الشرق يردون علينا دائماً حين نحدثهم
عن « أمهم الخنون » بأنه لا يجوز الحكم على فرنسا بتصرفات
السياسيين ، فالسياسة لا قلب لها ولا ضمير . فها هي ذى كبيرة صحفيات
فرنسا « مدام تابوى » تصفع العبيد هنا بتصرفياتها العجيبة . ففي
زيارتها الأخيرة لمصر تلقت مندوب إحدى صحفنا غاضبة ، لا شيء إلا
أن رئيس الحكومة المصرية رد على رسالة زعيم من زعماء المغرب ،
يؤيد فيها حق الحرية . حتى لقد قالت لذلك المندوب : كنت قد
أعددت مقالا عن بلادكم ولسكني لن أنشره . فماذا كسبتم من تدخلكم
في شؤوننا بالشمال الإفريقي ؟ !

وبلع العبيد في مصر هذه الصفة ، وعادوا يسبحون بحمد فرنسا
أمهم الحنون !

فأما أمريكا : فالذين لم يعيشوا فيها ولم يروها ، قد لا يذكرون لها
إلا خيانتها لنا في قضيتنا بمجلس الأمن ، وفي حرب فلسطين . ولكن
الذين عاشوا فيها ، ورأوا كيف ولغت صحافتها ومحطات إذاعتها وشركات
أفلامها في كراماتنا وفي سمعتنا ، وكيف نشرت ذلك بعداء واضح
واحتقار مقصود ، أو أحسوا ذلك العداء العنيف لكل ما هو إسلامي
وشرقي بوجه عام ، أو عرفوا كيف ينظر الأمريكان للملونين عامة ومدى
ما يكتنون لهم من احتقار . هؤلاء يعرفون ما هي أمريكا ، ويعرفون
كيف يجب أن يردوا لها هذا الجليل وذلك !

ولقد لقي الآلاي التركي الذي ذهب إلى كورية جزاءه الحق من
الأمريكان ؛ وعرف نصيبه ونصيب أي جيش شرقي يذهب لمعاونة
هؤلاء المتغطرسين على الشرقيين . لقد تركوه يحمي مؤخرة هزيمتهم ؛
فلما قام بدوره تركوه بلا حماية من الطائرات ، وبلا معاونة من السيارات ،
بل بدون ذخيرة ودون طعام !

وإنه لمثل بسيط لما ينتظر جيوش العبيد في أي حلف مشترك .
فالأتراك في نظر الأمريكان هم أرق الشرقيين لسبب تافه بسيط : أنهم
بيض البشرة ! ومع ذلك فتلك معاملتهم لهم في الميدان . معاملة السيد
الخبان الجبان !

تلك قصة الكتلة الغربية معنا — بما فيها من رأسمالية
واشتركية — فإهي قصة الجبهة الشرقية !

لقد كشفت لنا الشيوعية عن قيمة مبادئها التي تبشر بها يوم
وقفت تسليح إسرائيل . وإسرائيل هي الدولة الوحيدة التي تقوم على
عنصر الدين وحده في الأرض . وعنصر الدين هو أول ماتنكر الشيوعية
أن تقوم عليه الدول ، وآخر ماتفكر في احتضانه والدفاع عنه . ولكن
الشيوعية لا تقم وزناً إلا لمصلحتها الخاصة ، وتحت أقدامها المبادئ التي
تزرع بها الدعايات .

والشيوعية قد تمنحنا الخبز ؛ وتعفي نفوسنا من مرارة النظر إلى
الثراء الفاحش الفاجر الذي تنفر من رؤيته البشعة فطرة الإنسان !
ولكنها تمنحنا الخبز لتسلبنا مقدساتنا كلها في الحياة ، لا مقدساتنا الدينية ،
ولكن مقدساتنا الإنسانية جميعاً ، لتحبس نفوسنا في إطار الخبز
والكساء .

وقد يبدو الحديث عن المقدسات الإنسانية ترفاً في مصر ، وأحدبنا
عن أوهام وخيالات لا وجود لها في حقيقة الواقع الاجتماعي .
وهذا صحيح .. فما يمكن أن تعيش هذه المقدسات في أوضاع اجتماعية
كأوضاعنا القائمة . إن الحطام الآدمي الذي يعد بالملايين في مصر ،
لا يتسنى له الشعور بتلك المقدسات ، لأنه مشغول بشعور الجوع والحرمان

ولسكن ما القول : إذا كان هناك نظام آخر يمنحنا الخبز الذي تمنحه لنا الشيوعية ؛ ويعطينا من بشاعة التراء الفاحش وفوارق الطبقات ، ويحقق لنا مجتمعاً متوازناً لا حرمان فيه ولا افتراء . . ثم يمنحنا في الوقت ذاته غذاء الروح ، وحرية الفكر ، والشعور الإنساني الأرقى بالإنسان ، والحياة ؟

ما القول إذا كان هنالك نظام ، لا يدعنا ذليلاً في القافلة : قافلة الشيوعية أو قافلة الرأسمالية . . إنما يمنحنا مع العدالة الاجتماعية المطلقة في الداخل ، كرامة دولية عزيزة في الخارج ، ويرد إلينا اعتبارنا في المجتمع الدولي ؛ وقد يعطينا من ويلات الحرب ، ويعنى الإنسانية معنا من هذا البلاء ؟

ما القول إذا كان هنالك نظام يحل لنا مشكلاتنا الداخلية ؛ وفي الوقت ذاته لا يدعنا نقف أبداً من المائدة الإنسانية وقفة المستجدي الذليل ؛ بل وقفة المساهم في هذه المائدة ، المعطى ما عنده ، وما عنده ليس بالقليل ؟

إنني لأعجب كيف يمكن الإنسان أن ينأى بنفسه عن موقف الكرامة إلى موقف الذلة ؛ وعن دور المعطى إلى دور المستجدي ؛ وعن مركز القيادة إلى موقف التبعية . وهو قادر على الاختيار ، لو قاوم في ضميره شعور الاضطرار !

إن لدينا ما نعطيه ، ولسنا من الإفلاس بحيث يتصور الكثيرون ،
أو بحيث تصورنا لأنفسنا كتلة الغرب وكتلة الشرق سواء .
إنما تصوراننا هكذا لغاية في نفس يعقوب ! ليحل التخاذل في نفوسنا
محل الثقة ، واليأس محل التطلمع ؛ ولنسقط فرائس ذليلة مستغفلة في هذا
الفخ أو ذاك .

إن لدينا ما نعطيه ، ولكننا في حاجة لأن نؤمن بأنفسنا ،
في هذا الإيمان حياة ، وفي هذا الإيمان نجاة .

في الإسلام خلاص

إذا اتضح أن الإسلام يملك أن يحل لنا مشكلاتنا الأساسية؛
ويعمقنا عدالة اجتماعية شاملة؛ ويردنا إلى عدل في الحكم، وعدل
في المال، وعدل في الفرص، وعدل في الجزاء... فإنه يكون بلا شك
أقدر على العمل في بلادنا من كل مذهب آخر، نحاول استعارته، عن
طريق التقليد، أو على طريقة المشاركة في الحضارة الإنسانية بالاستجداء!
أجل — إذا اتضح هذا كله — فالإسلام أقدر على العمل في بيئتنا.
أقدر من الشيوعية بكل تأكيد (وذلك على فرض تكافؤهما في القيمة
الإنسانية، وتكافؤ أثرهما في العدالة الاجتماعية) فالإسلام معنا هنا
في الداخل، ولن نحتاج إلى استجلابه من وراء الحدود، كما نستجلب
التقارب الجاهزة، فتجىء فضفاضة أو خائفة، لأنها لم تصنع على أعيننا
ولم تفصل على قلوبنا، ولم تنبع من آلامنا وآمالنا.

والإسلام صاحب لنا صديق، صاحبنا ألقاً وثلثمائة عام على الخير
والشر، وعلى النعماء والبأساء. صاحبنا كارها وراضياً، وبررناه وأعقبناه.
ولكنه بعد ذلك كله صديق، له في الجوائح هزة، وفي المشاعر ذكرى،
وفي الضمائر أصداء؛ وليس بالغريب على أرواحنا ومشاعرنا وعاداتنا
وتقاليدنا غربة الشيوعية، التي نحمد منها أشياء ونسكره منها أشياء،

ونألف منها اتجاهاً ، ونفكر عليها اتجاهاً ، وتوزع مشاعرنا إزاءها على أية حال توزعاً لا يضمن معه توحيد الجبهة في طلب عدالة اجتماعية قوية كما نضمن توحيدنا إذا نحن هتفنا إلى العدالة باسم الإسلام .

والإسلام حجة قوية لا تملك لها الرأسمالية المستغلة دفعا كما تجد للشيوعية . والمخلصون للوطن والمجتمع في الدعوة إلى العدالة الاجتماعية ، الذين يريدون العدالة الاجتماعية لذاتها ويعملون منها هدفهم الحقيقي ؛ ولا يتخذونها مجرد ستار لتهييج الجماهير ، ابتغاء لنشر مذهب معين ، هو الغاية الأولى ، والعدالة وسيلة ! . . هؤلاء لا يملكون أن ينفلوا سلاحا قويا كسلاح العميدة الإسلامية . سلاحا حاضراً في الأيدي ، مذخوراً في النفوس ، يدعى باسمه فيستجاب ، وتستجاش العزائم باسمه فتذكو وتهيج . . .

إن الذين يريدون تنحية الإسلام عن معركة العدالة الاجتماعية ، ليخوضوها تحت راية الشيوعية ؛ إنما يخونون أنفسهم إن كانوا مخلصين في دعوى العدالة ؛ أو يخونون قضية الجماهير ، جهلاً بقيمة القوة الكبرى التي يزودهم الإسلام بها ؛ أو عداوة مريبة لهذه القوة العظيمة ، أو احتقاراً لأنفسهم وكفراً بقيمتهم ، ورضاء كرضاء العبيد بفتات الموائد ووقفه الأذنان . . .

إنني أفهم جيداً أن ينصب المستغلون والظفاعة للإسلام ، لينحوه عن هذه المعركة ، إما باستغلال المحترفين لإصدار الفتاوى المسكونة على

الدين ؛ وإما باضطهاد الدعاة الحقيقيين لعدالة الإسلام ؛ واتهامهم بشتى التهم ، للتخلص من ذلك السيف الحاد المصلت على رقاب البغى والاستغلال . فأما أن ينصب للإسلام دعاة العدالة الاجتماعية ، فذلك أمر عندى غير مفهوم . وإن وراهه لخبيثاً يجب أن يقطن إليه الأبرياء ، الذين يريدون العدالة لذاتها ؛ ويكافحون للجماهير وحدها ؛ ويتجردون لهذه الغاية النبيلة بلا رياء ولا التواء .

ولكن مالنا نعجل قبل أن نعرض مشكلاتنا الأساسية على الإسلام لنرى إن كانت لها عنده حلول ؟
ماهى مشكلاتنا الاجتماعية التى نعانيها فى اجتماعنا الحاضر ، وفى وضعنا الراهن ؟ . . . إنها :

- ١ - سوء توزيع للملكيات والثروات .
 - ٢ - مشكلة العمل والأجور .
 - ٣ - عدم تكافؤ الفرص .
 - ٤ - فساد جهاز العمل وضعف الإنتاج .
- وهنالك مشكلات فرعية أخرى، تعد ثماراً ونتائج لهذه المشكلات الأساسية الكبرى ؛ أو مضاعفات مرضية من مضاعفاتها . فلنتناول هذه المشكلات واحدة واحدة ، نعرضها على الإسلام لننظر كيف يعالجها فى ثقة وهدوء وسلام .

سوء توزيع الملكيات والثروات

لم يعد أحد يجادل في أن توزيع الملكيات الزراعية في المجتمع المصري توزيع سيء مختل ، يجب العمل على تعديله فوراً . وليس الاختلاف اليوم على صحة هذه الحقيقة ، إنما الاختلاف على الطريقة التي يعالج بها وضع لا يقبل البقاء .

وحين يصل الأمر إلى أن يملك ألف ومئتان وأربعة وتسعون فرداً ، مليونين من الأفدنة الصالحة للزراعة في بلد يصل تعداده إلى عشرين مليوناً ؛ ولا تزيد المساحة المنزرعة فيه على ستة ملايين من الأفدنة فإنه لا يبقى مجال للاختلاف على سوء التوزيع ، واختلاله ، وفساده .

والأمر في الثروات المنقولة أشد سوءاً ، فإن من لا يزيدون على ألفين يملكون أكثر من ثلث الثروة الممثلة في البنوك والشركات !

تختلف الآراء إذن في طريقة العلاج ، لافي حقيقة الداء . فرجل مثل محمد بك خطاب ، يفكر تفكيراً رأسمالياً واعياً ؛ ويحس أن أوضاع الملكيات الزراعية يجب أن تتغير ، اتقاء لما تنبئه من عواقب مرتقبة في الأفق القريب . . يقدم مشروع تحديد الملكيات الزراعية بحيث لا تزيد على حدمعين ، وبحيث تشتري الدولة ما يزيد ، وتكون به ملكيات صغيرة .

هو تفكير رأسمالي بحت ، لأنه لا يزيد على أن يحول الثروة العقارية المتضخمة إلى ثروة منقولة متضخمة كذلك ، وكل ما يتقيه هو المظهر

الفاحش البارز للإقطاع . ولكن الرأسمالية الغبية في مصر لاتدرك
مرماه ، فتثور عليه ، وتتهمه بالشيوعية ، وتطارده في البرلمان !

أم لعلنا نحن الأغبياء ، والرأسمالية هي الذكية الواعية ؟ نعم !
فالإقطاعيون يعلمون أن رقيق الأرض حطام آدمي ، لا خوف منه
ولا خطر . حطام قد أحاله الجوع والمرض مخلوقات ضعيفة هزيلة
لاتحس لنفسها وجوداً ولا كرامة ؛ ولا تفكر في عدل ولا نصفة .
فمن الخير أن تبقى أموالهم مستغلة في الأرض مع هذا الحطام الذي
لايؤذى ، من أن يضطروا لاستخدامها في الصناعة ، حيث يقتتل العمال ،
وينمو بينهم الوعي ، ويطالبون بحقوق الإنسان في يوم من الأيام !

فأما الدولة فقد حاولت في هذه السنوات الأخيرة أن تصنع شيئاً
— في حدود العقلية الرأسمالية بالطبع وفي حدود رعاية مصالح من تمثلهم
من الملاك وأصحاب رؤوس الأموال — سنت ضريبة التركات ، وضريبة
الدخل العام ، وأخذت بمبدأ الضريبة التصاعدية ، وأعقت صغار الملاك
من الضريبة . . . وهي خطوات هزيلة لايبدها لها أثر ، لأن الأوضاع
القائمة قد بلغت من الفحش والسوء مبلغاً لاتعالجه هذه الامسات الناعمة
بقفازات الحرير اللطيفة !

لذلك ندعو الشيوعية دعوتها : أن لا علاج ولا خلاص إلا من
ذلك الطريق المرسوم !

فأرى الإسلام ياترى إلى جانب تلك الآراء؟ وما خطته وطريقته؟
إن الإسلام يقرّ « مبدأ الملكية الفردية » هذا مالا شك فيه ،
ويخالف النظرية الأساسية للشيوعية في هذا الاتجاه .
ولكن أية ملكية فردية هي التي يقرّها الإسلام ، ويكفل لها
الضمانات؟

إنها الملكية التي تنشأ من أصل صحيح للتملك ، بوسائل صحيحة
يعترف بها الإسلام .

والإسلام يعد العمل هو السبب الوحيد للملكية والكسب . العمل
بكل أنواعه . عمل الجسم وعمل الفكر سواء . وعلى هذا الأساس يحرم
الربا ، لأن الزيادة التي ترد مع المال المقترض لم تنتج من عمل ، إنما
تتجت عن رأس المال . ورأس المال في ذاته ليس سبباً من أسباب الكسب
الصحيحة ، ولا جزاء عليه ، لأن الجزاء لا يترتب إلا على العمل البشري
وحده ، ولا جدال في أن هذا هو المبدأ الأساسي للتملك وللکسب
في الإسلام .

كذلك يحدد الإسلام لتنمية المال طرقاً معينة ، ولا يقرّ أى نموّ
يخرج عن حدود الوسائل المشروعة فيه . هذه الوسائل لا يدخل فيها
الربا — كما تقدم — ولا المقامرة ، ولا الغش ، ولا الاحتكار ، ولا الربح
الفاحش المخالف لكل سماحة ، ولا المستقطع من أجور العمال التي تبلغ
نصف الربح ، كما يرى بعض فقهاء الإسلام . وبطبيعة الحال لا يعترف

بالسرقة والنهب والسلب والإكراه ، وسائل للتملك ، أو وسائل لتقنية المال .

وكل ملكية لم تقم على الأسس الصحيحة التي يعترف بها الإسلام أو قامت عليها ، ولكن نموها لم يتم بالوسائل التي يقرها ، فهي ملكية زائفة لا يقرها الإسلام ، ولا يعترف بها ، ولا يوفر لها الضمانات^(١)

هذا هو المبدأ الأول عن الملكية في الإسلام . ومن طبيعته أن يمنع التضخم الفاحش في الثروات منذ البداية . فالمال الذي ينشأ من الجهد الذاتي بالعمل ؛ والذي لا يربح ربحاً فاحشاً ؛ والذي تبلغ أجور العمال المنشئين له نصف الربح ؛ ولا يتضاعف بالربا ، أو بالقرش ؛ ولا يقوم على الاحتكار أو الابتزاز . لا يصل بطبيعته إلى حد التضخم الذي يؤذى المجتمع ، ويخلق فوارق الطبقات .

وينبغي أن نضيف إلى هذه العوامل الطبيعية عامل الضريبة الدائمة : ضريبة الزكاة .. هذه الفريضة التي تأخذ بنظام ثابت ما يعادل ٢.٥٪ إلى ٥٪ من أصل الثروة كل عام .

وهنا كلمة يجب أن نقال عن هذه الفريضة التي يشوهها المفرضون والمتحايلون ، فيصورونها بصورة الإحسان المذل لسكرامة الإنسان !

(١) يراجع موضوع الملكية الفردية بتوسع في كتاب « العدالة الاجتماعية في الإسلام » ، فصل « سياسة المال » .

إن الدولة هي التي تجمع هذه الضريبة كما تحصل أية ضريبة ؛
وإن الدولة هي التي تتولى إنفاقها بنظام معين ، قابل للتطور حسب
حاجات المجتمع وأوضاعه . فأين هي الذلة في نظام كهذا النظام ؟ إن
المرضين والمتحالبين يحاولون دائماً أن يرسموا صورة واحدة مزورة لعملية
الزكاة : غنى يتبرع ويتصدق ، وفقير يأخذ ويشكر ! ويد عليها معطية
تحتها يد سفلى آخذة ، وجهاً لوجه ، مباشرة بين فرد وفرد !

من أين جاءوا بهذه الصورة الشائبة المزورة ؟ لست أدري !

أنذا فرضت الدولة اليوم ضريبة للتعليم ، جعلت حصيلتها خاصة
بالأغراض التعليمية البحتة ، من بناء للدور ، وأداء للأجور ، وإنفاق
على أدوات الطلاب وكتبهم وغذائهم كذلك . . . قيل : إن هذا
نظام للنسول والشحاذة ، يهين كرامة المعلمين والطلاب ، لأن هذه
الأموال مأخوذة من أموال الأثرياء ، منفقة في شؤون الفقراء !؟

أنذا سنت الدولة قانوناً يجبي ٢٥٪ من كل ثروة كثرت أم قلت
لتكوين الجيش وتسليحه ، وجعلت هذه الضريبة وفقاً على هذا الباب
من أبواب النفقات العامة . . . قيل : إن الجيش ينسول ، وإن كرامته
تستذل ، لأن الدولة أخذت نفقاته من أموال الأثرياء . والثرى والفقير
في أدائها سواء !

إن الزكاة ضريبة كهذه الضرائب ، تجيبها الدولة ، ثم تنفقها

في وجوه معينة ، تجبها كلاً ثم تنفقها أجزاء .. وليست إحساناً
فردياً يخرج بعينه من يد يعطى بعينه إلى يد . وإذا كان بعض الناس
اليوم يخرجون زكاة أموالهم ، فيوزعونها بأيديهم ، فذلك ليس النظام
الذي فرضه الإسلام . إنما يصنع هذا البعض ذلك ، ويسلك هذا الطريق
المباشر ، لأن الدولة لا تجب هذه الضريبة بيدها ، لتنفقها هي بمعرفتها
في تلك الوجوه القابلة للتصرف بحسب تغير الأحوال .

ولكن الغفلة والاستغفال يبلغان في مصر ، أن يتحدث بعض
الناس عن الزكاة على أنها إحسان فردى يذل النفوس ، ويعودها
الاستجداء ! .

والجرأة على الحقائق السافرة الأولية إلى درجة التبجح ، لا تنشأ
إلا من غفلة المستمعين أو القراء إلى حد البلاهة . وكلاهما يتوافر في البيئة
المصرية والحمد لله ! بل يتوافر في بيئة من يسمونهم « المتقفين » ! الذين
يستمعون لكل طاعن في نظم الإسلام بترحيب وبشاشة ، لكي يثبتوا
أنهم مثقفون حقاً ! أسنأ في عصر الأقرام وجيل الأقرام ؟ !

على أية حال لنمض في طريقنا لبيان المبادئ الأساسية في الإسلام
عن مشكلة سوء توزيع الملكيات والثروات .

لقد رأينا أن الإسلام لا يعترف بملكية لم تقم على أساس صحيح

للملك ، أو لم تتم بوسائل النمو التي يعترف بها كذلك ، ثم رأينا أنه يأخذ بنظام ثابت اثنين ونصفا في المائة من رأس المال ليخصه لضمائم اجتماعية معينة لبعض الطوائف المحتاجة إلى تلك الضمانات ؛ ليؤديها لهم دفعة واحدة يجعلون منها رأس مال لعمل ، أو دفعات على هيئة مرتبات شهرية في حالة العجز عن العمل ، أو بأية صورة من الصور التي يقتضيها النظام العام .

ولكن هذا ليس كل حقوق الإسلام في المال .

إن هذا إنما يجري حين يكون المجتمع متوازنا لا اضطراب فيه ولا اختلال ؛ وعند ما لا تكون هناك حاجات استثنائية للمجتمع ، لمواجهة الطوارئ ، الداخلية أو الخارجية . فأما حين تتغير الأحوال وتبرز الحاجات ، فحق المجتمع مطلق في المال ، وحق الملكية الفردية لا يقف في وجه هذا الحق العام .

والإسلام يعطى هذه السلطات للدولة — ممثلة المجتمع — لمواجهة الحاجات العاجلة فحسب ، بل لدفع الأضرار المتوقعة .

وحماية المجتمع من الاعتداء الخارجي ، كحمايته من التخلخل الداخلي سواء في منح هذا الحق للدولة ، لتتصرف في الملكيات الفردية بلا حدود ولا قيود ، إلا حدود الحاجات الاجتماعية والصالح العام .

في يد الدولة أن تفرض أولا ضرائب خاصة — غير الضرائب

العامة - كما تشاء . فتخصص ضريبة للجيش ، وضريبة للتعليم ، وضريبة للمستشفيات ، وضريبة للضمان الاجتماعى . . . وضريبة لكل وجه طارىء من أوجه الإنفاق ، لم يحسب حسابه فى المصروفات العامة ، أو تعجز الميزانية العادية عن الإنفاق عليه عند الاقتضاء .

وفى يد الدولة أن تنزع من الملكيات ، وأن تأخذ من الثروات - بنسب معينة - كل ما تجده ضرورياً لتعديل أوضاع المجتمع ، أو لمواجهة نفقات إضافية ضرورية لحماية المجتمع من الآفات : آفات الجهل ، وآفات المرض ، وآفات الحرمان ، وآفات الترف ، وآفات الأحقاد بين الأفراد والجماعات ، وسائر ما تتعرض له المجتمعات من آفات .

بل فى يد الدولة أن تنزع الملكيات والثروات جميعاً ، وتعيد توزيعها على أساس جديد - ولو كانت هذه الملكيات قد قامت على الأسس التى يعترف بها الإسلام ، وتمت بالوسائل التى يبررها - لأن دفع الضرر عن المجتمع كله ، أو اتقاء الأضرار المتوقعة لهذا المجتمع أولى بالرعاية من حقوق الأفراد ، فنظرية الإسلام فى التكافل الاجتماعى لا تجعل هنالك تعارضاً بين حقوق الفرد وحقوق المجتمع . وكل ضرر يصيب المجتمع يعده الإسلام ضرراً يقع على كل أفرادهِ ، ويحتم على الدولة أن تقي هؤلاء الأفراد من أنفسهم عند الاقتضاء !

ويبدو جلياً مما تقدم أن التصرفات التي لا تبلغ هذا المدى مستطاعة بطبيعة الحال . فللدولة أن تبيع على الملاك أراضيهم ، ثم تعطيهم قدرأ منها بزرعونه في حدود طاقتهم ، وتمنح حق الارتفاق على سائرهما لمن تشاء من الأفراد المحتاجين القادرين ، يستغلونه لحسابهم بلا أجر ولا كراء .

أو أن تتدخل في إيجارات الأرض ، فتحدد لها سعراً معيناً لا تتعداه ، أو نسبة من المحصول لا تجور على المستأجر ، أو أن تصرف في هذه الحدود حسبما تقتضيه الظروف ، بلا قيد إلا ضمان العدل واجتناب الجور . وهيئة قضائية كمجلس الدولة ، يمكن أن يوكل إليها هذا الضمان . وهكذا نجد أن مشكلة « الملكية الفردية » لا تقوم إلا في أذهان الذين لا يعرفون الاسلام ، أو الذين يعرفونه ثم يكتمون ما أنزل الله ، ويهتفون بضمانه الملكية الفردية على حد : « ولا تقربوا الصلاة ... » ! إن الملكية الفردية محترمة في الإسلام بقيودها تلك واحتمالاتها هذه ، لأن هذا النظام يلبي ميول الأفراد الطبيعية في التملك ، ويمنحهم على بذل أقصى الجهد في الإنتاج ، ثم يدع خيرات ذلك كله للمجتمع ، وفي خدمة المجتمع عند الاقتضاء .

وهو نظام أعدل من نظام الشيوعية وأمهر وأشمل .
أعدل ، لأنه لا يمس الملكية الفردية إلا عند الاقتضاء .

وأمره ، لأنه يضمن بذل أقصى الطاقة من الأفراد في الإنتاج .
وأشمل ، لأنه يعد الفرد للمجتمع ، ويعد المجتمع للأفراد .

مشكلة العمل والأجور

إذا كان العمل هو وسيلة التملك ووسيلة تنمية الثروة في اعتبار الإسلام ؛ فهو إذن قيمة أساسية من القيم الاجتماعية والاقتصادية .
والإسلام يحيط العمل بقداسة ، ويمنح اليد العاملة توقيراً ، حتى ليقول نبي الإسلام الكريم عن يد ورمت في العمل : « هذه يد يحبها الله ورسوله » وتتوارد أحاديثه تترى عن هذه القداسة : « من أمسى كلاً من عمل يده أمسى مغفوراً له » ، « إن الله يحب العبد المحترف » . . . « ما أكل أحدكم طعاماً قط خيراً من عمل يده » .

ولقد سر أن بعض فقهاء الإسلام يجعل للعامل الحق في الحصول على نصف الربح ؛ والمبدأ العام الذي يجعل للحاكم أن يستجد من الأحكام بقدر ما يجد من الأفضية ، يجعل للدولة من حقوق التشريع العمالية ماتراه دائماً وفق مطالب المجتمع المتجدد ، ومبدأ المصالح المرسله (أى مصالح المجتمع التي لم يرد فيها نص) ومبدأ سد الذرائع (أى توقي الأخطار المحتملة) كفيلان بمنح الدولة كل الحرية في التشريع ، حسب مقتضيات الأحوال في حدود العدل وكفاية العامل ورضاه .

وفي هذا المضطرب الواسع ، والحرية العريضة ، فسحة لتلافي كل ظرف طارئ ومواجهة كل حالة استثنائية ؛ على ضوء المصلحة الاجتماعية العامة ، وعلى ضوء المبادئ الإسلامية الأخرى ، التي تحرم الغبن ، كما تحرم كل إجراء يؤدي إلى الترف في جانب والحرمان في جانب ؛ أو يؤدي إلى احتباس المال في أيدي قليلة ، وتداوله في محيط ضيق . ومن أول مبادئ الإسلام ألا يكون المال في أيدي الأغنياء وحدهم : « كئ لا يكون دولة بين الأغنياء منكم » فكل نظام للأجور يؤدي إلى هذه النتيجة هو نظام محرم لا يقره الإسلام . وعلى ضوء هذا المبدأ وتلك المبادئ العامة السابقة يمكن التشريع للأجور في اطمئنان . أما ساعات العمل فهي محدودة بالمبدأ الإسلامي العام الذي يحرم الضرر : « لا ضرر ولا ضرار » فكل ما يؤدي إلى إرهاق صحة العامل ، أو حرمانه حق الراحة الضرورية ، أو حق الاطمئنان النفسي على حاضره وعلى مستقبله ، هو نظام محرم لا يقره الإسلام في العمل ولا يرضاه وعلى الدولة أن تشرع في هذه الحدود حسب مقتضيات .

ونظام العمل نظام متجدد ، ومقتضياته وظروفه أبدا في تغير . لهذا وضع الإسلام المبادئ العامة للتشريع له ، ولم يحدد قوانين ثابتة ، فتلك خطته العامة لمواجهة حاجات الحياة المتجددة ؛ ويتقبل تجارب البشرية الواقعة في كل زمان ، ويبقى حارسا للاتجاه العام ، كي لا يحميد عن وجهته ، ولا يخالف عن روحه ومبادئه .

ولقد كانت هنالك بقية من الحديث عن «الملكية الفردية» آثرت نقلها إلى هنا ، لأنها حديث « عن الاحتكار » وللاحتكار صلة بالملكية العامة ، وصلة بالعمل والأجور . ذلك أن نظام الاحتكار كثيراً ما يؤدي إلى تحكم صاحب العمل في العمال — فوق تحكمه في السوق والاستهلاك — لأن العمال الذين يعملون في صناعة أو حرفة محتكرة لفرد أو شركة ، يعانون نظاماً أشبه شيء بنظام الإقطاع . كل ما هنالك أن الإقطاع احتكار للأرض ، والاحتكار احتكار للصنف .

والإسلام يحرم نظام الاحتكار ، كما يحرم ما يدعونه حقوق الامتياز بالنسبة إلى الموارد العامة والخدمات العامة . وما يسمى اليوم « تأميم المرافق العامة » هو مبدأ رئيسي من مبادئ الإسلام .

فكل هذه الاحتكارات القائمة : كاحتكار صناعة السكر ، واحتكار صناعة المواد الكحولية ، واحتكار صناعة السمنت . وكل الامتيازات المعروفة : كامتياز شركة القنال ، وامتياز شركة الترام ، وامتياز شركات النور والمياه .. وما إليها ؛ كلها نظم لا يقرها الإسلام . أولاً : لأنها وسيلة من وسائل التحكم في السعر والتحكم في العامل . وثانياً : لأنها وسيلة لتضخيم الثروة بطريقة جائرة لا تحقق تكافؤ الفرص للجميع . وثالثاً : لأنها وسيلة من وسائل تعطيل الإنتاج ورفض التحسينات في كثير من الأحيان .

إن المرافق العامة يجب أن تبقى ملكاً للشعب ؛ وحصيلة استفادتها يجب أن تعود لخزانة الشعب لا لخزائن الأفراد . . هذا هو الإسلام !

عدم تكافؤ الفرص

لا يكره الإسلام شيئاً كما يكره اختلال المساواة في أية صورة من الصور ، وفي أى وضع من الأوضاع ، ولا ينفى شيئاً من محيطه ، كما ينفى التفاوت بسبب المولد أو الجنس أو اللون أو الثراء . . إنه يقر مبدأ التفاوت في الطاقة والمقدرة ؛ ولكن الجميع يجب أن تتاح لهم فرص متكافئة ، فإذا سبق أحد بموهبته وحدها ، لا بأى اعتبار آخر ، فذلك هو السابق الوحيد الذى يقره الإسلام .

ليس أحد بمولده خيراً من أحد ؛ والولادة في أى بيت علا أو هبط ، لا تمنح الفرد مزية زائدة ، ولا تسلبه مزية قائمة . وما عادى الإسلام شيئاً كما عادى فكرة الطبقات

ويخلط بعض الناس في فهم الإسلام ، فيفهمون آية : « ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات » بأنها إقرار لنظام الطبقات في الإسلام . وفي مجتمع مريض كمجتمعنا وحده يمكن أن يفهم هذا المعنى ! . . إن الارتفاع هنا فردى لا طبقى ، فردى قائم على الموهبة الشخصية ، لا طبقى قائم على المولد في طبقة . فالموهبة الفردية تهيب لصاحبها مكانة باستحقاق أما الولادة في بيت فلا ترتب لصاحبها مقاماً واحداً لا يستحقه باستعداده

وعمله في الحياة . وهذا هو الفارق الأصيل بين النظام الطبقي ونظام الإسلام . وهو فارق حاسم لا مجال لتجاهله أو الشك فيه . وهو يهدم النظام الطبقي من أساسه ، ويقرر التفاوت بين الأفراد بتفاوت المواهب والاستعدادات .

من حق كل وليد في الأمة أن يولد صحيحاً خالياً من الأمراض الوراثية كالآخرين . فضمانات الحياة التي تنهياً لأى أبوين في المجتمع ، يجب أن تنهياً لكل أبوين آخرين . لا لحسابهما وحدهما ، ولكن لحساب الواليد الذي سينسلانه ، لأن فرصة الصحة يجب أن توفر له قبل أن يمىء . وإلا فليس هنالك تكافؤ حقيقي في الفرص بين وليد مصاب بالصرع الوراثي ووليد سليم . وتكافؤ الفرص لا يبدأ بعد الميلاد ؛ فالميلاد موعد متأخر جداً لتحقيق هذا التكافؤ . وعلى الدولة أن تضمن لكل وليد هذه الفرصة ، بمنحه أبوين صحيحين على قدر المستطاع !

ومن حق كل وليد أن يجد من الكفاية الغذائية ، والرعاية التربوية ، ما يجده كل وليد آخر في الدولة . فإذا حدث أن كان دخل أبويه أو ظروفهما المعيشية لا تمكنهما من توفير هذه الفرصة له ، فإن على الدولة أن توفر لها هذه الظروف . لا لحسابهما وحدهما كعضوين في هذا المجتمع ، بل لحساب هذا الواليد ، الذي يصبح تكافؤ الفرص بالقياس إليه خرافة ، إذا نشأ ناقص التغذية أو مهملاً في البيئة ، بينما

هنالك ولدان آخرون محظوظون تتاح لهم هذه الفرصة دونه في الحياة .
ومن حق كل طفل بعد ذلك أن يجد العلم وأن يجد الصحة ،
وأن يجد الفرصة للعمل ، بحسب طاقته وموهبته . وهنا يكون للتفاوت
الطبيعي حقه ، لأنه ينشأ عن التفاوت في داخل الشخصيات ، لا في ظاهر
المجتمع والملابسات .

وفي تاريخ الإسلام من النماذج ما لا حصر له على سمو المواهب
الفردية بأصحابها إلى أعلى المستويات الاجتماعية ، لا يضيرهم مولد في بيت
فقير ، ولا في بيئة متواضعة ، ولا في حرفة صغيرة ذلك أنه :
« لا فضل لأحد على أحد إلا بالتقوى » .

والإسلام لا يقر تلك الامتيازات السكاذبة التي تمنح للأطفال
بمجرد مولدهم ، لمجرد ولادتهم في بيت أو أسرة ؛ أو تمنح للأبناء لمجرد
خواطر الآباء ! .. هذا الذي يتاح له الالتحاق بالسلكية الحربية قبل
زميله لمجرد أنه من أسرة أرستقراطية أو عسكرية ! وذلك الذي يتاح
له العمل في وظائف النيابة أو السلك السياسي لمجرد أنه من أسرة
أرستقراطية أو قضائية ! وذلك الذي يرسل في بعثة علمية إلى الخارج
لأنه الأول أو الأليق ، ولكن لأنه من بيت أرستقراطي ! .. كل
أولئك أمور لا يعرفها الإسلام ، لأنها تصدم مبدأ أساسياً من مبادئه
التي جاء ليقررها في الحياة .

وعندما ننظر إلى الأوضاع الاجتماعية القائمة من هذه الزاوية

الإسلامية ، نطلع على شذاعات بشعة ، ونبصر بمخالفات صريحة ، بل نجد الأساس الاجتماعى كله مقلوباً . . إن الإسلام ليصرخ فى وجه الاستثناءات والمحسوبيات ، التى أصبحت قوام الدولة وقوام المجتمع . ولو كان الأمر للإسلام ما ترك هذا البناء كله يقوم على الظلم والتفريق والفساد كما قام !

فساد العمل وضعف الإنتاج

أحب أن ألفت النظر بشدة إلى أن هنالك خطراً حقيقياً وصلتنا على رقابنا ، وعلى وجودنا ذاته كأمة : خطر الفساد الشامل لكل جهاز العمل فى الدولة وفى المجتمع ؛ ذلك الفساد الذى يؤدى إلى ضعف الإنتاج العام ، بل إلى الشلل فى بعض الأحيان .

ولقد تحدثت عن هذا الشلل فى مقدمات الكتاب ؛ ولكنى أحب ألا أكتفى بما قلت هناك ؛ إننا على حافة الهاوية والخراب بسبب تناقص الغلة وضعف الإنتاج ؛ وإن الفقر والبؤس والهوان لا تحقيق بنا لجرد سوء التوزيع وحده ، بل لأن مجموع الثروة القومية فى ذاته ضئيل ، ولأن الإنتاج العام دون ما ينبغى أن يكون عليه بكثير .

هذا الشلل وذلك الفساد كلاهما وليد أمراض اجتماعية شتى ؛ وليد سوء توزيع الممتلكات والثروات ؛ ووليد فساد نظام العمل والأجور ، وعدم تكافؤ الجهد والجزاء ؛ ووليد انعدام تكافؤ الفرص والقضاء بذلك

على القوى والكفايات التي لم توهب نعمة الولادة في بيت مرهوق ،
أو الاحتماء ببيت من بيوت الثراء . . . ثم من بعد ذلك كله وليد
الانحلال الخلقى ، الذي ينشأ من تلك العوامل جميعا ؛ وينشأ من خواء
الضمير من عقيدة دافعة ، توقف شعور الفرد بالواجب ، وتدفع المجتمع
كله إلى الخلق والتقدم والاستعلاء .

ولقد أسلفنا رأى الإسلام في المشكلات الثلاث الكبيرة ، التي
تنشأ بدورها — أو تشارك في إنشائها — هذه المشكلة الضخمة الرابعة .
فالآن ننظر كيف يعالج الإسلام هذه المشكلة أيضا .

إنه يعالجها بإزالة مسبباتها المادية الأولى ، ثم يعالجها بامتلاء النفس
بالعقيدة الدافعة ؛ العقيدة التي تملأ فراغ النفس وخواءها ؛ وترفعها
إلى الله ؛ وتجعل للفرد هدفاً أكبر من ذاته ، هو ذلك المجتمع الذي يعيش
فيه ، وتلك الإنسانية التي هو منها .

ولقد يظن المصابون بضحالة الروح ، وقزامة الذات ، وخواء الضمير
أن هذا الذي نقوله هنا كلام وعظي لا رصيد له في واقع الحياة !
ونحن لا نكتب لهؤلاء . . . فهؤلاء ميثوس منهم في كل زمان ؛
وضمير الإنسانية لم ينضب على الرغم من إنباءاتهم له في كل مكان .
إن الفرد بلا عقيدة كلية تربطه بالأرض والسماء ، قزم ضائع ،
ولقى مهمل ، والعقيدة ضرورية له حتى في عالم الشيوعية الذي يسخر

بالعوامل الروحية في الحياة ! فلولا حرارة العقيدة ماتلقى الأوف منا في
سيريا وسجون القيصرية بمثل ذلك الحماس الذي مكن للحكم الشيوعي
في نهاية المطاف !

ولقد انتهت بنا الأوضاع الاجتماعية المريضة إلى فساد في الذم
والضائر ، واستهتار بالعمل والواجب ، لا يقتصر أثرها على مجال دون
مجال . وجريمة الاستثناءات في دواوين الحكومة انتهت بالمحظوظين
والمستعيبين سواء إلى الاستهتار بالعمل ، لأنه لا يؤدي إلى ثمرة ، ولا يترتب
عليه ثواب ولا عقاب . وجريمة الحرمان من عدالة الأجر والضمانات
الاجتماعية في دائرة العمل انتهت بالعمال إلى الاستهتار ، لأن القوضى
أيسر من النظام ، في محيط لاعدالة فيه ولا وزن للجهد ولا جزاء .
وجريمة انعدام تكافؤ الفرص أهدرت وبددت ثروات بشرية هائلة
وحولتها إلى فتات وحطام . وجريمة تكتيل الثروة كلها في أيدي قليلة
واحتكارها في حيازة عدد محدود انتهت إلى تعطل الملايين ، وتمضية
أوقات فراغهم على المقاهي في المدن ، وبجوار الأجران في القرى ، وبذلك
أصبحت هذه الملايين المتعطلة مستهلكة لمنتجة ، لأنها لا تجد ماتعمل ،
والدولة لا تجد المال للمشروعات الإيشائية ، لأنها لا تحصل إلا على
ميزانية هزيلة من ضرائب هزيلة ، إشفاقا على رؤوس الأموال أن تضار
ثم أضيف إلى هذا البلاء كله خواء روح الشعب من العقيدة

الدافعة على العمل ، وحساسية الضمير التي تشيعها العقيدة . فتمت تلك الحلقة المفرغة الأثيمة التي لا يحطها إلا الإسلام .

إن الإسلام ليحارب روح البطالة بكل روحه ، وبكافح أسبابها بالوسائل التي أسلفنا . فيعالجها في عالم الضمير والشعور ، وفي دنيا العمل والواقع . فالبطالة هي أعدى أعدائه على أي لون وفي أي وضع ، وفي جميع الصور والأشكال .

الإسلام عدو التبطل الناشئ عن تكديس الثراء ؛ فلا جزاء إلا على الجهد ، ولا أجر إلا على العمل . فأما القاعدون الذين لا يعملون ، فتراؤم حرام ، وأموالهم حرام ، وعلى الدولة أن تنتفع بذلك الثراء لحساب المجتمع ؛ وألا تدعه لذلك المتبطل الكسلان .

والإسلام عدو التبطل الناشئ عن الكسل ، وحب الدعة ، والاستزاق من أيسر السبل كالاستجداء . وهو ينذر الذين يتسولون وهم قادرون : أن يأتوا يوم القيامة وليس في وجوههم مرعة لحم !

والإسلام عدو التبطل باسم العبادة والتدين ! فالعبادة ليست وظيفية حياة ؛ وليس لها إلا وقتها المعلوم « فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله » وتمضية الوقت في التراتيل والدعوات بلا عمل منتج ينمي الحياة ، أمر لا يعرفه الإسلام ؛ ولا يقر عليه تلك الألوף المؤلفة في مصر التي لا عمل لها إلا إقامة الصلوات في المساجد أو تلاوة الأدعية والأذكار في الموالد !

ولو كان الأمر للإسلام لجند الجميع للعمل ، فإن لم يجدوا فالدولة حاضرة ؛ وحق العمل كحق الطعام ؛ فالعمل زكاة للأرواح والأجسام ، وعبادة من عبادات الإسلام ، التي يجب أن تقيمها الدولة وتهيء لها السبل ؛ والبطالة مفسدة ، وعلى الدولة أن تقي المجتمع عواقبها ، وتأخذ الطريق على أسبابها ؛ فمن أتاها بعد ذلك طوعا ، فعلى الدولة أن تصده عنها ، وأن تجنده للعمل ما استطاع .

مشكلات أخرى يحلها الإسلام

وبعد . فإن الإسلام لا يحل لنا المشكلات الاجتماعية وحدها ، ولا يقف بنا داخل حدودنا الداخلية في عزلة وانزواء . إنه يمنحنا الذاتية الشخصية التي نبرز بها في المجتمعات الدولية . فالإسلام عقيدة استعلاء واعتداد ، وهو يأبى علينا أن نكون ذيلا وإمعة ، أو أن نسلم زمامنا إلى كتلة شرقية أو غربية ، أو أن نقف تحت لواء غير لواء الإسلام . اللواء الذي يمكن أن تجتمع إليه كتلة ضخمة يتجاوز تعدادها ثلثمائة مليون ؛ والتي تتحكم بمرآكزها الاستراتيجية ، وبمواردها الطبيعية ، في كتلتى الغرب والشرق سواء . لو كان لها علم واحد تؤوب إليه ، وتصطف تحته في استعلاء الإسلام وعزة الإسلام .

إنه ليس من الضروري الآن أن تكون هنالك حكومة واحدة في تلك الرقعة الفسيحة ؛ إنما المهم أن تتكتل تحت لواء واحد ؛ فالإسلام هو

الإسلام ، وقوانينه هي قوانينه ، وشخصيته من القوة والوضوح بحيث لا تندغم ولا تنبهم في نظام آخر ، وروحه من القوة بحيث لا تخضع للتلاشي والفاء .

إنما نحن مستعمرات ومناطق نفوذ ، لأننا تخلينا عن هذا الروح ، فتحلينا عنا ، وخجلنا من الوقوف تحت لوائه فأنف منا ؛ وتمهنا في غمار الآخرين ، ففقدنا شارة العزة والاستعلاء والاحترام .

فلنعزم أن نسلك الطريق الوحيد الذي يرد إلينا اعتبارنا بين كتلتى الشرق والغرب ، ويمنحنا احترامنا في نظر الجميع . وقد يرد للعالم طمأنينته وأمنه ، حين تنهض الكتلة المسلمة ، فتمسك بيدها ميزان التوازن والسلام ؛ وتضع حدا لهذا الجنون الذى تزاوله الكتلتان بإثارة حرب ثالثة ، لأنها تقف وجها لوجه ، تتنازع وتتصارع علينا . . نحن الممتلكات والمستعمرات والأشياء !

حينئذ لا ينعق الناعقون في أرض الإسلام من هنا ومن هناك : انضموا إلى هذا المعسكر أو ذاك ! كأنه لا سبيل لنا إلا هذا أو ذاك ؛ وكأنه لا مفر من أن نكون أبداً في ذيل القافلة ، ولا يكون لنا يوماً كيان مستقل ، ووجود محترم ؛ وكأننا لا نملك أن نبرز إلى الوجود كتلة ثالثة تمسك بيدها ميزان التوازن ، وتمثل فلسفة اجتماعية خاصة ، قائمة على فكرة الإسلام السلفية التى تتضمن محاسن الاشتراكية

والشيوعية جميعاً ، وتبرأ من عيوبهما جميعاً ؛ وتزيد على هذه وتلك
آفاقاً أعلى ، وعدالة أشمل ، ومثلاً كريماً للحياة لم تعرف مثله الحياة .
... ونحن نملك أن نقدم للبشرية هذه الفكرة التي تهدف إلى
تعاون إنساني كامل ، وإلى تكافل اجتماعي صحيح ، وترمي إلى رفع
قيمة الحياة إلى المستوى اللائق بعالم يصدر عن الله ، ومكاننا إذن ليس
في ذيل القافلة ، ولسكن في مأخذ الزمام^(١) . . .

(١) فكرة الإسلام السكاملة عن الحياة عاجلت منها طرفاً في كتاب « العدالة الاجتماعية » في فصل « طبيعة العدالة الاجتماعية في الإسلام » وموعدي بمجالستها علاجاً شاملاً كتاب مستقل عن : « فكرة الإسلام عن السكون والحياة والإنسان » بمشيئة الله .

لابد للإسلام أن يحكم

إذا أريد للإسلام أن يعمل ، فلا بد للإسلام أن يحكم ؛ فما جاء هذا الدين لينزوي في الصوامع والمعابد ، أو يستكن في القلوب والضمائر ؛ إنما جاء ليحكم الحياة ويصرفها ؛ ويصوغ المجتمع وفق فكرته الكاملة عن الحياة ، لا بالوعظ والإرشاد ، بل كذلك بالتشريع والتنظيم . جاء ليترجم مبادئه ونظرياته ، نظاماً وحياة ، ويجعل أوامره ونواهيه مجتمعاً حياً وناساً من اللحم والدم ، يدبون على هذه الأرض ، ويمثلون بسلوكتهم ونظام حياتهم ، وعلاقات مجتمعهم ، وشكل حكمهم . . . مبادئ هذا الدين وأفكاره ، وقوانينه وتشريعاته .

ومما سبق عرضه من مشكلات اجتماعية وقومية ، وطريقة علاج الإسلام لها ، يتبين بما لا لبس فيه ضرورة الحكم للإسلام . وإلا فكيف يواجه هذه المشكلات وسواها ، وكيف يعالجها ويحلها الحلول ؟
إنه لا يملك توزيع الثروة طبقاً لحاجات المجتمع ، أو تحقيق العدالة بين الجهد والجزاء ، أو منح الجميع فرصاً متكافئة في الحياة ، أو تجنيد القوى المعطلة للعمل والإنتاج ، أو دفع الدولة إلى اتخاذ موقف معين في المجتمع الدولي ، أو تجنيد الجيوش وإعداد القوى . . . أو . . .
مما يمثل مبادئه الأساسية التي يقوم عليها كيانه ذاته في فكرته الكلية

التي جاء ليصوغ منها الحياة . . إنه لا يملك شيئاً من هذا كله وهو
عميقة مستسرة في الضمير ، أو صلاة خاشعة في المسجد ، أو مفاجاة بين
العبد ومولاه .

والذين يتحدثون عن الإسلام وانتفاء حاجته إلى الحكم ؛ أو عن
إمكان تحمقه في الحياة دون تحكيمه في الحياة . . إنما يلقون حديثاً فيه
من التفاهة والقزامة ما لا يرتفع إلى شرف المناقشة واحترام الجدل !
إنهم لا يدلون بهذا على جهلهم لطبيعة هذا الدين من أساسها ، ولا بعدهم
عن الإلمام بحقائقه البسيطة التي يلام على جهلها المبتدئون ؛ بل يدلون
على جهل بكل مقومات الطبيعة البشرية ، وكل العوامل المؤثرة
في تكوين المجتمعات ، وكل الثقافات الضرورية لاستقبال الحياة ، بله
الحكم على الحياة !

ولكن القزامة والتفاهة الفاشية عند الكثيرين في هذا الجيل ،
وسطحية التفكير وضحالة الثقافة ، تقبل مثل هذا الكلام أحياناً ، حتى
ليردده وزراء في الحكم ، لا ينجحون أن يطلع الناس في مصر وفي غير مصر
على مدى ما يتمتعون به من سذاجة وغفلة ، ومن سطحية وبعد عن
الثقافة — وهم الذين يدعون أنفسهم أو يدعواهم الناس « متقنين » !
في العالم المسيحي الغربي يدخل الفرد إلى الكنيسة فيستمع إلى المواعظ
والتراتيل ؛ وقد يخشع قلبه ، وهو ينصت إلى صوت الواعظ المؤثر ، وإلى

الموسيقى المنبعثة من الجوقة ، والتراتيل الخاشعة ، والأبخرية الأريحية
العطرة . . .

ولكنه حين يغادر الكنيسة يجد قانوناً آخر يحكم الحياة الواقعة
ويعرفها ، ويجد مجتمعاً يقوم على أساس هذا القانون ، الذى لا علاقة
بين روحه وروح المسيحية .

وكثيراً ما ذهبت إلى هذه الكنائس ، واستمعت إلى الوعاظ
فى الكنيسة ، وإلى الموسيقى والتراتيل والأدعية ، وكثيراً ما استمعت
إلى إذاعة الآباء فى محطات الإذاعة فى الأعياد المسيحية . . دائماً يحاول
الآباء أن يعتقدوا الصلة بين قاب الفرد وبين الله . ولكن واحداً منهم
لم أسمعهُ يقول : كيف يمكن أن تكون مسيحياً فى واقع الحياة اليومية ،
ذلك أن المسيحية إنما هى مجرد دعوة للتطهر الروحى ، ولم تتضمن تشريعاً
للحياة الواقعة ، بل تركت ذلك لقيصر .

وكان من أثر هذا فى العالم المسيحى أن أصبحت المسيحية فى جانب
والحياة الواقعة فى جانب ؛ وعلى توالى الأزمان أصبحت المسيحية
محصورة داخل الكنيسة ، والحياة من حولها أبعد ما تكون عن روحها
السمحة المتطهرة . فلما نشطت الكنيسة فى السنوات الأخيرة للاتصال
بالمجتمع من جديد ، لم يكن همها أن ترفع الناس إليها ، بل كانت طريقتها
أن تهبط هى إلى الناس . وإذا قلت تهبط ، فليست أعنى أنها تنبسط

وتواجه الحياة بحلول عملية ، إنما أعنى أنها تملق شهواتهم و رغباتهم ؛
وتغاضى عن لذائذهم الهابطة ونزواتهم الجائحة ، لتضمن ألا يعيد المجتمع
نبيها ، كما نبذها في مطلع النهضة والإحياء .

نحن ببلاهة غبية ، و سطحية تافهة قد حاولنا بالإسلام هذه المحاولة ،
لأن الإسلام لم يتضمن التشريعات التي تحكم الحياة وتصرفها ؛ بل لأننا
بشعور العبيد وعلى طريقة القروء ، قد أردنا أن نجعل مصر قطعة من أوروبا ،
ولما كانت أوروبا تحكمها القوانين المدنية لا الدينية ، فقد فعلنا ما نحن
أيضاً ! دون فطنة إلى أن أوروبا لم يكن لها مفر من ذلك ، لأنها لم تجد
في المسيحية شريعاً للحياة ، وإنما وجدتها مجرد عقيدة روحية وصلاة !
لقد فطن الإسلام إلى أن العقيدة لا يمكن أن تتحقق بذاتها
في واقع الحياة ما لم تتمثل في نظام اجتماعى معين ، وتتحول إلى
تشريعات تحكم الحياة ، وتكيف علاقاتها الواقعية المتجددة . ولكننا
نحن بحماقة غبية لم نفطن إلى هذا الذى فطن إليه الإسلام ، وصاغ نفسه
على أساسه : عقيدة تتمثل في شريعة ، وشريعة هى تفسير وتحقيق لهذه
العقيدة ، ووحدة شعورية تشريعية ، تتألف منها حياة واقعة ، ممثلة
في العقيدة والسلوك ، وفي العبادات والمعاملات ، وفي السرائر والجوارح ،
وفي الأفراد والجماعات .

لقد سمعنا الأوربيين يقولون : إن الدين علاقة ما بين الفرد وربه ،

وليس له أن يتدخل في الحياة المدنية . . فرددنا كالبيغاوات الفارغة
الدماع هذا الذي سمعناه !

نعم ! الدين علاقة ما بين الفرد وربّه في المسيحية ، ولأوربا عذرهما
في هذا ، لأن دينها لم يبين لها كيف يتدخل في الحياة المدنية ، وحين
تدخل آباء الكنيسة في تلك الحياة تدخلوا لصالح أنفسهم ، وبوحى
من هذه المصلح ، لا بوحى من المسيحية التي لم تتضمن شيئاً عن الحياة
المدنية . فلما ثقلت وطأة الكنيسة ورجالها على الناس ، وتحولت إلى
سلطة دكتاتورية ، تتخذ من الدين ستاراً لمطامعها الدنيوية . . نفّض
الناس هذا السلطان عن رقابهم ، ووقفوا الكنيسة ورجالها عند حدهم
الذي جعلته لهم الديانة ذاتها . أى عند أعتاب الكنيسة .

فأما الإسلام فقد أنشأ مجتمعاً محكوماً بشرائعه ، التي يمكن الرجوع
إليها هي ذاتها لوقف كل طغيان لمن قد يسمون أنفسهم «رجال الدين»
حين يتشبهون برجال الكنيسة ، ويحاولون اكتساب سلطة دينية !

ومع وضوح هذه الحقائق ، وبساطتها ، نجد في جيل الأقرام الذي
نعيش فيه من يحاول أن يبدو للناس مثقفاً جداً ! فينقع بفصل الدولة
عن الدين ! لأن الدين يجب أن يتدبر شؤون الروح ، ويدع الحياة
للقوانين الأرضية !

وفي فترات الاضطراب تبدو في الشعوب العريقة قرامة مجيبة وضالّة.

وينفش البغاث الصغير ريشه ويختال . ولكن عهد الأقرام في مصر
قصير الأجل مشرف على الزوال !

إنني مؤمن بكل الإيمان بأن لا نجاة لهذه الأمة ولا حياة إلا أن
تعود إلى عقيدة ضخمة ، تنفض عنها قزامة الجيل وتفاهته ، وتملاً
حياتها حركة وحيوية واقتحاماً .
وهذه العقيدة الضخمة اليوم ليست شيئاً بالقياس إلى مصر
إلا الإسلام .

إن العقيدة الوطنية وحدها لم تعد تكفي ، بدليل أنها لا تستطيع
أن تقاوم العقيدة الشيوعية في كثير من أقطار الأرض . ذلك أن
فكرة العدالة الاجتماعية بين الأفراد في حياة المجتمع ، أخذت تظفي
بقوة على النعرة الوطنية في أوطان تقسم أهلها إلى عبيد وأسياد .

والإسلام هو وحده القادر على تحقيق الفكرتين جميعاً ،
بلا تعارض ولا تصادم ولا مغالاة : فكرة الوطنية في الوطن الإسلامي
الأكبر حينئذ الإسلام ظلّه . وفكرة العدالة الاجتماعية الكاملة
في هذا الوطن الكبير .

والإسلام لا يحقق هذه العدالة الاجتماعية الكاملة في ذلك الوطن
الكبير للمسلمين من أهله وحدهم ، بل يحققها كذلك لجميع سكانه

على اختلاف الأديان والأجناس واللغات والألوان . . . وتلك مزيتها
الإنسانية الكبرى التي لا تحققها عقيدة أخرى .

ولكن ينبغي أن نكرر دائماً أن هذا كله لا يتحقق بمجرد أن
يذهب الناس إلى المساجد ، ويحتفلوا بالمولد النبوي الشريف ، ويلقوا
الخطب في مدح سيد المرسلين ! ولا بأن نعج الأرض بالمجاذيب
والدراويش ، يتلون الأدعية ، ويقيمون الأذكار ، ويحملون المسابح ،
ويتمتمون أو يهدرون !

ولا يتحقق بأن تكون لنا « هيئة كبار علماء » تصدر قرارات
الحرمان ، ثم تعود فتصدر صكوك الغفران ، لتغير الظروف والملاسات ،
أو تصدر الفتاوى في تحظئة أي ذر لأنه طالب بالعدالة الاجتماعية للفقراء ،
أو لترفع العرائض الإنشائية ، تتضمن الوعظ الشريف ، ورتاء الأخلاق
التي انحلت في هذا الزمان !

إن شيئاً من هذا كله إن يجدى شيئاً ، إنما الذي يجدى وحده أن
يحكم الإسلام الحياة ويصرفها . أن تحكم الدولة حكماً إسلامياً . أن تستمد
القوانين التي تنظم علاقات الناس بعضهم ببعض ، وعلاقاتهم بالحكومة
وعلاقات الحكومة بهم من الشريعة الإسلامية . وليس قانون الأحوال
الشخصية وحده ، بل قانون العقوبات والقانون المدني والتجاري وسائر
القوانين والتشريعات التي تكيف صورة المجتمع وتمنحه شكله
ونظامه الخاص .

إن دستور الدولة الحاضر ينص على أن دين الدولة الرسمي هو الإسلام . وليس لهذا من معنى إلا أن تستمد القوانين كلها من الشريعة الإسلامية ؛ والشريعة الإسلامية قادرة على تلبية الحياة العصرية ، ونموها وتجديدها . مع الانتفاع بتجار بنا نحن وبتجارب الإنسانية كلها فيما يتفق مع فكرة الإسلام الكلية ومبادئه العليا عن الحياة .

لست أزعج أن الفقه الإسلامي الحاضر قادر اللحظة على الإحاطة بكل مطالب الحياة العصرية الجزئية ، فقد وقف نمو هذا الفقه حقبة من الدهر طويلة . ولكن أصول الشريعة الإسلامية بما فيها من مرونة وشمول قادرة على أن تلبى حاجات الحياه - على النحو الذي أوضحته في مشكلتنا الكبرى - وتبقى صياغة المواد القانونية ، المستمدة من الأصول العامة ، حسب الحاجات المتجددة أبداً^(١) .

ولقد يحظر لبعضهم أن يقول : وعلام هذا العناء ؟ وما لنا لا ندع هذه الشريعة جملة ، ونستمد تشريعاتنا من تلك التجارب الجاهزة التي انتهت إليها البشرية أخيراً ؟

وهي قولة من استمرار الاستعارة الجاهزة حتى فقد كل شعور بشخصيته وبقوميته ، وبتاريخه الحى الذى يعيش فى كيانه . وقولة السطحي الذى لا يدرك كيف تتم الاستجابات بين الفرد والبيئة ،

(١) قام الأستاذ عبد القادر عودة بمجهود ضخم رائع فى هذا المجال فى كتابه : « التصریح الجنائى الإسلامى » فى مجلدين نشر أولهما والثانى فى الطريق .

وأخيراً فهي قولة الذي لا يعرف من أين تستمد الأمم عناصر البقاء
والمقاومة في معترك الحياة .

إن الطريق الذي ندعو إليه نحن هو الطريق الذي يضمن لروح
هذه الأمة أن تستشرف ، وتتطلع إلى حياة كريمة عزيزة ؛ والذي
يمكنها أن تحققه للسكينة الإسلامية البروز والتميز بين السكتلتين الشرقية
والغربية ، البروز بمجتمع خاص له سماته الواضحة ، وله شخصيته المستقلة .
وذو الرصيد الأصيل إنما يزيد رصيده وينمو بما يقع له من زيادات
وعلاوات . فأما المفلس المستجدي فلن يكون يوماً ذا رصيد قائم ،
وإن ظل حياته يسأل ويستجدي !

لا بد للإسلام أن يحكم ليحقق وجوده ، وليحقق ذلك المجتمع
الكامل العادل الذي رسمنا الكثير من خطوطه . وما كان شيء من
ذلك ليحقق والإسلام بعيد عن الحكم في الحياة .

ولا بد للإسلام أن يحكم ليقيم للإنسانية مجتمعاً من طراز آخر ،
قد تجد فيه الإنسانية حامها الذي تحاوله الشيوعية ، ولكنها تطمسه
بوقوفها عند حدود الطعام والشراب ؛ وتحاوله الاشتراكية ولكنها
طبيعتها المادية تحرمه الروح والطلاقة ؛ والذي حاولته المسيحية ولكنها
لم تنظم له الشرائع ولم تضع له القوانين .

ولا بد للإسلام أن يحكم لأنه العقيدة الوحيدة الإيجابية الإشائية
التي تصوغ من المسيحية والشيوعية معاً مزيجاً كاملاً ، يتضمن أهدافهما
جميعاً ، ويزيد عليهما التوازن والتناسق والاعتدال .

والعالم لا يستغنى عن عقيدة إيجابية . والمسيحية قد أدت دورها ،
ولم تعد عاملاً إيجابياً في واقع البشرية ؛ فلقد أصبحت الجماهير تقود
الكنيسة ، والكنيسة تتبعها بلا توقف ولا تحرج ولا مدافعة حتى عن
أقدس أقداسها وأشرف أهدافها في القلب والضمير !

وأخيراً يجب أن يحكم الإسلام ، لأن الإسلام كان أعرف
بطبيعته وطبيعة الحياة وهو يقرر : أن لا إسلام بلا حكم ، ولا مسلمين
بلا إسلام : « ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون » .
صدق الله العظيم .

شبهات حول حكم الإسلام

تقيم على الإسلام ، وعلى حكم الإسلام ، شبهات داكنة في نفوس هذا الجيل ، بعض هذه الشبهات ناشئة من الجهل الفاضح بكل شيء عن هذا الدين ؛ ذلك الجهل الذي لا يريد أصحابه أن يعترفوا بأنه نقص في ثقافتهم . على الأقل بوصفهم ناساً يعيشون في دولة دينها الرسمي هو الإسلام . والإسلام عقيدة الأغلبية من سكانها ، فهو إذن عنصر ضروري لدراسة المجتمع فيها ، ولكل دراسة عقلية أو فنية في محيطها . وبدلاً من أن يعتذروا عن هذا النقص المعيب في ثقافتهم ، فإنهم يتخذون منه فضيلة ، أو يستشهدون به على أنهم « مثقفون » !

وبعض هذه الشبهات ناشئة عن التباس فكرة الدين ذاته ، بمن يسمون في هذا العصر « رجال الدين » . وهو التباس مؤذ للإسلام ولصورته في نفوس الناس ، فهؤلاء « الرجال الدين » أبعد خلق الله عن أن يمثلوا فكرته ، ويرسموا صورته لا بثقافتهم ، ولا بسلوكلهم ، ولا حتى بزيمهم وهيتهم ؛ ولكن الجهل بحقيقة هذا الدين ، والثقافة المدرسية الباقية من عهد الاحتلال ، والتي ما يزال يشرف عليها الرجال الذين صنعهم الاحتلال ؛ والأدوات التنفيذية التي صاغها بيده ، لتسد مسده بعد رحيله هذا الجهل الناشئ عن تلك الثقافة . لا يدع للناس

صورة عن الإسلام يرونها إلا في هؤلاء الذين يعرفونهم « رجال دين »
وهي أسوأ صورة ممكنة للإسلام ، ولأى دين من الأديان !

وبعض هذه الشبهات ناشىء عن التباس صورة حكم الإسلام
ببعض أنواع الحكومات التي تسمى نفسها « حكومات إسلامية » .
وتمثيل هذه الحكومات لحكم الإسلام كتمثيل من يسمونهم « رجال
الدين » لفكرة الإسلام ! كلاهما تمثيل مزور كاذب مشوه ، بل تمثيل
النقيض للنقيض . ولكن الجهل بحقيقة فكرة الإسلام عن الحكم ،
حتى بين « المثقفين ! » لا يدع صورة للحكم الإسلامي أخرى ، غير هذه
الصورة المزورة الشائبة الكريهة .

وبعض هذه الشبهات ناشىء من التباس صورة الحاكم الإسلامي
ببعض الشخصيات التاريخية التي ادعت أنها تحكم باسم الإسلام ؛
وهي أبعد ما تكون عن روح الإسلام وقانونه . والجهل بكل ما هو
إسلامي بحكم الثقافة الاستعمارية التي يتلقاها الجيل في المدرسة وفي
الصحيفة وفي المجتمع يتيح لمثل هذا الالتباس أن يعيم على الأفكار
والمشاعر ، ويفعل فعله في تنفير الناس من هذا اللون من الحكم البغيض !

وكل هذه الشبهات كان يكفي في جلاؤها مجرد المعرفة الصحيحة
للحقائق التاريخية والاجتماعية للإسلام . أى أن يتلقى الجيل ثقافة حقيقية
لائقة . أجل . لائقة ! فإنه لا يليق بمثقف أن يجهل كل شيء عن عنصر

أساسي مؤثر في مجتمعه وفي عقلية شعبه ، وفنه وأدبه ، ونظرته إلى الكون والحياة . وليست هذه الثقافة عسيرة — كما يتصور الكثيرون — حين يتصورون الكتب الصفراء ؛ وتتمثل لهم صورة الدراسة الأزهرية بما فيها من ألباز ومعميات ! كلا ! إن هذا ليس هو الثقافة الإسلامية المطلوبة للجيل ؛ فالإسلام يسر لاسر ؛ وهو عقيدة بسيطة واضحة لا تعقيد فيها ولا غموض ؛ ونظام اجتماعي متوازن متناسق ، لا إقطاع فيه ولا ترف ولا حرمان ؛ ونظام للحكم ليس فيه حقوق إلهية ، ولا دم أزرق ، ولا استبداد ولا طغيان .

ومع أن جهل الجيل — والمثقفين منه بخاصة — لا يصلح عذراً لأصحابه ، فإننا نؤثر هنا أن نناقش تلك الشبهات التي تقيم في نفوس الناس على حكم الإسلام . الناس الذين نعرف حسن نياتهم ، وبرائتهم من الدوافع الخبيثة . وهؤلاء سنناقش شبهاتهم البريئة هنا ، وتصوراتهم الناشئة عن الجهل وحده ، لاعن الغرض والهوى . فأما المفروضون الخبيثاء فموعدنا معهم فصل آخر حين نواجه العداوات حول حكم الإسلام !

بدائية الحكم

يخلط الكثيرون بين النشأة التاريخية للإسلام ، وفكرة الإسلام المجردة ، القابلة للتوسع والشمول ، في التفرعات والتطبيقات . هؤلاء حين يسمعون كلمة « الحكم الإسلامي » تقفز إلى خيالهم

صوّر الخيام الساذجة في الصحراء ، وصور الأعراب الرحل على الإبل ،
أو العرب المقيمين في الأكواخ ؛ ويتصورون بسذاجة أن معنى الحكم
الإسلامي هو العودة إلى تلك الحياة البسيطة الساذجة ، الخاوية من كل
أسباب الحضارة الإنسانية التي استحدثت في خلال ألف وأربعمائة عام !
وإذن فلا عمارة ولا مدنية ، ولا صناعة ولا تجارة ، ولا علم ولا فن ،
حتى الشعر ذلك الفن العربي الأصيل ، يخيل لهذا الفريق من الناس
أن حكم الإسلام سيختم على أفواه قائله ومنشديه ، ما لم يحولوه إلى
مواظف دينية وألفيات نحوية !

وليس حكم الإسلام وحده هو الذي يثير هذه الصورة المساحلة
في خيالهم ؛ بل إن بعضهم ليثير هذه الصورة في حسه مجرد الربط بين
الحكم وعنصر الأخلاق ! ولست أنسى أن أحد « الدكاترة » في التربية
العائدين من أمريكا كان يتحدث معي عن المجتمع الأمريكي ، فقالت :
إن لهذا المجتمع مزاياه ؛ ولكن الذي أنكره عليه هو أنه ينفي العنصر
الأخلاقي من حسابة جملة ؛ ويعده عنصراً دخيلاً على الحياة . فانتفض
في حماسة وأستاذية يقول : « إذا كنا سنتحدث عن الأخلاق ، إذن
فلنرجع إلى عيشة الخيام » .

وبمثل هذه الروح سيتولى ذلك الدكتور العظيم إعداد جيل من
المسلمين في معهد التربية ، يتولون بدورهم إعداد أجيال من أبنائنا ،
الذين نسلهم إليهم في ثقة واطمئنان !

إن هؤلاء جميعاً يخلطون كما قلت بين النشأة التاريخية للإسلام ،
و بين النظام الإسلامى ذاته كمجرد نظام .

إن النظام الإسلامى ليس معناه فقط صورة ذلك المجتمع الإسلامى
فى نشأته ؛ بل معناه كل صورة اجتماعية خاضعة لفكرة الإسلام
الكلية عن الحياة .

والنظام الإسلامى يتسع لعشرات من الصور ، تتفق مع النمو
الطبيعى للمجتمع ، ومع حاجات العصر المتجددة ، مادامت فكرة
الإسلام الكلية تسيطر على هذه الصور فى محيطها الخارجى الفسيح .
صورة من هذه الصور . صورة تشمل كل حضارة البشرية النظيفه
وكل تجاربها العالمية الواقعية ، وتجاربها الفكرية والشعورية ، اللاتقة
بعالم يصدر عن الله . . . هى التى تريد تحقيقها عندما نقول : إننا نريد
استئناف حياة إسلامية ؛ محكومة بالقوانين الإسلامية^(١) .

إن الشظف والبدواة ليسا أصلا من أصول الإسلام كما يعتقد بعض

السذج الفضلاء ! إنما كان الشظف ظاهرة اقتصادية فى مرحلة خاصة ؛
وكان حث الناس على الصبر عليها ضرورة من ضرورات الواقع ، كيلا
تتهافت نفوسهم ، وتتهار قواهم ، وتخذلهم طاقتهم على المقاومة والكفاح ،
والدعوة فى حاجة إلى المقاومة والكفاح . فأما بعد ذلك فكل فرد
مطالب بأن يستمتع فى الحدود التى لا تصل إلى مستوى الترف ، ولا تدع

(١) « نحو مجتمع إسلامى » بحث يتضمن صورة شاملة للعقومات الأصلية
لهذا المجتمع . أرجو أن ينشر قريباً بعون الله .

الإنسان عبداً لشهوته ولذائذه ، كذلك الفريق التافه الذى يسمى
فى عصرنا هذا « أولاد الذوات » !

كذلك يخلط الكثيرون بين الشريعة الإسلامية فى ذاتها ،
وبين النشأة التاريخية للفقهاء الإسلامى ، فيحسبون أن معنى استیحاء
القوانين من الشريعة ، هو الوقوف عند الأحكام الفقهية التى وردت
فيها - وهى بطبيعة الحال لا تكفى لمواجهة حاجات المجتمع كلها -
على توالى الزمان .

إنه خلط مضحك . فهذه الشريعة بما فيها من مرونة وشمول ،
استجابت لمطالب حياة البادية ، كما استجابت فيما بعد لحياة الدولة
الناشئة فى عهد محمد ، المتوسعة فى عهد عمر . ثم ظلت تستجيب لحياة
الحضارة فيما بعد ، ما بقيت فى الأمة الإسلامية حياة . ثم توقف نمو الفقه
حينما توقفت حيوية الأمة الإسلامية ذاتها . فإذا دبّت الحياة فى هذه
الأمة فالشريعة الإسلامية حاضرة ، تلبى حاجاتها المتجددة ، ومطالبها
المتغيرة ، بما فيها من سعة ومرونة وشمول .

وإنه لمن سوء الحظ أن تكون جبهة المشتغلين بالتشريع فى مصر
اليوم قد تلقت تعليمها كله فى ظل عقلية تشريعية أجنبية ؛ وأنها
لا تعرف عن الشريعة الإسلامية إلا اليسير الزهيد . فمن الصعب أن
تتصور هذه الجبهة ، أن الشريعة الإسلامية قادرة على أن تمد المشرع
الحديث ، بكل حاجات الحياة الراهنة المتجددة .

إن بعض هذه الجمهرة ليسخر من هذه الفكرة ؛ وهو أحق
بالسخرية . لأنه يسخر سخرية الجهل والكسل ، وسخرية الفتنة
بمحصرة لم يشترك في صنعها ، وإنما هو عالة عليها !

ولو كانت لنا عقلية تشريعية يقظة ، لأدركنا من تطبيق القانون
الفرنسي سبعين عاما ، ذلك التصادم الذي تحدثنا عنه بين روح القانون
وروح الجماهير ، وذلك التنافر بين طبيعته وطبيعة الشعب الذي يطبق
عليه ، ومدى الفشل في إقناع هذا الشعب بعدالة هذه القوانين التي تسن له .
ولو اقتنع الشعب بعدالة القانون ، ولو اتفقت روحه مع روحه ،
ما عاشت تلك الظاهرة التي أبرزناها . ظاهرة تسكتل الجماهير في صف
المخارجين على القانون ، واعتبارهم أبطالا يستحقون الإعجاب والحماية
والمساعدة !

إن استيحاء الشريعة الإسلامية سيمحقق استجابة الناس للقانون
أولا : لأنه سيمنحهم عدالة اجتماعية كاملة ؛ ويقف في سبيل الطغاة
والمستغلين ، وينشئ مجتمعا سليما من الآفات التي تفسد فطرة الناس ،
وتحرمهم الثقة ، وتشيع فيهم القلق والسخط والتمرد . وثانياً : لأنه سيتصل
في نفوسهم بعقيدة قوية ، وتتفق روحه مع أرواحهم في الأعماق .
وسيكون التعاون بين الجمهور والسلطات مستمداً من أن هذا التعاون
لا يرضى السلطات الأرضية وحدها ، ولكنه يرضى كذلك سلطان
السماء ، ويمحقق عدالة السماء .

إن القانون دائماً يتضمن روادع وزواجر ، ويحول بين الناس وبين الكثير من شهواتهم المستحبة ، المرتكزة إلى ميولهم الفطرية ؛ فيجب لكي يطيعوه ويحترموه من قلوبهم ، أن يستند إلى قوة أعمق في كيانهم . وقوة العقيدة كفيلة بأن تسنده وتؤيده ، حتى وهو يمنع عن الأفراد ما يذلهم وما يطيّب !

على أن الإسلام بما فيه من مراعاة لحاجات الفرد والجماعة ، ومطالب الحياة المتجددة ، والمجتمعات المتحضرة ، يملك أن يلبى هذه الحاجات والمطالب في يسر ومرونة وسهولة .

ولكن ينبغي أن يكون واضحاً أننا إذ نقول : إن الإسلام يملك أن يساير المجتمع المتحضر المتجدد . . لا نعني إخضاع الإسلام ومبادئه ونظمه لشهوات الجماهير العارضة ، ونزواتها الطارئة ، تملقاً للجماهير ، باسم التحضر والتجديد ، على طريقة من يسمونهم « المسامين العصريين » أو الأقرام الذين يدعونهم في جيل الأقرام « متحررين » !

لقد فهمت الكنيسة في أمريكا ما يفهمه أولئك العصريون والمتحررون ؛ فاستحالت من هيكل عبادة إلى ساحة رقص ، ومن قدس تطهر إلى ساحة لذة . . ولست أنسى ذلك « الأب » الذي انتهى من الصلاة والترتيل ، ليقود « أبناءه وبناته » إلى ساحة الرقص الملحقة بالكنيسة ؛ ووقف ينظر برضا إليهم وإليه أزواجا أزواجا متلاصقة .

تدور في الساحة على أنغام الموسيقى ، في ظل الأنوار الحمر والصففر
والزرق التي تلتقي ظلال الرومانسية العنيفة ، وتهيج الدم في عروق
الشباب ! ثم تقدم إلى « الجراموفون » ليختار « اسطوانة » يرقص عليها
أبناؤه وبناته تحت سمعه وبصره ، فاختار قطعة غزل جنسية صارخة ؛
تمثل حواراً بين شاب وفتاة ، عاندين من السينما بعد منتصف الليل ؛ وهو
يمسك بهافي حجرته الدافئة ، ولا يطلقها اتعود إلى أهلها لأن الليلة باردة ،
وفي نهاية كل مقطع تتردد تلك الجملة : . But baby; it is cold outside .
« يا صغيرتي إنها باردة في الخارج ! »

كلا ! نحن لا نعني ذلك أبداً ، إنما نعني صورة من صور المجتمع
تحقق مطالب العصر وتساير نموه ؛ وهي في ذات الوقت تخضع كل
الخضوع لروح الإسلام النظيفة ، ومبادئه القوية ، التي تلبى أرقى صور
الحضارة الصحيحة السليمة ، حضارة الإنسان ، لا إباحية الحيوان .

حكم المشايخ والدررايش

هنالك آخرون يتصورون أن حكم الإسلام ، معناه حكم المشايخ
والدررايش ! من أين جاءوا بهذا التصور ؟ من الثقافة السطحية
الناقصة ، ومن ملابسات الواقع في هذا الجيل . . فأما الإسلام الحقيقي
الصحيح ، فلا يعرف هذا الوضع ، لا في أصوله النظرية ، ولا في
واقعه التاريخي .

حتى تلك الأزياء الخاصة للمشايخ وال دراويش . . إنها ليست شيئاً
في الدين ، فليس هنالك زى إسلامى وزى غير إسلامى ؛ والإسلام لم يعين
للناس لباساً ، فاللباس مسألة إقليمية ؛ وبمجرد عادة تاريخية . ومحمد بن
عبد الله لم يلبس جبة وقفطاناً ، أو قفطاناً و « كا كولة » وإنما لبس
ثيابه العربية التي كان يلبسها قومه وجيله . كذلك لبس المسلمون
في فارس ثيابهم الفارسية ، والمسلمون في مصر ثيابهم المصرية .

وعلام يتميز بعض المسلمين من بعض بلباس ؟ وليس في الإسلام
رجال دين ، ولا هيئة « إكليروس » لا تقام الطقوس الدينية
إلا بوساطتها . والتفقه في الدين اجتهاد كالتفقه في الطب والهندسة
والتجارة وسائر المعارف الإنسانية الأخرى .

نعم قد توجد مناصب رسمية كمناصب القضاء ، ولكن الإسلام
لا يعرف أن هناك قاضياً للأحوال الشخصية يحكم بالقانون الإسلامى ،
وقاضياً للقبوات والمدنيات يحكم بقانون غيره . الإسلام لا يعرف
إلا شريعة واحدة تنظم القبوات والشؤون المدنية ، كما تنظم أحوال
الزواج والطلاق والميراث ؛ وتنضع الجميع لفكرة كلية واحدة تصدر
عنها هذه التفريعات في شتى نواحي النشاط الإنسانى . والذي يتولى
القضاء في هذه النواحي جميعاً أو في ناحية واحدة منها — حسب
تخصيص الدولة له — إنما يتولاه باسم تفقهه في الشريعة كلها أو بعضها .

كما يتولى الطبيب عمله لتعلمه الطب العام أو التخصص في فرع منه ؛
وكما يتولى المهندس عمله لتخصصه في الهندسة أو فرع منها . والقاضي
ليس رجل دين في الإسلام . إنما هو مسلم حذق فرعاً من فروع
المعرفة ، فأسند إليه العمل الذي يحسنه . ولكل امرئ ما يحسنه
في الحياة .

والخدمة الدينية — ك مجرد إمامة الصلاة — ليست عملاً يأجر
الإسلام من يقوم به من بيت مال المسلمين ! ما لم تكن لهذا الإمام
وظيفة أخرى يؤديها . كإلقاء دروس في المسجد ، أو القيام بإدارته
من الناحية النظامية لا التعبدية . فإمامة المصلين ليست وقفاً على شخص
من المصلين . إنما يؤتمم أفضل الموجودين ، وتصح صلاتهم جماعة أو فرادى
إلا في صلاة الجمعة خاصة ، ومن هذا البيان يتضح أن ليس في الإسلام
« رجال دين » يخشى أن يتولوا الحكم إذا صار الحكم إلى الإسلام .

ذلك من الوجهة النظرية ؛ فأما من وجهة الواقع التاريخي في الإسلام
فإن حذق الفقه الإسلامي لم يكن بذاته مرشحاً للحكم ، وتولى الأعمال
في القيادة والإدارة وما إليها ، حتى في أزهى عصور الحكم الإسلامي
الكامل . إنما كان الحذق في كل حرفة هو المؤهل لها دون نظر إلى درجة
الفقه الديني لصاحبها ، ولا حتى الميزة السكبري التي يعتبرها الإسلام
أساساً للتفاضل بين الناس ، وهي التقوى .

لحمه
١١٤

كتب أبو بكر أعرف أصحاب رسول الله بروح الإسلام ، إلى
أبي عبيدة بن الجراح ، الذي كان يلقبه رسول الله « أمين الأمة » يقول :
« بسم الله الرحمن الرحيم . من عبد الله بن أبي قحافة إلى أبي عبيدة
ابن الجراح . سلام الله عليك . أما بعد ، فقد وليت خالداً قتال العدو
في الشام ، فلاتخالفه واسمع له وأطع ، فإني وليته عليك وأنا أعلم أنك خير
منه وأفضل ديناً . ولسكن ظننت أن له فطنة في الحرب ليست لك .
أراد الله بنا وبك سبيل الرشاد » .

قالدين يخشون — لو حكم الإسلام — أن يبصروا فيروا على رأس
الجيش مثلاً في المعركة ، أو في مصلحة الكيمياء أو الطب الشرعى ،
أو في وزارة الأشغال أو المالية ، شيخاً مطمئناً ، أو درويشاً معماً لمجرد
أنه قرأ كتب الفقه والسنة ، أو حفظ المتون والحواشي والشروح ،
أو أتقن التراتيل الدينية ودلائل الخيرات . . أولئك فليطمئنوا . فواقع
الإسلام التاريخي ، كأصوله النظرية ، لا يعترف إلا بالكفاية الخاصة في
العمل الخاص . ولكل وجهة هو موليها .

إن حكم الإسلام لا يتحقق لأن في الحكم طائفة دينية — وليس
في الإسلام كما ترى طائفة دينية — إنما يتحقق لأن القانون الإسلامى
ينفذ ، ولأن فكرة الإسلام تحكم ، ولأن مبادئه ونظمه تحدد نوع
الحكومة ، وشكل المجتمع . وهذا كل ما هناك .

فأما نوع الحكم الذي يحتمه الإسلام فهو الحكم الشورى . والقرآن
ينص على هذا نصاً : « وشاورهم في الأمر » والنبي صلى الله عليه وسلم
يقول : « لو كنت مؤمراً أحداً دون مشورة المؤمنين لأمرت ابن أم عبد »
فيقرر مبدأ الشورى في الحكم وفي الإدارة تقريراً صريحاً . لأنه وهو
النبي لا يملك أن يؤمر أحداً دون مشورة المؤمنين .

فأما طريقة الشورى فلم يحددها الإسلام تحديداً معيناً ، لأنها مسألة
نظامية ترجع إلى حاجات كل عصر ، ووسائله وإمكانياته في تحقيق
المبدأ ، في كل مكان وفي كل زمان .

حين كان أهل الرأى الذى يمثل الشعب كله مجتمعين في المدينة
حول النبي - وهم الصحابة - كان النبي يستشيرهم - فيما لا وحي
فيه ولا نص بطبيعة الحال - ويترك لهم حرية القول والتصرف في
شؤونهم الدنيوية ، لأنهم أخبر بها . ومعنى دنيوية هنا أنها لا تتعلق بحكم
شرعى أو اجتماعى ، وإنما تمثل الخبرات العملية ، كفنون القتال ، وزراعة
الأرض ، وحماية الثمار . وما إليها . وهى ما نستطيع أن نسميه في عصرنا
الحاضر الشؤون العلمية البحتة والشؤون العملية التطبيقية .

فأما الشؤون التشريعية الخاصة بالإنسان : روحه وعقله ، وعلاقاته
بالناس وعلاقات الناس به ، والحدود بين حقه وواجبه . الخ ، فذلك
مسائل يرجع فيها إلى النصوص والقياس ، أى إلى القوانين الإسلامية

المحددة، أو المبادئ العامة والفكرة الكلية . وما يتفق معها فهو منها .
وقد ظلت الشورى مقصورة على المدينة ، ما ظلت المدينة تمثل أهل
الرأى ؛ فلما تغير الوضع شيئاً توسع الخليفة الأول أبو بكر فاستشار أهل
مكة في حرب الشام . إذ كانت المسألة عملية حربية خارج الحدود
العربية كلها ، تعود آثارها على من في مكة كما تعود على من في المدينة .
فإذا اتهمنا في هذا العصر إلى أن يصبح رأى الجماهير لا يمثل من
يقيمون في القاهرة وحدها ، ولا الاسكندرية ، ولا أية مدينة من المدن ،
فالطريقة إذن أن نستشير الجميع بالطريقة التي تسكفل الحصول على آراء
الجميع . . . وهى مسألة نظامية تتعلق بالتنفيذ . أما المبدأ فهو مقرر في
الإسلام تقريراً أصيلاً واضحاً . كل ما يحتمه الإسلام هو إزالة القيود
التي تجعل الانتخاب غير ممثل لحقيقة الرأى في الأمة . فلا يكون الناخب
تحت رحمة صاحب الأرض أو صاحب العمل أو صاحب السلطان . كما
هو واقع الآن .

والحاكم في الإسلام يتلقى الحكم من مصدر واحد هو إرادة
المحكومين . فالبيعة الاختيارية هى الطريق الوحيد لتلقى الحكم .
والواقع التاريخي قام على هذا المبدأ . فخلافة أبى بكر وعمر وعثمان وعلى
قامت على أساس الاختيار المطلق . ولا يتعارض هذا مع وصية عمر
أن تكون في واحد من ستة فقد كانت هذه نصيحة للمسلمين ، ولم تكن

أمرأ واجب الطاعة . ولو اختار المسلمون واحداً من غير الستة لاختاروا .
ولكن هؤلاء كانوا بالإجماع أصلح الجميع ، فاختاروا واحداً منهم برضاهم
وإذنه ، لا بأمر عمر ووصايته .

ولما عدل بنو أمية عن هذه القاعدة الإسلامية الأساسية في الحكم ،
رده إليها الخليفة الراشد الخامس عمر بن عبد العزيز . رده إلى الأمة
التي يجب أن تختار حكامها حرة طائعة مختارة .

صعد المنبر فقال :

« أيها الناس : إني قد ابتليت بهذا الأمر عن غير رأى كان مني
فيه ، ولا طلبه له ، ولا مشورة من المسلمين . وإني قد خلعت مافي
أعناقكم من بيعتي . فاختاروا لأنفسكم » .

فقال الناس : قد اخترناك يا أمير المؤمنين ، ورضيناك . فلِ الأمر
بالمين والبركة .

وبذلك رد الأمر إلى نصابه في ولاية الأمر . فلا ولاية بغير
شورى ورضى وقبول .

والحاكم الإسلامي يتلقى طاعته بعد توليه من قيامه على تنفيذ
الشريعة الإسلامية ، لا من أي اعتبار آخر . وذلك عهده مع المحكومين .
فإذا لم ينفذ الشريعة فقد سقطت طاعته عليهم . يقول صاحب هذا
الدين : « اسمعوا وأطيعوا ، وإن استعمل عليكم عبد حبشي كأن رأسه

زينة - ما أقام فيكم كتاب الله تعالى « وواضح في هذا الحديث توقيت
السمع والطاعة بإقامة كتاب الله تعالى ، فليست هي الطاعة المطلقة
لإرادة الحاكم ، وليست هي الطاعة الدائمة ولو ترك شريعة الله ورسوله .
بهذا وحده يقوم الحكم الإسلامي ، لا بوجود طائفة معينة في
الحكم من المشايخ وال دراويش كما يتصور الكثيرون

ذلك كذلك من ناحية الأسس الدينية . . ثم أحب بعدها أن
أطمئن الخائفين من حكم الإسلام أن يجيئهم بالمهايل وال دراويش
في الدواوين ! أحب أن أطمئنهم إلى أن نوعاً من أنواع الحكم لن
يطارد هؤلاء كما يطاردهم الإسلام !

إن حكم الإسلام يعد هذه الطوائف - في أوضاعها الحالية -
متبذلة متعطلة ، لا تنتج شيئاً وهي قادرة على الإنتاج . فسيجد هذه
الجموع للعمل المنتج ، لتأتي للأمة بشيء يعينها على الحياة .

إن حكم الإسلام لن يدع الدراويش يتدروشون ، ولا مشايخ
الطرق يعيشون على النذور . . إن الإسلام يطلب إلى كل فرد أن
يعمل عملاً يأجره عليه أجراً . فلا أجر بلا جهد ، ولا جزاء بلا عمل .
والصلوات والدعوات عبادة شخصية وليست عملاً اجتماعياً ؛ أما إقامة
الأذكار وتلاوة الأوراد ، فذلك أشياء تعرفها عصور التبطل ، ولا تعرفها
عصور الحياة والنشاط .

إن العهود الإقطاعية هي التي ترزق المشايخ المتبطلين ، والدرائش المهبولين ، وتخلع عليهم وتعترف بوجودهم . . لأن هذه كلها أجهزة لتخدير الجماهير عما هي فيه من حرمان وشقاء . فأما حكم الإسلام الذي يكافح الإقطاع ، ويرد عن الناس الاستغلال ، فليس في حاجة إلى هذه الأجهزة . فسوجه هذه الجموع المتعطلة المتبطلات لتعمل ، وسيهيئ لها مرافق العمل ، لأنه سيعمل للجميع ، وسيأخذ من القادر للعاجز ، وسيجمع من الضرائب وغير الضرائب ما يحتاج إليه المجتمع بلا تخرج من مس الأغنياء إلا بقفاز الحرير ؛ وسينفق ما يجمعه لمصلحة المجتمع كله لا لحساب المحظوظين دون المتبؤذين .

وعندئذ لن يكون المشايخ المتعطلون ، والدرائش المتبطلون ، هم سادة عهده ، بل سيكونون طريديه ، إن لم يغيروا ما بأنفسهم ، ويبدلوا وسائل كسبهم ، ويعملوا مع العاملين في حقل الإنتاج المثمر .
حقل الحياة .

طفیان الحكم

ويجزع الكثيرون من المفكرين ورجال الفنون من حكم الإسلام أن ينصب لهم المشانق أو يحرقهم بالنار أو يلقي بهم في ظلمات السجون ! لماذا ؟ لأن الحكومة الدينية من طبيعتها الاستبداد والظلم ، وخلق الحريات وكنم الأنفاس ، وضيق الأفق وجمود التفكير . . . !

ومن أين جاءت هذه الصورة البائسة المنكدة لحكم الإسلام
وحكومة الإسلام أيها المفكرون المثقفون ؟ إنها جاءت من محاكم
التفتيش في عصور الظلمات ؛ تلك التي حرقت العلماء ، وقتلتهم
بالخوازيق وألقت بهم إلى الحيات والثعابين . كما جاءت من الحكومات
القائمة اليوم باسم الدين في بعض بلاد المساميين .

ولكن واحدة من هذه الحكومات ليست من الإسلام في
شيء . وهي لا تعتمد على الإسلام ، إنما تعتمد على الجهل الفاشي ،
والانحطاط العقلي ، والتأخر الفكري ، في البلاد التي قامت بها في
القديم أو الحديث .

أعطت هذه الشعوب الخاضعة للاستبداد علما ورقيا ونورا ، ومعرفة
بالدين .. تسقط عنها هذه الغشاوة ، وتدرك أن الإسلام في صفها على
الحاكمين المستبدين ، وليس في صف هؤلاء الحاكمين .

أفإذا ادعى الحاكم المستبد أنه يستبد باسم الدين كان ذلك تهمه
لهذا النوع من الحكم يوجب إقصاءه عن الحياة ؟ إذن فما الرأي في
الحكم الديمقراطي الذي تحكم اليوم باسمه مصر والعراق والأردن ،
وكلها تحكم - والحمد لله - حكما ديمقراطيا دستوريا برلمانيا على آخر
طراز في الدساتير !

أهذه ديمقراطية دستورية برلمانية ؟ وجهاز الدولة كله يعمل لحساب

الرأسمالية ، وهذه الملايين جائعة عارية مريضة مستغلة ، ولا حامى لها
ولا نصير ؟

أهذه ديمقراطية دستورية برلمانية ؟ و « نفر البوليس » يملك أن
يتهم أى فرد فى عرض الطريق أنه ارتكب جريمة ما ، ثم يقبض عليه
ويصفعه ويركله ويشتمه ، ويجرحه فى الوحل إذا تأنى عليه ، حتى
يذهب به إلى قسم البوليس ، ليحرر له محضراً . وكل ذلك قبل أن
يعرض على النيابة ، وقبل أن يقدم إلى القضاء ، وقبل أن يتقرر إذا
كان مجرمًا أو بريئًا من المحاكمة بعد التحقيق !

أهذه ديمقراطية دستورية برلمانية ، تلك التى يقع فيها ما يرويه
رجل كالأستاذ المجاهد محمد على الطاهر فى كتابه الجامع « معتقل
هاكستب » يقول :

« وقد بلغ الذعر بوالدة « على عمار » الطالب بكلية الحقوق بجامعة
فاروق الأول أحد المعتقلين وشقيقاته البنات أن اختبأن تحت السراير
هرباً من نيران البنادق السريعة الطلقات فقلبت السراير وصرخ قائد
القوات فيهن فانهقدت أستهن .

« ودام البحث ثلاث ساعات عبثت فيها الأيدى بكل مقدس
وعزيز كخلع البلاط وكسر الدواليب وتمزيق المراتب والأغطية ،
ويتحول المنزل بهمة رجال البوليس السياسى إلى نخالة أمام أعين الأطفال
والنساء والشيوخ .

« ويساق رجال الأسرة بأكملها إلى المعتقل ضرباً بالعصى والسياط في جميع أجزاء الجسم ، من باب المنزل إلى باب المعتقل .
« وعادت النساء إلى الأم المشدوهة المتطلعة إلى وليدها وأبيه وأشقائه وهم يجلدون أمامها ، فوجدن المسكينة قد أصيبت بالشلل لا تتكلم ، وما زالت حتى الآن .

« وقد أثبت الطيب الشرعى في تقريره الذى قدمه إلى القضاء العادل أن على عمار الطالب بكلية الحقوق بجامعة فاروق . والمتهم فى الجناية العسكرية قد نزعت أظافره !

أهذه ديمقراطية دستورية برلمانية ، تلك التى يقف متهم فيها أمام المحكمة يروى ما نشرته إحدى الصحف اليومية الكبرى فى مصر على النحو التالى :

« ثم جيء بعبد الفتاح زوت وهو المتهم الثالث فى قضية الاعتداء على الأستاذ حامد جودة وأجلسته المحكمة على مقعد .

« وأجاب بناء على مناقشة الأستاذ حسن العشماوى بأنه لم يعترف بأى شىء فى التحقيق ، وأن التعذيب جعله فاقد الشعور .

« وروى بصوت مرتعش ضعيف صنوف التعذيب فقال : إن اللواء طلعت بك هدده بالتشريح إذا لم يعترف ، قائلاً : إن البلد فى أحكام عسكرية .

واستطرد يقول : وأخذوني إلى غرفة مع الضابطین العشري وفاروق كمال ، وجردوني من ملابسی ونزلوا في ضرب من تسعة مساء إلى أربعة صباحا .

« ولقد قسموا أنفسهم أربع مجموعات كل مجموعة من ١٢ عسكريا وضابطا . ووضعوا رجلی في الفلکة واستمر الضرب حتى أن الفلکة انكسرت .

« ثم استعملوا كرايبج المهجانة . ولما أفقت من إغمائي قال لي طلعت بك : هذه هي الجولة الأولى والبقية تأتي .

« وأخذوني إلى إبراهيم عبد الهادي باشا فقال لي : أنا عندي أمر أني أموتك . ثم أمر بموالة تعذيبي

« وكان التعذيب على أربع درجات بالضرب بالعصي والكرابيج ثم السكي بالنيران . وأحضروا سبيخ حديد محمي ، ولكن الضابط محمود طلعت طلب من الضباط أن يكفوا عني قائلا : ده صاحبي وسيعترف بكل شيء .

« ثم نمت على الأسفلت فكانوا يطرقون الباب حتى يهرب النوم من عيني ، وما كانوا في حاجة إلى ذلك لأنني لم أكن أستطيع الرقاد على أي جزء من جسمي المشوي كله .

« ثم طالبوني بالاعتراف وهددوني إن لم أفعل أن يعتدوا على اعتداء منكرأ ، وفعلا تقدم واحد يريد الاعتداء على ، فقلت له : أنا أعرف أنني

لا أستطيع مقاومتك وأنت يمكنك أن تفعل معى هذه الجريمة ،
ويمكنك أن تنجو من عقاب القانون ، ولكنى أريد أن أقول لك
قبل أن تبدأ : إن الله لن يترك هذه الجريمة بلا حساب . فابتعد عنى .
« وظل تعذيبى . وتلفت أعصابى . . وكنت لما أذهب إلى
اسماعيل عوض بك وأشكوه يضرب الجرس ويأتى الحرس فيقول
لهم : هاتوه لى أخرس خالص !

« وجاءنى ابراهيم عبد الهادى باشا ٤ مرات وقال لى أنا أبهدلك
وأبهدل أهلك وأنا الحاكم العسكري .

« كما جاء النائب العام محمود منصور باشا فلما تقدمت له شاكياً قال
أنا عارف كل حاجة . وتركنى .

« إن من الغريب حقاً أنتى حينما حضرت اليوم لأداء الشهادة
وجدت بعض رجال البوليس معهوداً إليهم المحافظة على الأمن . وكنت
أعتقد أنهم الآن أمام المحكمة لمعاقبتهم على ما ارتكبوه من آثام .

« الرئيس : هل طلبوا منك أقوالاً معينة ؟

« — نعم . أن أقول : إننى أعرف مالك وعاطف وإننى مشترك
فى الاعتداء على حامد جوده .

« وما كاد المتهم ينتهى من هذه العبارة حتى ارتجف بدنه وحمق
فى الهواء وأصيب بنوبة عصبية إغمائية . وجعل يرسل شهيقاً عصبياً
مؤلماً ، أبكى معظم الحاضرين فى القاعة .

« وبادر رجال البوليس برش الماء على وجهه كما خف إليه طبيب من الموجودين وحملوه إلى الخارج .

« وطلب الأستاذ مختار عبد العليم إثبات ذلك في محضر الجلسة فوافقت المحكمة ، وأضاف الرئيس أن يثبت أيضاً أن النوبة طالت مدة طويلة !

فإذا كان هذا كله ، وكثير غيره مما ترويه قصة كل متهم سياسى فى تاريخ مصر الحديث قد وقع ، فهل الديمقراطية الدستورية البرلمانية هى التى أنتجتة ، وهى المسؤولة عنه ، وهى التى يجب أن تقصى عن الحكم ، لأنه فى ظلها ترتكب هذه المنكرات ؛ كما يقال : إنها ارتكبت وترتكب فى العصور المظلمة وفى بعض البلاد المعاصرة باسم الإسلام ؟ إن المرجع فى الحكم على نظام ما يجب أن يكون هو قواعده وأصوله . فأما حين تخالف هذه القواعد والأصول ، بسبب الجهل أو الانحطاط ، أو أية عوامل أخرى ، فالذى يجب أن يقوله المخلصون للحق فى هذه الحالة : إن أصول هذا الحكم ليست مرعية . وإنه يجب أن يرجع إلى هذه الأصول والدعوة إلى هذه الرجعة تكون إذن قوية لأنها ترتكن إلى أصل معترف به ، ولكنه مهمل فى التطبيق .

لقد كان إقصاء الإسلام عن الحكم يكون مقبولاً ، لو كان الخائفون من الاستبداد فى ظله ، أو المغرضون الذين يخوفون من هذا الاستبداد ،

يقولون إن طبيعة الإسلام تدعو إلى الاستبداد من الحاكم ، أو تدعو
المحكومين إلى الرضى والخنوع !

ولكن الإسلام هو هو الدين الذى قرر للمجتمع نظاما لا سيد فيه
ولا مسود ، ولا أشراف فيه ولا عبيد نظاما يجعل أبا بكر وعمر -
أكبر صاحبين لرسول الإسلام - تحت إمرة مولى من الموالى
وقيادته ، فلا يرى أحد فى هذا شيئا ولا يريان . نظاما يدع ابن
الرجل من عامة الشعب فى مصر يضرب « ابن الأكرمين » ، ابن
حاكم مصر عمرو بن العاص ، بأمر الخليفة وأمام الجموع . نظاما ينذر من
يقبلون الاستضعاف والذل بالعذاب الأليم : « الذين تتوفاهم الملائكة
ظالمى أنفسهم ، قالوا فيم كنتم ؟ قالوا : كنا مستضعفين فى الأرض !
قالوا : ألم تكن أرض الله واسعة فتهاجروا فيها ، فأولئك مأواهم جهنم
وساءت مصيرا » ويجرضهم على القتال لحقهم : « ومن قتل دون مظلمته
فهو شهيد » وينذرهم لو سكتوا عن الحاكم الظالم فلم يغيروا عليه : « من
رأى سلطانا جائراً مستحلاً لحرم الله ، ناكثاً لعهد الله ، مخالفاً لسنة
رسول الله ، يعمل فى عباد الله بالإثم والعدوان ، فلم يغير عليه بفعل
ولا قول . كان على الله أن يدخله مدخله » .

أفهذا هو النظام الذى يشفق المشفقون أن يؤدى إلى استبداد
الحكام واستسلام المحكومين ؟ أم هو التحمل والتضليل ؟

بقى الخوف من ضيق آفاق القائلين على الحكم الإسلامي وجود
تفكيرهم . وما أحسب هذه الصورة قامت في أذهان هؤلاء الرفاق ،
إلا من اقتران حكم الإسلام بعالم الشيوخ ومساجح الدراويش !
فإذا تبين أن هؤلاء ان يكونوا أسناد حكم الإسلام في مصر ، بل
طرداه ، مالم يغيروا ما بأنفسهم ، ويعملوا عملاً منتجاً غير مجرد الصلوات
والأذكار والتراتيل . إذا تبين هذا فيجب أن تحفى هذه الصورة النكدة
لحكم الإسلام ، مالم تسكن التهمة موجهة لمبادئ الإسلام في ذاتها
لا للمشايخ والدراويش . فهل إنه لسكذلك ذلك الدين العظيم ؟
إن أحداً لم يجرؤ إلى اليوم أن يتهم هذا الدين ذاته بضيق الأفق
والجمود ، وهو يعرف عنه شيئاً يسمح له بالحديث في الموضوع . فأما
الذين يخوضون فيما لا يعرفون ، فهم لا يستحقون الاحترام ، لأنهم
لا يحترمون أبسط قواعد الجدل والحديث .
إن هذا الدين لا يدخل نفسه أبداً في الشؤون العلمية البحتة ،
ولا العلوم التطبيقية المحضة ، باعتبارها من أمور الدنيا . و « أتم أعرف
بشؤون دنياكم » قاعدة أساسية فيه . وعندئذ يخرج نفسه نهائياً من الميدان
الذى حشرت الكنيسة نفسها فيه في القرون الوسطى ، فخرقت العلماء
وسجنتهم لأنهم يتحدثون في العلم ، وهى تحشر نفسها فيه !
فأما شؤون الاجتماع وشؤون العبادات ، وسائر ما يتعلق بروح
الإنسان وفكره ، فكل مالم يحلل حراماً منصوصاً عليه نصاً صريحاً ،

أو يحرم حلالاً منصوصاً عليه نصاً صريحاً ، فهو رأى يحتمل الصواب والخطأ ، ويجادل صاحبه بالحسنى ، ويحميه الإسلام أن يصيبه الأذى ؛ إلا أن يكون كفراً صراحاً بواحاً ، لا يحتمل الشك ولا التأويل .

فأما الحدود الإسلامية فنلك شيء آخر . شيء يدخل في دائرة الجرائم الاجتماعية التي تصان بها حرمة المجتمع وكرامته ومصالحته . فإذا خطر لأحد أن يرميها بالقسوة ، وأن يتحدث عنها باسم المدنية والهمجية فذلك شأن آخر . لنافيه حديث .

إن هذه الحدود كقطع يد السارق ، ورجم الزاني المحصن أو جلده ، وجلد غير المحصن ، وجلد السكران . . . قد تبدو قاسية عند النظرة الأولى وعند من لم يدرس فكرة هذا الدين الكلية وقواعده العامة جملة .

إن الإسلام لا يقيم هذه الحدود على مرتكبي تلك الجرائم إلا بعد أن لا يكون لهم عذر ما في ارتكابها ، ولا شبهة في وقوعها .

إنه يقطع يد السارق ، الذي لم يسرق اضطراراً ليطعم نفسه أو يطعم أهله ؛ فإذا كانت هنالك مبررات اجتماعية أو فردية تضطر إلى هذه الفعل فلا عقوبة ؛ بل ربما عاد بالعقوبة على من دفع المجرم إلى ارتكاب جريمته ! وهكذا فعل عمر مع غلمان سرقوا ناقة . فلما علم أنهم سرقوا لأن سيدهم لا يعطيهم الكفاية من الطعام ، أطلقهم وغرم السيد ثمن هذه الناقة ضعفين . ولما كان الجوع في عام الرمادة عطل حد السرقة .

وإنه يرمم الزانى الذى يضبطه الشهود فى حالة تلبس كامل أو بجلده، فى الوقت الذى لا يبيح لأحد أن يتسور على أحد داره أو يتجسس عليه . فالزانى الذى يضبطه الشهود إذن لا يرتكب هذه الفاحشة فى خفية ، بل فى مكان يستطيع الشهود أن يضبطوه فيه ، فهو إذن مجرم فاحش متبجح ، ينشر الفاحشة ويشيعها ؛ والله يكره هذا ويمقتته « إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ آمَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ » .

فأما الذين يرتكبون هذه الفاحشة متسترين ، ثم يعترفون طلباً للتكفير ، فالإسلام يراف بهم رأفة شديدة ، ويحاول أن يتلمس لهم الشبهات ، كى يعفى هذه الضامرات المتحرجة المتطهرة من العقاب .

والذى يرجح أن هذه العقوبة مراعى فى تشديدها ، ففكرة نشر الفاحشة ، أن عقوبة الجلد ، توقع على فريق آخر : فريق الذين يشيعون الفاحشة بنشر الإشاعات والأراجيف حول أعراض المؤمنات الطاهرات : « وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ ، فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً ، وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا ، وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ » .

كذلك الحال فى حد شارب الخمر . فهو يجلد إذا ضبط شارباً . فإذا كان فى خفية ، لم يره أحد ، فليس لأحد أن يتسور عليه بيته

أو يتجسس . فأما ذلك المستهتر الذي يجهر بالمعصية ، فمن حق المجتمع أن يقي نفسه من نشر المثل السيء في جوانبه ، ومن حقه إذن أن يعاقبه . فأما حين يستتر ولا يتبجح فذلك حسابه مع ضميره ومع خالقه . وتلك مسأله أخرى ، يقولها الإسلام بإيقاظ الضمير لالعقوبة .

ونستعير هنا رأياً للأستاذ محمد قطب سجله في كتابه : « الإنسان بين المادية والإسلام » عن العقوبات الإسلامية ، خلاصته : أن الإسلام يمنع أو لا كل الأسباب التي تضطر الفرد إلى ارتكاب الجريمة ، ويعالجها علاج وقاية قبل وقوعها ، وبذلك لا يبقى لمرتكبها عذر في ارتكابها ، إلا متبجحاً مستهتراً مختاراً ، وحينئذ لا تكون العقوبة قاسية مهما بدت قاسية ، لأن الإسلام لا يتلمس الأسباب ولا يتر بص الدوائر ؛ بل يقي . فإذا لم تنفع الوقاية ، فالعلاج إذن ضروري لا محالة ^(١) .

ذلك واضح . فأما الذين في قلوبهم مرض ، فيعدون هذه الاحتياطات في حدود الإسلام دلالة على عدم جديتها ! وهي جهالة تافهة ، تأخذ الأشياء من سطوحها في عجلة مستهتره تنافي كرامة العلم ، ووقار البحث ، والجد الضروري في تناول مثل هذه الأمور .

... وبعد ! فليطمئن المخلصون من المفكرين ورجال الفنون ومن إليهم أن حكم الإسلام لن يسلمهم إلى المشانق والسجون ! ولن يكبت أفسكارهم ، ويحطم أعلامهم ، وينبذهم من حمايته ورعايته ؛ ولا يأخذوا

(٢) راجع فصل الجريمة والعقاب في كتاب « الإنسان بين المادية والإسلام »

الصيحات التافهة التي يصيحها اليوم رجال الدين المحترفون في وجه بعض الكتب وبعض الأفكار حجة !! فإنما هذه الصيحات تجارة رابحة اليوم ، وحرقة كاسية ، لأنهم يعيشون في عهد الإقطاع الذي يقيمهم حراساً لمظالمه وجرائمه ، ولكني يبرروا وجودهم في أعين الجماهير بطلقون هذه الصيحات الفارغة بين الحين والحين .

فأما حين يكون الحكم للإسلام ، فلن يبقى لهؤلاء عمل ، فسيكونون يومئذ مجندين لعمل منتج نافع ، هم وبقية المتعطلين المتسكعين من كبار الملاك ورجال الأموال ، ومن الموظفين والمستخدمين في الدواوين ، ومن أحلاس المقاهي والمواخير والحانات ، ومن المشردين في الشوارع والطرقات . أو المصطلين للشمس حول الأجران . . . وكلهم في التبطل والتسكع سواء . بعضهم كاره مضطر ، وبعضهم كسول خامل ، وبعضهم مستغل مستهتر .

وحين تندفع الجموع في تيار العمل النشيط ؛ لن تسكون هناك جرائم تقام عليها الحدود إلا في القليل النادر ، وفي حالات الشذوذ ، الذي لا بد منه في المجتمعات .

نموض النصوص

بعض الأبرياء الجهلاء يصدق ما يشيعه المغرضون عن نموض النصوص في الشريعة الإسلامية ، لأن بعض هؤلاء المغرضين يتسمون باسم العلماء ؛ فتنشأ في نفوسهم شبهة في أن قبول النصوص للتأويل ،

سيحيلهم إلى عماية ومتاهة ، فلا يجدون أصول القانون الذي يحكمهم واضحة معروفة .

والجمل بهذا الدين هو الذي يبقى على مثل هذه الشبهة في النفوس ؛ والتفسيرات والحواشي والشروح التي عكف عليها الأزهر في وقت جموده ، والتي ما يزال يعيش عليها ، دون الرجوع إلى منابع الأولى الواضحة البسيطة ، يجعل للجهلاء بالدين عذراً . فأين هم وهذه المتاهة الواسعة في الحواشي والشروح ! ؟

وثمة أصل آخر لهذه الشبهة لا يعرفه الأبرياء الجهلاء ، ولكن يتخذها بعض المفرضين وسيلة للتخويف . . هو شمول المبادئ الإسلامية وسعة أصولها . وبدلاً من أن تكون هذه مزية تحمد ، فإنهم يجعلونها خطراً يخشى . .

إن الأصول الإسلامية ليست هي هذه الشروح والحواشي التي يتدارسها الأزهر ، ليقتل بها شباب طلابه ، ويأكل أعمارهم ، ليخرجوا منها بأقوال متعارضة ، وجدل عميق . ولقد كتبت قبل اليوم كتاباً كاملاً عن « العدالة الاجتماعية في الإسلام » في نحو ثلثمائة صفحة وكتاباً آخر عن « السلام العالمي والإسلام » في نحو مئتي صفحة ، فلم أجد أني بحاجة إلى الرجوع إلى شيء من كتب الحواشي ، لأن الينايع الأصلية في الإسلام في الكتاب والسنة والسيرة والتاريخ ، كانت كافية لي لإخراج هذين البحثين وإخراج سواهما مما سيجي .

والمذاهب الأربعة الكبرى في الإسلام كان مصدر كل ما فيها من أحكام وتشريعات هو الكتاب والسنة . . . وهى مصادر ميسرة للكثيرين .

نعم قد تختلف الآراء في الجزئيات والتطبيقات . ولكن كل نظرية تشريعية في العالم تختلف حولها الشروح . ويتجادل فيها الفقهاء القانونيون . ثم لا يدعوا أحد إلى نبذ تلك النظريات التشريعية ، لأن الشراح لم يجمعوا فيها على تفسير .

فأما سعة المبادئ وعمومها ، فذلك في غير الحدود ، أى في الشؤون العامة المتجددة مع الحياة . كتقرير مبدأ الشورى في الحكم ، وترك الطريقة التى تم بها الشورى دون تحديد . كما ينص الدستور المصرى الحاضر على أن تكون الحكومة برلمانية ، ثم يترك طريقة الانتخاب لقانون الانتخاب . وكتقرير مبدأ درء الحدود بالشبهات ، ثم ترك بيان الحالات التى يدرء فيها الحد عن المتهم ، بصوغها القانون الذى يفسر هذه القاعدة ، أو يحددها القاضى الذى يزاول النظر فى الحادثة . وكتقرير مبدأ قتال الفئة الباغية من المتحاربين حتى تفيء إلى أمر الله ، وترك تحديد الحالات التى توصف بأنها حالات بغى للمحكىين فيها . وذلك ما تصنعه هيئة الأمم المتحدة اليوم فى تقرير أن حالة ما تعد اعتداء تدره بقية الأمم ، حتى يفيء المعتدى إلى أمر القانون الدولى !

إن الحلال بين والحرام بين. أما الذين يتعمدون التأويل لأغراض غير التي يعنيها القانون ، فهم مستطيعون ذلك في كل وقت ، وفي ظل أى قانون . وها نحن أولاء نرى كل وزارة تلى الحكم تجدد للقانون تفسيراً وتأويلاً ، وترتكب في ظله مالم يخطر على بال واضعه . أيقال حينئذ إن هذه القوانين يجب أن تلغى ، لأن طاغية من الطغاة قد أولها تأويلاً سيئاً تقبله نصوصها أو لاتقبله ؟ فما بال القانون الإسلامى وحده هو الذى يتهم عندما يؤوله الطغاة تلك التأويلات ؟
إنها شبهة ظالمة فى الواقع لاتنهض على أساس سليم .

الحریم !!!

هنالك شبهة قوية لصقت بهذا الدين ، وهى بعيدة عن روحه وتعاليمه ، بعدها عن الواقع التاريخى فيه . . شبهة « الحریم » !
إن « الحرملك » و « السلامك » لفظان تركيان ، يشيران إلى نشأة ذلك النظام فى العالم الإسلامى . وما أظن أحداً يتهم الأتراك بأنهم فهمة للإسلام ، ولا كانوا من الصحابة ولا التابعين !
لقد كانت وثبة الإسلام بالمرأة وثبة ثورية بالقياس إلى العصر ؛ وما تزال إلى اليوم خطوة إنسانية كريمة ، لم تزد عليها الحضارة الغربية إلا حرية الاستهتار !

إن الكثيرات يخشون لو عاد الإسلام إلى الحكم أن يردهن

رقيقاً ، أو أن يجسهن في الحريم . وهي خشية لا أساس لها ، ولا يعرف الإسلام منشأها . والذي نعلمه ونؤكد أنه المرأة الفاضلة ليس لها أن تخشى من الإسلام وحكمه شيئاً ؛ فقد منحها الإسلام من الحرية الواسعة الكريمة ما هو حسب أى إنسان فاضل شريف للعمل المشرع في حياة المجتمع .

منحها حق الملك والكسب بالطرق المشروعة ؛ ومنحها حرية تزويج نفسها ممن تشاء بلا ضغط ولا إرغام ؛ ومنحها حق الخروج والدخول في ثياب محتشمة ، لاثثير الشهوات ولا تجعلها نهياً للزوات . نعم . إنه منعهما أن تخرج للناس بثياب السمرة ! أو أن توزع النظرات الغزلة ، والضحكات الفاجرة . . فن كانت لا تعرف الحرية إلا هكذا ، فلتخش الإسلام وحكم الإسلام !

فأما الذين يتحسكون بحرية المرأة ، ليتحسكوا بالمرأة ، من أصحاب الأقلام المائعة ؛ فأولئك يعرفون أهدافهم ؛ وتعرفها أوكار النساء التي ترحب بهم ، وتدعوهم إلى حفلاتها الداعرة ، التي يتجرد فيها الإنسان من كل مقومات الإنسانية ، ليرتد حيواناً في غابة ، وينقلب الجنسان ذكراً وأُنثى . . وهذه الحفلات الداعرة لا يعرفها الإسلام .

لقد كان النساء في عهد محمد صاحب هذا الدين ، يذهبن

إلى المسجد للصلاة ، ويذهب إلى السوق للتجارة ، ويخرج في الغزوات لتشجيع الرجال . فإذا جاء عصر من عصور الظلم والاستبداد فأحال المرأة سلعة ، فقد أحال ذلك العصر نفسه الرجال إلى أرقاء .

إنه ليس الإسلام الذي كان يأمر السلاطين بإلقاء الرجال في جب الحيات ؛ وكذلك لم يكن هو الذي يأمر الرجال بإلقاء النساء في « الحريم » إنما كان ذلك ظلماً شائعاً ذهب ضحيته الرجال والنساء سواء . كذلك ليست « الحرية » هي التي تكشف الأخاذ والنهود في الحفلات الساهرة اليوم . إنما هي الدعارة الروحية تنزياً بزى الأرسقراطية ، والعبودية للجسد تنزياً بزى الحرية .

فإذا جاء حكم الإسلام ، فسيرد للمرأة حريتها الكريمة التي تنقذها من الرجعية التي لانزال تسيطر في بعض الأوساط ؛ والتي تنقذها كذلك من الإباحية التي خرجت من وسط « الأرسقراطية » .

إنه سينقذ روح الإنسانية المهينة في « الحريم » وفي « الصالون » سواء . فهي في الأولى مهينة بالسكبت والظلم ، وهي في الثانية مهينة بالرخص والابتذال .

إنه لاخوف من الإسلام على امرأة فاضلة تزاوّل نشاطها الإنساني في حدود الشرف والكرامة . فأما اللواتي لايسعهن هذا المجال ، فلهن أن يخشين كل الخشية من حكم الإسلام^(١) .

(١) يراجع هذا الموضوع بتوسع في كتاب « السلام العالمي والإسلام »

(فصل : سلام البيت)

التعصب ضد الأقليات

بقيت شبهة أخيرة ، أنا أكره الحديث فيها ، ولكن بعضهم يشير إليها تصریحاً أو تلميحاً ، وبعضهم يتخذها تكاوةً وسبباً لإرضاء غايات صغيرة ، وتحقيق منافع يسيرة . . تلك هي مسألة الأقليات في حكم الإسلام ، وقومية الحكم في ظل إسلامية التشريع .

إنني أحسب مجرد التخوف من حكم الإسلام على الأقليات القومية في بلاده نوعاً من التجنى الذي لا يليق ؛ فما من دين في العالم وما من حكم في الدنيا ، ضمن لهذه الأقليات حرياتها وكراماتها وحقوقها القومية ، كما صنع الإسلام في تاريخه الطويل . بل ما من حكم دلت الأقليات فيه كما دلت الإسلام من تقهم أرضه من أقليات . لا الأقليات القومية التي تشارك شعوبه في الجنس واللغة والوطن ، بل الأقليات الأجنبية عنه وعن قومه .

وما كان جزاء الإسلام على عدله وحسن رعايته ، إلا اضطهاد أتباعه في بلاد الأديان الأخرى ، وفي ظل جميع أنواع الحكم ماعداه في القديم وفي الحديث سواء مما يجعل الحديث عن قومية الحكم لإسلاميته ، حديثاً بغيضاً ، لاسئدله من الحق ولا من الواقع ولا من التاريخ ، ولا من روح الإنصاف التي يجب أن يتحلى بها المواطنون في كل بلاد الإسلام .

وسأختار هنا عهداً من عهود الإسلام كان ينتظر أن يكون أشد
العهود تعصباً وقسوة وفضاظة . إذ أنه كان في العهود المظلمة ، وكان
القائمون عليه هم الأتراك . وسأدع كاتباً مسيحياً أوربياً يتحدث عنه في
معاملته للأقليات غير المسلمة وللبلاد المفتوحة . وسأكتفي بهذا المثال
دون سواه ، لأنه يبلغ فصل الخطاب في هذا المقام .

قال « سيرت . و . أرنولد » في كتابه « الدعوة إلى الإسلام »
ترجمة حسن إبراهيم حسن ، وعبد المجيد عابدين ، وإسماعيل النحراوى
ص ١٣٨ — ص ١٣٩ .

« إن المعاملة التي أظهرها الأباطرة العثمانيون للرعايا المسيحيين —
على الأقل بعد أن غزوا بلاد اليونان بقرنين — لتدل على تسامح لم
يكن مثله حتى ذلك الوقت معروفاً في سائر أوربا : وإن أصحاب كالفن
Calvin في المجر وترنسلفانيا ، وأصحاب مذهب التوحيد Unitarians
من المسيحيين الذين كانوا في ترنسلفانيا ، طالما آثروا الخضوع للأتراك
على الوقوع في أيدي أسرة هابسبورج المتعصبة ، ونظر البروتستانت في
سيليزيا إلى تركيا بعيون الرغبة ، وتمنوا بسرور أن يشتروا الحرية الدينية
بالخضوع للحكم الإسلامى . وحدث أن هرب اليهود الأسبانيون
المضطهدون في جموع هائلة ، فلم يلبأوا إلا إلى تركيا . كذلك
نرى القوزاق Cossaks الذين ينتمون إلى فرقة المؤمنين القدماء
Old Believers الذين اضطهدتهم كنيسة الدولة الروسية ، قد وجدوا

من التسامح في ممالك السلطان ما أنكره عليهم إخوانهم في المسيحية.
وربما يحق لمقاريوس بطريق إنطاكية في القرن السابع عشر أن يهنيء
نفسه حين رأى أعمال القسوة الفظيمة التي أوقعها البولنديون من
الكاثوليك Catholic Poles على روسي الكنيسة الشرقية
الأرثوذكسية ، قال مقاريوس: «إننا جميعاً قد ذرنا دمماً غزيراً على آلاف
الشهداء الذين قتلوا في هذه الأعوام الأربعين أو الخمسين على يد أولئك
الأشقياء الزنادقة أعداء الدين . وربما كان عدد القتلى سبعين ألفاً أو ثمانين
ألفاً . فيأيتها الخونة ! يا مردة الرجس ! يأيتهما القلوب المتحجرة ! ماذا
صنع الراهبات والنساء ؟ وما ذنب هؤلاء الفتيات والصبية والأطفال
الصغار حتى تقتلوهم ؟ ولماذا أسمى البولنديين الملعونين ؟ لأنهم أظهروا
أنفسهم أشد انحطاطاً وأكثر شراسة من عباد الأصنام المفسدين ، وذلك
بما أظهره من قسوة في معاملة المسيحيين ؛ وهم يظنون بذلك أنهم
يمحون اسم الأرثوذكس . أدام الله بقاء دولة الترك خالدة إلى الأبد .»
فماذا لقي المسلمون في مثل ذلك الزمان ؛ بل ماذا يلقون حتى الآن ؟
إن الجرائم الوحشية ترتكب ضدهم في الحبشة جارتنا ، وفي الملايو تحت
الحكم الانجليزي^(١) وفي روسيا ويوغوسلافيا وسائر البلاد الشيوعية

(١) وأقرب الحوادث إلى الأذهان حادث الفتاة الهولندية التي التقطتها سيدة
مسلمة وهي طفلة شاردة فرعتها وربتها ، فنشأت مسلمة وتزوجت من مسلم . .
وإذا بالدولة الانجليزية تجند جيشها لرد هذه الفتاة إلى المسيحية ، وضرب مسلمة =

التي يزعم المروجون لها هنا، والمستغفلون من إخواننا أن لا علاقة لها بالأديان، ولا عصبية فيها ضد الإسلام . وفي الهند التي هددنا سفيرها في مصر، لأن سفيرنا بالباكستان قد نسبت إليه كلمة حق عن كشمير . لا بل إن هذه الجرائم الوحشية لترتكب ضدهم في عقر دارهم ، في الشمال الأفريقي على يد فرنسا ، وفي جنوب السودان على يد إنجلترا ، وفي كل مكان يضع فيه الاستعمار قدمه حتى الآن !

إن كل ما يذكرونه ضد حكم الإسلام هو أصداء لبعض المذابح الأرمنية على أيدي الترك المتأخرين . ولكن هذه المذابح لم تسكن وليدة تعصب ديني ، بل كانت ذات طابع سياسي . فهذه العناصر كانت شوكة تستخدم دائماً لوخز الدولة العثمانية في إبان ضعفها ، وتجرعها روسيا أو أوروبا لأسباب سياسية ، ناشئة عن روح صليبية ، على أن ما وقع للأرمن المسيحيين وقع مثله للعرب المسلمين في سورية ، في ظروف سياسية مشابهة . وقد قامت بهذه وتلك أذبل العناصر في الدولة العثمانية ، تلك العناصر التي هي بطبيعتها شغوفة بالدماء والفسوة والإجرام ؛ واستوى المسلمون وغير المسلمين في تلتقي ويلاتها وآثامها في طول البلاد . وما كان هؤلاء فهمة للإسلام ولا لغير الإسلام !

== سنغافورة بالمدافع الرشاشة ! إنها تدل على التسامح الديني السكامل ! التسامح الانجليزي والهولندي بطبيعة الحال !

إن الحكم حين يصير إلى الإسلام ، سيسير على مبادئه السمحة
الكريمة ، التي لا يملك إنكارها أحد . ولن يتغير على الأقليات شيء
في أوضاعها ولا حقوقها التي تتمتع بها الآن .

وعلى الذين يتحدثون في هذا الموضوع أن يذكروا أن الولايات
المتحدة الأمريكية التسع والأربعين ، ليس فيها حاكم كاثوليكي واحد ،
لمجرد أن الأغلبية هناك من البروتستانت . وكلاهما مسيحي ، لا يختلف
عن صاحبه إلا في المذهب .

وعليهم أن يذكروا أن اضطهاد المسلمين في الحبشة قد بلغ إلى
حد استرقاق المدين المسلم الذي لا يوفى بدينه للمسيحي . لمجرد أن الحكم
للمسيحيين . ولو أن الأغلبية العديدة هناك للمسلمين !

ما الذي يمكن أن يفتح به فمه إنسان عن حكم الإسلام من ناحية
الأقليات ؟ إن الحياء وحده يكفي ، وإنني لأكره الحديث في هذا
الموضوع ، فكل حديث فيه هو نوع من التجنى القبيح لا يليق !

عداوات حول حكم الإسلام

لقد تحدثنا منذ لحظة إلى الأبرياء ، الذين تغميم الشبهات في نفوسهم حول حكم الإسلام ، فيتمخوفون منه ويقولون ؛ لا لأنهم يكرهونه ، ولكن لأنهم يجهلون ؛ ولقد كان من حقهم علينا أن نجلوهم هذه الشبهات ، وأن نرفع عن عيونهم هذه الغشاوات ، وأن نجادلهم بالتي هي أحسن ، بوصفهم مجنياً عليهم بجهل هذا الدين لاجنأة !

إن هؤلاء إلا فريسة فريق آخر أو فرق أخرى ، ليست في مثل براءتهم ، وليست في مثل غفلتهم ! إنما تكيد للإسلام كيذاً عن وعي وعن قصد ، وتصوره للأبرياء الجاهلين هذا التصوير البشع الخيف لغاية ولغرض . ومن حق أولئك الأبرياء الغافلين أن نكشف لهم هؤلاء الخبيثاء الماكرين ؛ وأن نطلعهم على ما خلف الستار من المكر السيء والغرض الدفين .

إن لحكم الإسلام أعداء كثيرين في الخارج وفي الداخل ؛ فيهم الدهاة الأقوياء ، وفيهم المهازيل والمهاييل . غير أنهم يلتقون عند مصالح لهم مشتركة في إقصاء الإسلام عن الحكم في الحياة ؛ وهم يعارضون في رد الحكم إلى الإسلام بحجج شتى ، وبمنطق مختلف ، وبنبرات ولحون متباينة يتألف منها جميعاً دوى يخيل لمن يسمعه ، وهو لا يعرف مصادره

أن هنالك شيئاً ، وأن وراءه حقاً ! فلننظر إذن في شأن تلك العداوات .

عداوات الصليبيين

لقد انتهت المسيحية في أوروبا وأمريكا إلى أن تصبح راية قومية تتجمع تحتها جموعهم ، لا عقيدة دينية — كما هي طبيعة المسيحية — وهم إذ يتنادون اليوم باسم حماية الحضارة المسيحية من هجوم الشيوعية عليها كما كانوا يتنادون أيام الفاشية والنازية ، لا يقصدون العقيدة المسيحية كديانة ، بل يقصدون الأمم المسيحية كأوطان وقوميات . والمسيحية ليست إلا ستاراً يتخذونه لاستجاشة حمية البلاد المسيحية جميعاً ؛ وهذا ما يفسر الانحلال الخلقى والاجتماعى الذى يتزايد فى محيط البلاد المسيحية — منافعاً لكل تعاليم المسيحية — فى الوقت الذى ترتفع فيه الدعوة باسم الحضارة المسيحية !

وبهذا الوضع للمسألة لا تبدو هنالك غرابة فى الجمع بين التحلل من روح المسيحية فى أوروبا وأمريكا ، والخصومة والعداء لغير المسيحيين فى البلاد الأخرى ! إنه لا غرابة ولا لغز يحير الأفهام ، ولكنها اللعبة الماهرة مع المغفلين والسذج من أهل الديانات الأخرى ، وبخاصة أهل الإسلام . . . إن الغرب يوحى لهؤلاء الغافلين ، أن الدين عامل ثانوى لا قيمة له فى حياتهم ، مستشهدين بتحللهم من قيوده فى مجتمعاتهم ؛ فينشق أصحابنا بهذه الدعوة ، ويسرون عليها ، ويخربون بيوتهم بأيديهم

لا بأيدي أعدائهم الدهاة . ذلك بينا العالم الغربي كله ينصب للإسلام ،
ويكن له العداوة والبغضاء !

إن الحروب الصليبية لم تضع أوزارها إلا في نفوس المسلمين وفي
عالم المسلمين ؛ فأما في العالم المسيحي فهي مشبوبة الأوار ؛ وهي تشغل
من أذهان القوم وسياستهم مكاناً بارزاً ، يبدو في شتى مناحي الحياة .
ونحن بغفلة منقطعة النظر تقدم لهم العون والمساعدة في هذه الحرب
المشبوبة الأوار .

إن الصليبيين الأحياء لم ينسوا يوماً أن بيت المقدس هو البقعة التي
ثارت من أجلها الحروب الصليبية ، وحينما دخل الماريشال « أنبي »
بيت المقدس في الحرب العظمى الماضية تحرك لسان الصليبية الكامنة
في دمه وفي دم كل صليبي . تحرك لينفتح أوار الصليبية السكمان :
« الآن انتهت الحروب الصليبية » !

و حين قضت السياسة الاستعمارية والواقع المادي أن تكون
فلسطين للعرب — أهلها وسكانها — تحركت هذه الصليبية مرة أخرى
بفكرة الوطن القومي لليهود ؛ ثم انتهت إلى المأساة الأخيرة على عين
انجلترا وأمريكا وبصرهما ، وبأسلحتهما وأموالهما — تشترك معهما
الشيوعية التي تطرد الدين من حسابها ، إلا أن يكون هذا الدين هو
الإسلام ، فهي تحارب به باسمها لا باسم الصليبية ، تحارب به لحسابها الخاص

ولصلحتها الخاصة كما سيأتى — وقال المغفلون هنا : إن الدسائس الاستعمارية والمصالح الشخصية وحدها هي التي تحرك إنجلترا وأمريكا . ذلك أنهم لا يفتنون إلى أن روح الصليبية كامن وراء السياسة الاستعمارية كذلك ، يذكي العوامل الظاهرة ويقويها .

وقد بقي بيت المقدس القديم وحده في أيد عربية — هي على كل حال مسلمة ! وهنا يجيء دور هيئة الأمم ، لترد هذه البقعة إلى حكم الصليبيين مرة أخرى ! لا باسم الصليبية سافراً ، ولكن باسم « التدويل » وتجرد من صراع الأفرام الدائر بين الدويلات العربية ، بل بين البيوت المالكة وحدها في هذه الدويلات ، مشجعاً وناصرأ . وتجرد من ساسة الأفرام في هذه الدويلات البائسة ، من يعد ذلك سياسة قومية مرسومة ! إن الصليبيين يعرفون ويقول الصرحاء منهم — وقد سمعته في أمريكا بأذنى — إن الإسلام هو الدين الوحيد الخطر عليهم . فهم لا يخشون البوذية ولا الهندوكية ولا اليهودية ، إذ أنها جميعاً ديانات قومية لا تريد الامتداد خارج أقوامها وأهلها ؛ وهي في الوقت ذاته أقل من المسيحية رقياً . فأما الإسلام فهو — كما يسمونه — دين متحرك زاحف . وهو يمتد بنفسه وبلا أية قوة مساعدة . وهذا هو وجه الخطر فيه في نظرهم جميعاً . ولهذا يجب أن يحترسوا منه ، وأن يقاوموه وبكافوه .

ونحن الغافلين في الشرق لاندرك ضخامة الجهود التبشيرية التي

تبذلها أوربا وأمريكا لنشر المسيحية في أرجاء العالم كله ؛ في مجاهله ومعمره سواء لاندرك أن للكنيسة الكاثوليكية وحدها نحو أربعة آلاف بعثة تبشيرية ، تنتشر في أنحاء الأرض ؛ وتذهب إلى مجاهل الكونغو والتبت ووراءها الأموال الضخمة التي لا تنفذ .

وهذه الجهود لا يقوم بها المبعوثون وحدهم ، بل تعتمد كل الاعتماد على الوطنيين في البلاد الأخرى ؛ وتتخذ لها طرقاً وعنوانات شتى ؛ وتبزيأ بأزياء كثيرة ليس الزي الديني إلا واحداً منها . ففي مصر مثلاً يعد رجل كجورجى زيدان منشىء دار الهلال ، ورجل كسلامة موسى الكاتب الصحفي ، رسولين مهمين للتبشيرية ؛ يجدان في غفلة المصريين والشرقين — بما في ذلك أصحاب الصحف والقراء — مجالاً طيباً للعمل ، الذى لا تنهض به جمعيات تبشيرية كاملة . باسم الثقافة والأدب والصحافة !

والحكومات تشجع هذه البعثات وتؤيدها ، لأنها ترى من وراء المسيحية إلى أهداف سياسية واقتصادية ؛ وتعد المسيحية علماً قومياً ينتشر ظله في هذه الأصقاع كما أسلفنا .

والدين الوحيد الذى يقف في وجه هذه الجهود ، هو الإسلام وحده كما تقول تقريراتهم ، وكما يفصح أحياناً بعض الصرخاء منهم ! وهؤلاء الصليبيون يعرفون أن الإسلام ليس شيئاً آخر غير حكم

الإسلام ، فهو لا يستطيع أن يتحقق كاملاً وقويًا في هذه الأرض بغير هذا الحكم ، الذي يحول العقيدة شرعية ، ثم يقف ليحميها ويدفع عنها. لذلك يحاربون رجعة الحكم إلى الإسلام بحاربة قوية لا هوادة فيها . يحاربونها بنفوذهم وبقوتهم ، كما يحاربونها بوساطة المغنلين منا ، وذوى المصالح الذين يخشون حكم الإسلام عليها .

وعلى حين تنكر أوروبا وأمريكا على الإسلام أن يحكم في أية بقعة من بقاع الأرض ، وأن تقوم على أساسه دولة تحمل لواءه ، وتعمل بفكرته ، وتنفذ قوانينه . وعلى حين ينفق الناعقون هنا وهناك في الأفطار الإسلامية ممن استعمرت أوروبا وأمريكا أرواحهم . . . بأن الزمن قد مضى فلم يعد يحتمل قيام دولة على أساس الدين . . .

على حين هذا وذاك تثبت كالشوكة دولة إسرائيل ! ترتكز على الدين — وعلى الدين وحده — فاليهودية ليست جنسية بل ديانة . تضم الروسى والألماني والبولندي والأمريكي والمصري واليمني . . . وكل من هب ودب على وجه هذه الأرض من الأجناس . وعلى اليهودية وحدها ترتكز إسرائيل بتشجيع إنجلترا ، وتمويل أمريكا . فأما روسيا الشيوعية فلنضع حديثها في هذه المسألة على جنب ! فإن نكبتها على الدين أشد ، وإنكارها لقيام دولة على الدين أعنف . ولكن هذا كله يتبخر وتبخر معه مبادئ الشيوعية الأساسية ، عندما يطل وجه المصلحة الشخصية !

وما يلقاه الحكم الإسلامي من عنت الصليبية في مصر تجد منه « الباكستان » اليوم ما تجد في قضية كشمير مع الهند . والمغفلون هنا لا يفتنون إلى أنها الروح الصليبية التي تملى على هذه الدول المسيحية سياستها ، فيحاولون أن يردوها إلى أسباب أخرى !

إن أجهزة الدعاية الأمريكية في الشرق هي التي تتولى الدعاية للهند ؛ بأموال أمريكية يظهر صداها في صحافة الشرق واضحاً ! لماذا ؟ لأن الهند ليست مسلمة ، ولأن بينها وبين أول دولة مسلمة في الشرق نزاعاً . والكثرة من الحاكمين في الدولة الأمريكية تخرجوا في المعاهد التبشيرية . وهي حقيقة أفضى إلى بها أحد الأساتذة الإنجليز الذين التقيت بهم في أمريكا ، وعدّ لي عشرات من الأسماء البارزة في وزارة الخارجية الأمريكية وفي السلك السياسي — ولم يكن يفضى إلى بهذه الحقيقة بريثا لوجه الله ! وإنما هو — كما عرفت فيما بعد — أحد رجال قلم المحابرات البريطاني الذين يهمهم ألا يثق الشرقيون كثيراً في نيات أمريكا ! مما دعاني إلى التشكك في بياناته لي فتحققتها بوسائل أخرى . إن الإسلام لا يجوز أن يحكم . . هذه رغبة العالم الصليبي . وعلينا نحن أن نذعن . وأن نصدق ما يوحى إلينا به الصليبيون في الشرق والغرب ، في سذاجة وغفلة ، باسم التحرر والثقافة !

ألا من الأقرام ، بمن يقنعهم أنهم ليسوا بعد إلا الأقرام ! ؟

عداوات المستعمرين

يصعب الفصل بين عداة الصليبية للإسلام وعداء الاستعمار . فكلاهما يغذى الآخر ويسنده ويبرره . والإسلام عقيدة استعلاء تكافح الاستعمار حين تستيقظ في نفوس أصحابها ؛ ورجعة الحكم إلى الإسلام توقف هذه الروح بشدة ، فتفسد على الاستعمار خطة الاستغلال والاستذلال .

إن الإسلام يحرم على أتباعه أن يخضعوا لأى حكم أجنبي ، بل لأى تشريع لا يتفق مع شريعة الإسلام . وتلك عقبة في طريق الاستعمار كؤود . والمستعمرون ليسوا في غفلة متفئفئين الفضلاء ، ولا في بلاهة حكامنا النابغين ! إنهم يقيمون استعمارهم على دراسات كاملة متشعبة لكل مقومات الشعوب التى يستعمرونها ؛ كى يفتلوا بذور المقاومة ، أو يتفادوها أو يداروها . وقد قام الاستشراق على هذا الأساس . قام لیساعد الاستعمار من الوجهة العلمية ؛ ولیمد جذوره فى التربة العقلية كذلك . ولكننا نحن هنا نعبد المستشرقين ببلاهة ؛ ونعتقد فى سذاجة أنهم رهبان العلم والمعرفة ، وأنهم بعدوا عن نشأتهم الأولى ، وقطعوا صلتهم بالعله التى نشأوا منها ! وبخاصة إذا موّه علينا بعضهم بكلمة طيبة تقال عن ديننا وعن نبينا ، كى تكون هى الطعم لتستنمى أفكارنا إلى الإبحاء فى ناحية أخرى !

وإن الإنسان ليضحك أحياناً - ولو أنه ضحك مر -
و « المثقفون ! » فينا يتعاملون بالحديث عن « الإخلاص العلمى »
للمستشرقين . فإذا خطر لك أن تتشكك في براءة هؤلاء القديسين ،
فأنت إذن غير مثقف ! أو متعصب تحشر الدين في كل مجال !
ومرة أخرى نسأل : ألا من للأفزام بمن يقنعهم أنهم ليسوا بعد
إلا الأفزام !؟

ولقد كان الإنجليز يعرفون أن جيوش الاحتلال ستترك مصر
يوماً ما ، إن قريباً وإن بعيداً . فلم يكن لهم بد من أسناد للاستعمار غير
جيوش الاحتلال . فأقاموا هذه الأسناد في الميدان الاقتصادى لاحتلال
الأسواق المصرية ، ومحاولة إغلاق الأسواق العالمية الأخرى في وجه
الحاصلات المصرية ؛ وأقاموها في دنيا المال بتبعية نقدنا لنقدم
أو نلغزاتهم . . . الخ .

ولكن هذه الأسناد كلها لم تكن لتقوى على البقاء ، لولا الاستعمار
الروحى والفكرى الذى عنى به الاستعمار فى خلال القرن الماضى ، وما يزال
يوليه أكبر عناية فى هذه الأيام . لقد ذهب الإنجليز البيض من الدواوين
ليحل محلهم « الإنجليز السمر » من المصريين المقربين ، المستعمرة أرواحهم
وأفكارهم ، المصنوعين على عين الاستعمار ، لأداء أغراض الاستعمار . .
وكانت عناية الإنجليز البيض شديدة بوزارة المعارف بوصفها المشرفة

على تكوين الأجيال ؛ حتى إذا تركوها اليوم للإنجليز السمر تركوها مطمئنين ، فما تزال النظم والبرامج والكتب وطرائق التدريس كلها تعمل للاستعمار الروحي والفكري في نفوس الأجيال . وكلها إيماءات بنبذ العنصر الديني ! وبقضاء الإسلام لا عن الحكم وحده بل عن الحياة جميعاً .

لقد ربي الاحتلال أجيالاً متعاقبة ، ما تزال تتكاثر بحكم العقلية المشرفة على وزارة المعارف ، تنظر إلى الإسلام على أنه بقية من بقايا التأخر والانحطاط ؛ وتعد التجرد منه تجرداً من تهمة الجلود والجهل ، ودليلاً على « الثقافة » والتحرر .

وبرامج التاريخ في المدرسة المصرية وكتبه على وجه خاص من أمكر ما يستطيع الاستعمار أن يصنع ، ومن أفنك ما يقتل الروح القومية والروح الدينية سواء ، فالطالب الثانوي — بل الجامعي — يخرج من دراسة التاريخ — بما في ذلك التاريخ الإسلامي — لا يعرف شيئاً عن فكرة الإسلام الاجتماعية ، ونظراته الإنسانية ، وكل ما يدرسه غزوات وحروب ، ووقائع وأحداث . ينتهي منها إلى أن الإسلام كان معركة حربية ، ولم يكن يوماً ما معركة فكرية ولا اجتماعية ولا إنسانية ! وساعد الاستعمار على تشويه الفكرة الإسلامية كلها عامل آخر . عامل لم يكن الاستعمار ليجد أفنك منه ولا أفعال في تشويه الإسلام .

أولئك الذين اصطلح الناس على أن يسموهم رجال دين ، من الأشياخ والدرراو يش ؛ يمثلون جهود الفكر ، وضيق الأفق ، أو يمثلون الخرافة والجهالة ، ثم يصبغون ذلك كله بصبغة الدين ؛ فيظهرونه بشعاً شائهاً منفراً . ثم يرتكبون في سلوكهم الشخصي والاجتماعي جرائم ومواقف شائنة ؛ فيذهبون بكرامة الدين وجدبته واحترامه ؛ وبخاصة حين يشترتون بآيات الله ثمناً قليلاً ، فيناصرون الاستغلال والطفعان ، باسم الإسلام ، وباسم القرآن !

وبذلك تعاون التعليم الاستعماري القائم في وزارة المعارف بإشراف مصنوعات الاحتلال المشرفة على البرامج والنظم والمناهج والكتب ؛ مع رجال الدين المزعومين ، على أن يبلغ الاحتلال غايته ، وأن يبلغ الاستعمار الروحي والفكري ذروته ، حتى بعد ذهاب الاحتلال !

وفي عناية الإنجليز بوزارة المعارف نضرب مثالا قريباً حاضراً قد لا يلتفت إليه الكثيرون .

لقد كان الإنجليز يعرفون أن في مصر رجلاً اسمه الدكتور طه حسين . وكان الدكتور طه هو الدكتور طه الكاتب الأديب الأستاذ الجامعي كما هو . لم يزد عليه إلا أن أصبح يوماً وزيراً للمعارف . وكان الإنجليز يعرفون أن ميول الرجل — حسب ثقافته —

ميول فرنسية . فلما أن صارت إليه وزارة المعارف ، أدركوا أن هنالك خطراً على الثقافة الإنجليزية قد يصيبها مع وجود هذا الوزير .

وهنا فقط تذكروا أن طه حسين أديب كبير ، يستحق الدعوة إلى إنجلترا ، والضيافة على الحكومة البريطانية ، والمعهد البريطاني ؛ والتكريم بالألقاب الجامعية من جامعات الإنجليز . فقط عندما صار وزيراً للمعارف !

إنه الاستعمار يخشى على جباله في وزارة المعارف أن تنكشف أو أن تنزع !

والاستعمار يقوم في وجه الحكم الإسلامي ، لغرض معلوم ومفهوم ؛ وهو منطقي مع نفسه ؛ فما يعقل وهو يحارب الإسلام عقيدة مستكنة ، أن يدع هذه العقيدة تستحيل شريعة ، ويدع قوتها الروحية تستحيل قوة مادية . والمستعمرون لا يجهلون جهالتنا ، ولا يفتلون غفلتنا عن دعوة القرآن القوية : « وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ، ترهبون به عدو الله وعدوكم » . ولا يغيب عن أذهانهم أن الحكم الإسلامي سيرد جهاز الدولة كله إسلامياً : جهازها الاقتصادي والحربي والتعليمي ، كما سيصوغ المجتمع صياغة إسلامية ، وليس أخطر من ذلك كله على الاستعمار الظاهر والخفي سواء .

كذلك يدرك الاستعمار أن قيام حكم إسلامي سيرد الدولة إلى

عدالة في الحكم وعدالة في المال . فيقلم أظفار دكتاتورية الحكم واستبداد المال . والاستعمار يهيمه دائماً أن لا تحك الشعوب نفسها ، لأنه يعز عليه حينئذ إخضاعها ؛ فلا بد من طبقة دكتاتورية حاكمة ، تملك سلطات استبدادية ، وتملك ثروة قوية ؛ هذه الطبقة هي التي يستطيع الاستثمار أن يتعامل معها ، لأنها أولاً قليلة العدد ، ولأنها ثانياً تستعين به على البقاء ، وتحتاج إليه ليسندها في وجه الجماهير . وهذه الطبقة تتولى إخضاع الجماهير وسياستها ، ويتوارى خلفها الاستثمار ، فلا يبرز دائماً بوجهه السافر المثير إن هنالك حلفاً طبيعياً بين الاستثمار ودكتاتورية الحكم والمال ، كلاهما يعتمد على الآخر ، ويتبادل معه المصلحة . وكل ما يتمتع به المستعمرون في بلادهم من حرية وعدالة اجتماعية ، لا يسمحون بأن تستمتع به المستعمرات ومناطق النفوذ . لأن هذه المستعمرات ستواجههم وجهاً لوجه يوم تتخلص من مظالمها الاجتماعية . وكذلك المستغلون في الداخل لا يسمحون بإنهاء مشكلات الاستثمار ، لأن الجماهير ستواجههم وجهاً لوجه يوم تتخلص من الاستثمار !

ولما كان الحكم الإسلامي الصحيح ، مظنة أن يحقق للشعوب عدالة مطلقة في الحكم وفي المال ؛ فإن الاستثمار يحاربه حرباً شعواء . يحاربه سافراً بنفسه ، ويحاربه متسترأ وراء الأستار : أستار الطغاة والمستغلين ؛ وأستار « المتحررين المتقفين ! » وأستار المشرفين على التعليم من حيث يشعرون أولاً يشعرون !

لقد يسمح الاستعمار بقيام حكم إسلامي زائف ، في بقاع جاهلة من الأرض متأخرة ، وفي ظل دكتاتوريات ظالمة مستغلة ، كي يكون نموذجاً سيئاً منفراً من حكم الإسلام ، بل من ذات الإسلام !

هنا ينشق الفاعقون من المغفلين والمغرضين ، والأقزام الذين يريدون أن يبدووا شيئاً مذكوراً . انظروا ها هو ذا حكم الإسلام ! أفما ترونه مستبداً ظالماً غاشماً ، مستهتراً شهوانياً فاجراً ، متأخراً منحطاً جامداً . . هذا هو النموذج الحى لحكم الإسلام ؛ وهو النموذج الدائم لكل حكم ديني على ظهر الأرض كائناً ما كان !

ويفرك الأقزام أيديهم من الفرح ، والجاهير البلهاء تتحلق حولهم بسذاجة ، والمستغلون يضحكون من الأقزام والجاهير ، ويطمئنون إلى أن حكم الإسلام عنهم بعيد . والمستعمرون يضحكون من هؤلاء وهؤلاء جميعاً . وهم يتصايحون كلهم داخل المصيدة ، ويتصارعون كما تتصارع الفئران الهزيلة البائسة في مصيدة الفئران !

عداوات المستغلين والطفاة

سلفت الإشارة إلى ما بين حكم الإسلام وبين المستغلين والطفاة من صدام ، إلا أن يكون الإسلام ستاراً وهمياً ، لا حقيقة وأقمة . ولكن الطفاة والمستغلين لا يطمئنون أبداً إلى دوام الغفلة من الجاهير ؛ ولا يأمنون أن تستيقظ وهي في ظل حكم إسلامي . فتطالب بحقيقته

لاقشوره ؛ ويصبح في يدها يومئذ سلاح قوى ؛ وحجة يصعب تفنيدها ،
ومنبه كان يستخدم من قبل في التخدير !

وإن المستغلين والطغاة ليعرفون جيداً أن الجماهير تصعب قيادتها
وتسخيرها ضد عقيدتها الدينية ؛ فهم يرخصون لها بقشور هذه العقيدة
وبخرافاتها ، فأما أن تصبح حقيقة وجداً ، فدون هذا وتتحرك الرغبة
في الدفاع عن النفس والدفاع عن المصلحة ؛ وهما في واد والحكم
الإسلامي في واد .

إنه لا ضير من الإسلام حين يكون متممة بالشفاه وطقفة بحبات
المساج ، أو أدعية وترانيل ، أو محملا يظاف به سبعا ، ويسلم مقود الجمل
الذى يحمله رسمياً ! أو مولداً تطلق فيه « السوارنج » أو مشيخة طرق
أو نقابة أشرف تخلع فيها الخلع وتمنح فيها الألقاب . . إلى آخر أجهزة
التخدير التى يستغلها الطغاة والمستغلون ليلهووا بها الجماهير . فأما حين
يصبح حكماً جاداً ينفذ شرائع الإسلام فى الحكم والمال ؛ ويمنح الحقوق
الإنسانية والاجتماعية والقانونية لكل فرد وكل جماعة ؛ ولا يفرق بين
الشعائر التعبدية والشرائع القانونية . . فدون هذا ويصبح الإسلام
خطراً يتقى ، وكارثة تدفع ؛ ومعركة يخوضها الطغاة والمستغلون بكل
ما يملكون !

وحينئذ يخلو الاستعمار إلى الاستغلال ؛ ويخلو الاستغلال إلى

الاستعمار ؛ وتتلاقى مصلحتهما المشتركة في دفع هذا الخطر ، ورد هذا الأذى ، والوقوف في وجه الطوفان ، الذي لو اندفع لأغرق هؤلاء هؤلاء !

وحينئذ يستهين هؤلاء وهؤلاء حتى بخطر الشيوعية ، الذي لا يقاومه شيء كما تقاومه العدالة الإسلامية . لأن الشيوعية خارج الأبواب ، تمكن مدافعتها بالقوة وبالمغالطة . والإسلام داخل الأبواب ، ومعه حجته التي تصعب فيها المغالطة والالتواء !

إن الإسلام الذي يثير في نفس الفرد العزة والكرامة ؛ ويمنعه الخضوع للحكم يخالف شريعته ؛ ويمنحه الاعتداد والاستعلاء أمام كل سلطة وكل جبروت . . . هذا الإسلام لا يوافق السلطات الاستبدادية في الحكم ، ولا يضمن معه المستبدون البقاء .

وإن الإسلام الذي يضع في يد الدولة تلك السلطات الواسعة ، لتحدد الملكيات والثروات ؛ ولتأخذ منها ما يلزم لإصلاح المجتمع وتدفع مالا يضر ؛ ولتتحكم في إيجارات العقار ، وفي نسب الأجور ؛ ولتؤم المرافق العامة ، وتمنع الاحتكار ؛ ولتحرّم الربا والربح الفاحش والاستغلال . . . هذا الإسلام لا يوافق الطبقات المستغلة ، ولا يضمن معه المستغلون البقاء .

وعندئذ لا يسلط المستبدون والمستغلون على دعوة الإسلام الحديد

والنار خشب ، بل يسلطون عليها رجال الدين المحترفين ، والكتاب
المأجورين ، والصحافة الهازلة ، تتخذ منها غرضاً للتهمك ، وموضوعاً
للسخرية ، ويجد فيها التافهون من فتيان الصحافة في مصر مادة للتسلية
تتفق مع تفاهة تفكيرهم ، وضحالة ثقافتهم ، وضآلة شأنهم في أية حياة
أخرى جادة كريمة ، كالحياة الدافقة في ظل الإسلام .

والعجيب أن جماعة من المفكرين الجادين ، ينساقون كذلك
مع التيار ؛ ويؤمنون بذلك الإيحاء الذي تسلطه الرأسمالية على دعوة
الإسلام ، فيتصورون أن الحكم الإسلامي سينالهم بالأذى ، ويشفقون
منه على حرية الفكر ، كما تخوفهم أبواق المستغلين والطفاعة !

إن حكم الإسلام لن يمس تفكيراً مستقيماً بسوء ، ولن يمس وضعاً
مستقيماً بأذى . ولكنه حرب على الأوضاع الظالمة ، والسلطات الفاشية ،
ومادة قاتلة للتفكير الأعوج والهذر السخيف ، لابقوة الحديد والنار على
طريقة حكم الاستبداد ، ولكن بالجدل الحسن ، وبدفعة الحياة الجادة
التي لا تسمح بالهذر الفارغ ، ولا تجد المتبطلين الذين يستمعون إلى هذا
الهذر في جد الحياة .

عداوات المحترفين من رجال الدين

لعل أغرب العداوات لحكم الإسلام هي عداوة المحترفين من رجال
الدين ، المحترفين على اختلاف مللهم ونحلهم وطرئتهم . ولكنها

في الواقع ليست غريبة إلا في ظاهر الأشياء . إن هؤلاء جميعاً إنما يعرفون أن ليس في الإسلام « رجال دين » يرتزقون باسم الدين وحده ولا يؤدون عملاً آخر منه يأكلون .

إن الدين ليس حرفة في الإسلام ؛ إلا أن يكون اشتغالا بتعليم الناس ، شأنه شأن أية مادة من مواد المعرفة الإنسانية الأخرى . أوقضاء في أحوالهم المختلفة ، شأنه شأن أي تخصص في عمل من الأعمال . وإن هؤلاء جميعاً يعرفون أن الإسلام يطارد الدجالين ، الذين يجمعون حوله الترهات والخرافات ، فالإسلام عقيدة بسيطة واضحة ، لا تعتمد على المعجزات والكرامات والشفاعات والدعوات . إنما تعتمد على العقيدة المستقيمة ، والسلوك النظيف ، والعمل الصالح ، والجد والإنتاج .

ولو حكم الإسلام فسيكون أول عمل له أن يطارد المتبطلين الذين لا يعملون شيئاً ويعيشون باسم الدين ؛ والدجالين الذين يلبسون وضوح الإسلام بغموض الأساطير ، ويستغلون باسمه عقول الجماهير ، وال دراويش الذين لا يعرف لهم الإسلام مكاناً في ساحته ، ولا عملاً في دولته . وهم في مصر كثير جد كثير .

والحرفون من رجال الدين يعرفون أن لهم وظيفة أساسية في المجتمعات الإقطاعية والرأسمالية ، وظيفة ترزقهم الدولة عليها ، وتيسر لهم

مزاوتها والسكسب منها في المجتمع . . تلك هي وظيفة التخدير والتغدير
بالجواهر الكادحة العاملة المستغلة المحرومة ؛ فأما حين يحكم الإسلام ،
فيعطى هذه الجواهر حقها ؛ ويكف المستغلين والمستبدين عنها ؛ ويحدد
الثراء الفاحش الذي يؤذى بمجرد وجوده نفوس المحرومين الممنوعين . .
حين يتم هذا فما وظيفة هؤلاء المحترفين في المجتمع ؟ وما مكانهم في الدولة ؟
وما عملهم مع الجماهير ؟

إن حرفة الدين جزء من النظم الاجتماعية الختلة ؛ وقطعة أصيلة
من أجهزة الحكم فيها ؛ فإذا صحت تلك الأوضاع ، وسلمت تلك
الأجهزة ، فحرفة الدين تصبح بلا طلب ولا ضرورة ؛ لأن الدين ذاته
سيستحيل عملا وسلوكا ، ونظاما ومجتمعاً ؛ ولا يظل أقوالا وشعائر ،
وتمتمة وتراتيل .

وتلك حقيقة واضحة لا يدركها أولئك المحترفون بأفكارهم
وعقولهم ؛ فهم يدركونها بحسهم وفطرتهم . وما ينبغي أن نشك في
ذكاء هذا الفريق من الناس ؛ فإن في الكثيرين منهم طاقة كبيرة من
الذكاء والمهارة والبراعة ، يستغلونها استغلال الحواة ، ويستخدمنها
استخدام السحرة ، ولو عاشوا في ظل نظام صالح يستغل هذه الطاقة
استغلالا سليما ، فربما كسب المجتمع منها كسباً عظيماً ! فأما الآن فهم
بمجرد تروس في جهاز الاستغلال . وهم مستنفعون مستغلون بدورهم ؛

وهم يدركون أخطار الحكم الإسلامي ؛ وأقل هذه الأخطار الاستغناء
عن خدمتهم السلبية التي لا يعرفها الإسلام !

عداوات المستهترين والمنحلين

لقد انتهينا في مصر إلى مجتمع منحل مستهتر مريض ، بفعل جميع
العوامل السيئة الناشئة من الاختلال الاجتماعي الذي وصفنا أعراضه
فيما سبق ، والناشئة كذلك من التيار العالمي المنحدر بين الحربين
العالميتين الكبيرتين ؛ والحروب بطبيعتها تخلخل بناء المجتمع ، وتجرف
معها الاستهتار والانحلال على الأقل بحكم التعرض للخطر والموت ، الذي
يجعل انتهاب اللذائذ المتاحة أمراً تدفع إليه دوافع الفطرة والضرورة .
وأياً ما كانت الأسباب ، فقد انتهينا إلى مجتمع تشيع فيه الفاحشة ،
ويطفو على سطحه الاستهتار ، ويبدو الانحلال في كل جوانبه . سواء
ما يتعلق بالجنس ، وما يتعلق بالخدرات ، وما يتعلق بالذمة والضمير
وانحلال في العمل والسلوك .

هذه الجموع المستهترة المنحلة من الرجال والنساء ، يهولها — من
غير شك — أن تسمع شيئاً عن حدود الإسلام ، التي تفرع الفاحشين
والفاحشات ؛ بل عن أوامره ونواهيه التي تكبح النفوس ، وترجز
الجناة ، وتمنعهم بحكم العرف وحكم القانون من التبجح والاستهتار .
وتدخل الأوكار النسوية المتناثرة هنا وهناك في هذا المجال ، تلك

الأوكار التي تشتغل بتفاهاتها الفارغات من النسوة والفتيات ، على سنة الفراغ والتبطل الموحى بكل تافه من الأفكار والأعمال .

ولقد أسلفت أن لا خوف من الإسلام على امرأة فاضلة ، تراول نشاطها الإنسانى فى حدود الشرف والكرامة . ولكن هذه الأوكار التي أعينها تعرف أن هذا الشرط لا ينطبق على نشاطها ؛ وأن الحرية الواسعة الكريمة التي يمنحها الإسلام للمرأة ، لا تسع ذلك اللون من النشاط !

هذه الجموع من الرجال والنساء ، ومن الشبان والفتيات ؛ هذه الجموع التي لا تجد فى الحرية الواسعة الكريمة التي يتيحها الإسلام للشرفاء والشريفات ، كفاية لنشاطها . . تفزع من حكم الإسلام ، بحاسة الخوف على الذات ، وحب السلامة ، والأمن الذي تيسره لها الأوضاع الاجتماعية القائمة ، بما فيها من انحلال واختلال . فهي إذن بطبيعتها عدوة لحكم الإسلام الذي ليس فيه لها أمان !

وتملك هذه الجموع نوادى وصحفاً ، كما تملك نفوذاً فى جهاز الحكم ومرافق المجتمع ؛ بل إن نفوذها ليفوق كل نفوذ آخر فى هذه البلاد ! إنه النفوذ الذي يرتسكن إلى شهوات الجسم ونزوات الجسد ، وإلى المال ، وإلى الحكم ، ويستخدم كل هذه القوى فى مقاومة كل نظام يمكن أن يحد من هذه الفوضى ، وذلك الفساد .

وما زلت أذكر منذ سنوات كلمة أحد الوزراء في ذلك العهد ، في رواق من أروقة مجلس النواب ، وقد خرج في أثناء مناقشة حادة حول « إلغاء بيوت الدعارة العلنية ومكافحة بيوتها السرية » . . . قال — لا بارك الله له في بدن ولا عافية ! — « ونحن إذن أين نذهب ؟ » وأتبعها بقهقهة غليظة تابعه فيها الذبول والأذئاب !

مثل هذا الوزير كثيرون في مصر . . . وكثيرات ! يسمون هذه الفوضى الحيوانية السائدة في مصر حرية ؛ ويسميها بعضهم تقديما وحضارة ؛ ويباهي بالحديث فيها بشعور الحيوان المنطلق الشهوات . وبعضهم يسميها طلاقة فنية ؛ لأن الفن في نظرهم لا يكون إلا إباحية قدرة مريضة ؛ وكأن الفن لا يعمر روح « إنسان » !

وما أريد أن أخط هنا خطبة منبرية في الوعظ الشريف ، كالتى صاغتها أقلام السادة الأجلاء من كبار العلماء ! ولكنى أريد أن أدل على أن اختلال المجتمع المصرى قد آتى كل ثماره الخبيثة العفنة السكرية ؛ وأن الحكم الإسلامى سيتولى علاج هذه الثمار باجتثاث الأصل الذى يطلعها ، بل بتطهير التربة التى تنبت فيها .

والذى أريد التنبيه إليه هنا أن نصيباً عظيماً من الضجة القائمة ضد حكم الإسلام ، إنما ينبعث من المواخير والأوكار والجيف الطافية على وجه ذلك المستنقع الآسن الفسيح . المستنقع الذى لا يخوض فيه

للصوص والسكرارى والنحاسون والرقيق الأبيض فحسب ، بل تخوض فيه رؤوس كبيرة كثيرة فى هذا البلد ، وبيوتات فوق مستوى الشبهات ! فإذا سمع الناس هذه الضجة ضد حكم الإسلام ، ورأوا احتفالا بمثيريها الأقرام ، فليعرفوا أن الزفة ليست للقرمز الذى يلبس الريش ؛ ولكن للمستنقع الذى تخشى ديدانه من المطهر الفتاك !

عداوات الشيوعية والشيوعيين

الشيوعية دعوة قاست من رجال الدين الأمرين ، وهى تكافح لتحطيم حكم القياصرة ، وإعطاء الجماهير ضروريات حياتها التى كانت محرومة منها .

وهى نظرية فلسفية تنكر أن يكون فى هذه الحياة مؤثر فى سيرها ، خارج عن مادتها ؛ فهى تنكر منذ اللحظة الأولى أن يكون هناك إله ، ليس كمثل شىء فى هذه الحياة .

وهى تقرر أن المؤثرات فى سير التاريخ كلها ناشئة من الماديات الواقعية . فهى تنكر منذ اللحظة الأولى أن يكون هناك رسل يوحى إليهم . وهى تعتنق مذهب التفسير المادى للتاريخ . فهى تنكر منذ اللحظة الأولى أن يكون للأفراد - رسلاً أو أبطالاً - أدوار إنشائية فى تطور المجتمع .

وهي — على ما فيها في الجانب الاقتصادي من موافقات كثيرة لبعض النظم الإسلامية — تناقض فكرة الإسلام الأساسية عن السكون والحياة والإنسان ؛ وتعاديه عداً شديداً بسبب هذا الاختلاف الأساسي في طبيعة التفكير .

والشيوعية تعد نفسها في مرحلة حرب وكفاح ؛ فكل عقيدة فيها جانب الروح ، وفيها حساب لله ، تعدها الشيوعية عدوة لها ، ولو كانت هنالك مشابه كثيرة في الجانب الاقتصادي بينهما . بل إن الشيوعية لتعادي الإسلام أكثر مما تعادي المسيحية ؛ لأن المسيحية لم تعد قوة إيجابية في طريقها ، ولأن الإسلام يملك أن يحقق عدالة اجتماعية اقتصادية — بجانب احتفاظه بالله في العقيدة واحتفاظه بالروح في الحياة — ومثل هذا خطر كل الخطورة على الدعوة الشيوعية التي تعتمد أول ما تعتمد على سوء الأحوال الاجتماعية ؛ ويأس الجماهير من أن تجد لها طريقاً إلى العدالة غير الشيوعية .

وقد أحست الشيوعية هذا في السنوات الأخيرة ؛ فأخذت تجند لمحاربة الدعوة إلى الحكم الإسلامي جهودها ، وتبث ضد هذه الفكرة دعايتها . وهذه الدعاية تأخذ طريقها في شعبتين :

الشعبة الأولى : هي تشويه صورة الحكم الإسلامي ، مستغلة تلك الصورة المزورة للحكومة الإسلامية في بعض الشعوب الشرقية . وبيان

عدم جدية هذا الحكم؛ وغموض الأسس التي يرتكن إليها، وصلاحيته هذا الغموض للتأويل والاستغلال ضد الجماهير، وضد الحرية والمفكرين الأحرار.

والشعبة الثانية: هي الإلحاح في القول بأن العالم ينقسم فقط إلى كتلتين اثنتين: الشرقية والغربية. وأن عدم الانضمام إلى الجبهة الشرقية، معناه تقوية الجبهة الغربية. وكذلك أى تفكير فى إيجاد كتلة ثالثة، معناه تجزئة القوى مما يقوى جبهة الرأسمالية!

ولقد كشفنا ما فى هذا القول وذلك من مغالطة، وما يخفى وراءه من أغراض. والمهم أن يفتن الناس حين يسمعون الدعوة ضد الحكم الإسلامى إلى بواعثها الحقيقية.

إن الشيوعيين يتعصبون لمذهبهم تعصباً يجعله فى نظرهم غاية فى ذاته، لا وسيلة لتحقيق عدالة اجتماعية؛ لذلك يهتمون أن يسدوا فى وجوه الجماهير أى طريق آخر يمكن أن يحقق لها عدالة حقيقية، كى لا يبقى هناك إلا طريق واحد: طريق الشيوعية.

ولا يجوز أن نفعل كذلك أن ليس التعصب المذهبى وحده هو الذى يملى على دعاة الشيوعية خططهم، بل إن الدولة الروسية لها من ذلك شىء! فالشيوعية وسيلة إلى السيطرة على كل دولة تعتنقها؛ وليس مجرد اعتناقها كافياً إن هى رفضت النفوذ الروسى. وهذه يوعو سلافيا

شيعوية لا يطعن أحد في شيعويتها؛ ولكنها رفعت رأسها أمام ذلك النفوذ، فحلت عليها اللعنة، ولم تشفع لها شيعويتها!

وفي مصر تتدخل عوامل أخرى غير التعصب للشيعوية؛ ويجب أن نحسب لهذه العوامل حسابها.. إن في مصر شيعوعين لأنهم يحبون الشيعوية، بل لأنهم يكرهون الإسلام، فكل ما يحارب الإسلام إذن هو لهم صديق!

وهم يتظاهرون أمام المغفلين من المسلمين بأنهم مجردون من كل تعصب ديني، لا يحفلون كل الأديان: وهم في حقيقتهم صليبيون، ينصبون للإسلام وحده « وإذا خلّوا إلى شياطينهم قالوا: إنا معكم، إنما نحن مستهزئون »!

وما أحب أن أفيض في هذا الموضوع، ولكن أحب أن أنبه كل مسلم من الأبرياء الذين تخدعهم هذه المؤامرة إلى أن يتأكد من الباعث الأول على الطعن في الإسلام وحكم الإسلام. فقد لا تكون الشيعوية إلا ستاراً لذلك الطعن الخبيث. وأحب لكل فتى من فتيان المسلمين انزلت خطاه إلى خلية شيعوية، أن يتلفت، فإن وجد فيها معه أحداً من هؤلاء الصليبيين المستترين، فليأخذ حذره أنها عمل لحساب الصليبية، لا لحساب الشيعوية، ولا العدالة الاجتماعية.

ووددت أن انتهى إلى هذا الحد في الفصل، لولا دعاية تنبض

في خاطري حول بعض شيوعيينا المصريين الأعزاء ؛ الذين يتحدثون
أحياناً ضد حكومة الإسلام !

معظم هؤلاء الأعزاء ، يتناولون الحديث في هذه الشؤون ، وهم
« منسجمون » في خدر الحشيش اللذيذ ، وأمامهم جمرات من الفحم
وحولها دخان النرجيلة المتلوى !

هؤلاء الرفاق المريحون ؛ لا يريدون مواجهة الواقع السيئ في دنيا
الناس — ونحن نشفق عليهم فهم ضحايا بريئة لذلك الواقع الأليم —
وهم يهربون منه في خدر الحشيش اللذيذ ؛ يحملون الأحلام المريحة عن
« بابا ستالين » وهو يدس لهم في « شجرة الهدايا » عدالة اجتماعية
لذيذة ، لا يتعبون حتى في تناولها .

فألم إذن ولهذا الإسلام المتعب ، الذي يكلفهم جهداً ومشقة ؛
بل ويفرض عليهم الصحو والعمل . . دعنا ياعم دعنا من هذا الإسلام ،
ومن متاعبه الجسام . وغداً نصحو من المنام ، على وقع خطوات
« ستالين الهمام » .

والآن أينما الجماهير.....

الآن ينبغي أن تتولى الجماهير الكادحة المحرومة للقبولة قضيتها بأيديها . ينبغي أن تفكر في وسائل الخلاص . . . وتختار .

إن أحداً لن يقدم لهذه الجماهير عوناً إلا أنفسها ؛ فعلينا أن نعي هي بأمرها ، ولا نتطلع إلى معونة أخرى .

إنه لا الأحزاب التي تتولى الحكم جماعة أو فرادى ؛ ولا الصحافة الحزبية أو غير الحزبية ؛ ولا هيئة الأمم ، أو إحدى دولها الرأسمالية ؛ ولا الشيوعية كذلك في النهاية . . . إنه لا أحد من هؤلاء جميعاً سيمد يده إلى الجماهير الكادحة في مصر ، إلا أن تمد تلك الجماهير يدها إلى قضيتها .

ونظرة إلى ظروف هذه المؤسسات وحقيقتها تكفي لإقناع من يريد الاقتناع ، أن الاعتماد على أى منها في نصره قضية الجماهير ، إن هو إلا مجرد نواكل وغفلة وتقصير .

هذه التشكيلات الحزبية . من تمثل ؟ إنها لا تمثل الجماهير قطعاً لا بعقليتها ولا بمصلحتها ولا بظروفها . من هم الذين يشترط القانون أن يكونوا شيوخاً في البرلمان ؟ إنهم الذين يملكون نصاباً معيناً من المال !

أفي تلك الملايين من الجماهير الكادحة واحد فقط تنطبق عليه
هذه الشروط ؟!

ومن هم الذين تسمح لهم الظروف أن يكونوا نواباً في البرلمان ؟
إنهم الذين يملكون أولاً أن يدفعوا التأمين وهو مائة جنيه وخمسون ؛
ثم يملكون ثانياً أن ينفقوا آلاف الجنيهات على المعركة الانتخابية ،
وسماستها وحفلاتها وتنقلاتها وولاتها وذيوها ؛ ثم يملكون ثالثاً أن
يتصلوا بحزب يرشحهم ويسندهم ويتقاضى منهم جزاء الترشيح ضريبة
خزائنه التي تتراوح بين المئات والألوف . . أفبين الجماهير الكادحة
من تنطبق عليه هذه الشروط ؟!

كلا ! وليس وراء الجماهير الفقيرة المستغلة تنظيات وتشكيلات
قوية من النقابات والاتحادات ، تتولى إدارة المعركة الانتخابية بأموالها
وبنفوذها ، كي تقدم إلى البرلمان مرشحين منها ، يعبرون عن آلامها
وأمالها . . .

وإذن فستبقى الجماهير الكادحة المحرومة المغبونة في جانب ، وتبقى
التشكيلات الحزبية والبرلمانية في جانب ؛ ويبقى الصراع بين المصالح
المتعارضة قائماً . إلى أن تتولى الجماهير أمر نفسها ، فتنشئ من
التشكيلات ما يملك الانتصار في معركة الانتخابات وغير الانتخابات .
وإلى أن يتم هذا فلا ينبغي أن تعلق الجماهير أملاً على الصراع الحزبي

القائم، ولا أن تتطلع إلى حزب دون حزب، ولا أن ترجو النصفة على وثبة حزب من هذه الأحزاب على كراسى الحكم؛ بانتخاب أو بغير انتخاب.

هذه الحقيقة تؤيدها كل تجارب الماضي الحزبي والبرلماني في مصر منذ ربع قرن مضى. إن هذا الصراع الحزبي لم يكن مرة واحدة على مصلحة الجماهير؛ وإنما كان دائماً على كراسى الحكم، وما وراءها من مقام، ومن إرضاء وإغناء للمحاسبين والهاثقة والأقارب والأصهار! فأما حين يلوح في الأفق شبح الخطر على مصلحة صغيرة من مصالح الرأسمالية، فينسى المتصارعون أحقادهم، ويترك المتخاصمون خصوماتهم، ويقف الجميع صفاً واحداً في وجه ذلك الخطر الصغير؛ الوفدي والسعدى والدستورى سواء، يدافعون عن مصالح الرأسمالية المهتدة، ضد مصلحة الجماهير المحرومة.

وما على من يتشكك في هذه الحقيقة البارزة إلا أن يعود إلى مضابط البرلمان، عند نظر مشروع الضريبة التصاعدية، أو مشروع الأرباح الاستثنائية، أو مشروع ضريبة التركات، أو مشروع نقابات العمال، وبخاصة مسألة حرمان خدم البيوت من حق تكوين النقابات. . . أو كل مشروع يحمل رؤوس الأموال شيئاً من التكاليف التي تحملها رؤوس الأموال في كل جوانب الأرض، إلا في أرض الإقطاع.

إنه سيجد المعارضين يمثلون أشخاصهم ومصالح طبقتهم ولا يمثلون أحزابهم وهيئاتهم . ذلك أنهم جميعاً رأسماليون قبل أن يكونوا وفديين أو سعديين أو دستوريين !

وها نحن أولاء أمام مثل قريب ، يدركه كل فرد في هذه الأمة ، لأنه يتجرعه ويكتوى بناره : هانحن أولاء أمام الغلاء الفاحش ، الذى يفرغ فاه كالغول ليلتهم الأخضر واليابس ، ويمتص دماء الملايين فى نهم بشع لتنفخ بها الأوداج ، وتتخم بها الكروش . . . فإذا صنعت الدولة وماذا صنع البرلمان لمكافحة ذلك الغول الجبار ؟

بيانات وأحاديث ، ثم بيانات وأحاديث ؛ ثم حملات تفتيشية على الأسواق . الأسواق هنا فى القاهرة حيث الحلقة الأخيرة وحدها من سلسلة الغلاء الطويلة .

إن الغلاء لا ينبع هنا بل يصب . والقائمون بالأمر يعرفون ، ولسكنهم لا يجروون على أن يمسوا ذلك المنبع بسوء ، لأنهم هم ممثلوه والمتنفعون به ، والمشتركون فيه !

إن أقواتنا وأشياءنا تأتى لنا من مصدرين : مصدر داخلى ممازرعه وتربيته ونصنعه فى الداخل ؛ ومصدر خارجى مما نستورده من مأكولات ومصنوعات وأدوات وخامات .

والدولة تعلم أن المالك يؤجر القدان الواحد بخمسين وستين جنيهاً

إلى ثمانين . فإذا تنظر إلا أن تكون أسعار الحاصلات الناشئة من هذا
القدان عالية ، وأسعار الماشية التي ترعى هذا القدان عالية ، وأسعار
منتجات ألبانها كلها عالية . . . وما الذي يجدى أن تحارب الغلاء هنا
في القاهرة ، وتدعه في منبعه يتزايد ويتصاعد في سعار ؟

إن الحل ميسور : أن تتحكم الدولة في التصدير والاستيراد ،
وأن تشتري لحسابها كل المحصولات التي تصدر إلى الخارج وفي أولها
القطن بسعر يجزى الزراع ، ثم تبيعها هي لحسابها بالأسعار العالمية ،
فأما الحصيلة الناشئة من الفرق ، فتساهم بها في تخفيض سعر الواردات
حين تباع للمستهلك ، وتسدها الفرق بين ثمن شرائها المرتفع و ثمن بيعها
المناسب للجماهير .

وبعد ذلك لا قبله تجدى التسعيرة ، وتجدى حملات التفتيش ؛
ولكن من الذي يفعل ذلك . أم هي حكومة الرأسمالية وبرلمان الرأسمالية ؟
ولحساب من ؟ لحساب الجماهير ، ومصالحة الجماهير ؟ !

والمشروعات المعطلة التي لا تنتهى أبداً ؛ بينما الثروة القومية تنهار ،
ومستوى الدخل الفردى ينحط ، والمتعطلون يملأون جنبات الوادى .
لم لا تنفذ ؟ لأن تنفيذها يقتضى مالا ، والمال في جيوب الأثرياء . والأثرياء
في الوزارة وفي البرلمان ! !

هذا والجماهير تصايح : يسقط ويحيا . والحواة يلهونها بالجلاء

والوحدة . والاستعمار لا يحفل هذا الصباح ، لأنه يعلم جيداً أن هذه بضاعة معدة للتصدير إلى الداخل ؛ وأن مصالحه الأساسية مصونة ، لا بجيوش الاحتلال ، ولكن بالمخافة الطبيعية التي بينه وبين رؤوس الأموال ! فما عليه أن تهتف الجماهير حتى تتمزق حناجرها ؛ وهذه الجماهير لا تملك من الأمر شيئاً ؛ والذين يملكون الأمر كله يحرصون على بقائه سنداً لهم ضد الجماهير ، التي ستفرغ إلى تحقيق العدالة الاجتماعية في اللحظة التي تفرغ فيها من تسوية القضية المصرية .

إن الغفلة والبله هما اللذان يصوران للجماهير في مصر أن حزبا مافي هذا البلد يرغب رغبة حقيقية في الجلاء والوحدة ، وفي حل القضية المصرية على أساس يبعد نفوذ الاستعمار ، وقوة الاستعمار . وإن هذه الأحزاب جميعاً لتعلم أن تلك القضية هي « عدة الشغل ! » التي تلعب عليها ؛ فضلاً على أن الاستعمار هو خط الدفاع الأخير لحماية المصالح الحقيقية التي تمثلها !

كل ما هناك من فروق ، هو فروق الأساليب التي تخاطب بها الجماهير . . . فرجل كصدق لم يكن يخفي حرصه على ربط مصر بعجلة الإمبراطورية عن طريق الدفاع المشترك . لأن الرجل كان يعرف حلفاءه الطبيعيين ، وحلفاء اتحاد الصناعات الذي كان على رأسه . . . فأما الآخرون فقد يهتفون مع الجماهير : يسقط الاستعمار .. كي تذهب

الجماهير فتستنيم ؛ أو لتشق حناجرها بالهتاف للمجاهدين ! وذلك اعتماداً على غفلة الجماهير الساذجة ، وأنها لا تدرك المحالفة الطبيعية بين مصالح الاستعمار الحقيقية في هذه البلاد ، والمصالح الحقيقية التي تمثلها كل الأحزاب !

فأما الصحافة فليست في وضع يمكنها من الوقوف في صف الجماهير ضد الطغاة والمستغلين ، ولا ضد الاستعمار ووراءه الرأسمالية العالمية القوية . إن الصحيفة مؤسسة تجارية قبل كل شيء ؛ وعليها أن توازن ميزانيتها على الأقل لتعيش ؛ وقد أصبحت المنافسة الصحفية عنيفة في دائرة القراء المحدودين ؛ وهذه المنافسة تقضي تحسينات صحفية ، وتكاليف متصاعدة ، وموارد مالية كبيرة .

والرواج في التوزيع لا يقلل من نفقات الجريدة ، بل يزيد خسارها إذا وقفت عند حدود البيع . ذلك أن تكاليف النسخة الواحدة من أية جريدة كبيرة ، يومية أو أسبوعية ، أكثر من السعر الذي تباع به هذه النسخة في السوق . وهذه حقيقة قوية يجب أن تكون في الحساب ، ليعرف الجمهور الفقير الكادح أنه ليس هو الذي يمول الجريدة الراجحة بقروشه وملاطيمه ! إنما تعتمد هذه الصحف في وجودها وبقائها وربحها على موارد أخرى غير القروش والملاطيم . تعتمد أولاً على الإعلانات . وهذه الإعلانات تملكها شركات رأسمالية ضخمة ، تخدم بدورها

المؤسسات الرأسمالية التي تتولى الإعلان عنها . . . وتعتمد ثانياً على
المصرفات السرية المؤقتة أو الدائمة : المؤقتة التي تدفعها الوزارات
لصحافتها الحزبية ، أو للصحف التي تريد شراءها ، أو ضمان حيادها ،
(وهي في العادة دفعات ضخمة) . والدائمة التي تتولى إدارة المطبوعات
صرفها إما للصحف وإما لصحفيين بصفة دائمة على اختلاف العهود ،
لخدمة الأغراض الحكومية الدائمة التي لا تتعاقب بحزب دون حزب . .
وتعتمد ثالثاً على المصرفات السرية لأقلام المخابرات الدولية ، وبخاصة
انجلترا وأمريكا . . . ذلك عدا نفقات الدعاية المباشرة للشركات
والليوتات ولبعض الجهات . . .

هذه الموارد هي التي تعوض الفرق بين تكاليف النسخة وسعرها
الذي تباع به في السوق . ثم تشتري المطابع الضخمة ، وتبنى الدور
القميعة ، وتوفر وسائل الدعاية والإعلان للصحيفة . فأما الرواج وحده
بارتفاع مقطوعية البيع ، فقد كان من شأنه أن يضاعف خسائر هذه
الصحف لا أن يكون سبباً للربح ، فكما زاد عدد النسخ زادت الخسارة!

إن فائدة الرواج في مقطوعية البيع فائدة غير مباشرة ؛ ذلك أنها
ترفع سعر الإعلان في الصحيفة ؛ وترفع سعرها في دائرة المصرفات
السرية ، داخلية كانت أو خارجية ، وهذه هي كل قيمة الرواج بالنسبة
إلى أية صحيفة .

فإذا عرفنا هذه الحقيقة أدركنا أن الصحافة ليست في وضع يمكنها من الوقوف في صف الجماهير . إنما هي تعطي الجماهير بقدر القروش والملايم التي تدفعها ثمناً للنسخ الموزعة ، وتعطي الممولين الحقيقيين : سواء كانوا أصحاب المؤسسات الرأسمالية ، أو الجهات الحكومية ، أو أقلام المخابرات الدولية بقدر جنيتها ودولاراتها ؛ وتقسّم جهودها بين الفريقين قسمة بارعة تناسب غفلة الجماهير وسذاجتها ، وذكاء الجبهة الأخرى وخبرتها !

فأما صحافة الرأي التي تعمل للجماهير السكادحة وحدها ؛ فهي مطاردة من الدولة ، ومن الرأسمالية المحلية والعالمية ، ومن قوى الاستعمار جميعاً . . . ثم هي مطاردة من الجماهير الساذجة ذاتها ؛ لأن مواردها لا تسمح لها بالمظاهر الصحفية الخلابه ، ولأن ضمائرنا لا تسمح لها بصور الأثاخ والنهود ، وبتلهية الجماهير وتخديرها بالدردشة المسلية اللذيذة ! وعندئذ تعرض عنها الجماهير نفسها ، ولا تقف بجانبها بقروشها وملايمها ؛ على حين تسند الصحافة الأخرى إلى الجنهات والدولارات المتدققة من الجبهة الأخرى ؛

إن صور الأثاخ والنهود هي التسلية التي تقدمها صحافة الرأسماليين للجماهير المحرومة ؛ كي تلهيها عن استمتاع الرأسماليين الفاجر بتلك الأثاخ والنهود الحقيقية لا بصورها ! . . . والدردشة الفارغة التي تملأ صفحات وصفحات ، هي الخدر الذي تسرق به هذه الصحف جهد القارئ

واهتمامه ، لتشغله عما هو فيه من بؤس وحرمان . وما يمكن أن يخدم
الرأسمالية أحد ، كما يخدمها بهاتين الوسيطتين الخبيثتين ؛ اللتين تقبل
عليهما الجماهير البلهاء إقبالها على الحشيش والأفيون !

واليوم تبشر الرأسمالية الجماهير المحرومة ببشارة جديدة . . تبشرها
بجهود هيئة الأمم في محاربة الفقر ؛ وبحلقات الدراسات الاجتماعية
التي تشرف عليها لدراسة مشكلات الجماهير ؛ وبالنقطة الرابعة في
برنامج ترومان . .

فماذا بالله يريد الجاحدون في هذا البلد العاق ، الذي لا يعرف
الفضل ، ولا يشكر الجميل ؟ .

فأما الرأسمالية في هذا البلد فهي حريصة على الاستفادة من جهود
هيئة الأمم هذه ؛ وهي حفية بحلقات الدراسة الاجتماعية التي تعقدتها ،
وتنشر في الصحف أخبارها ، وتشغل بها الناس أياماً وأسابيع . أليست
وسيلة أساسية من وسائل تلهية الجماهير وتخديرها وإنامتها إلى حين ؟ !
وصحافتها لا تني تنشر بالخط العريض تلك الأنباء الناطقة بعطف
المنظمات الدولية واهتمامها البالغ بقضية العدالة الاجتماعية في مصر .

أليست وسيلة بارعة من وسائل استمالة الجماهير إلى الاستعمار ،
لتلقى عليه أعباءها النقال ، وتسكل إليه تحقيق العدالة الاجتماعية التي
تتلهم عليها ولا تراها ؟ !

ولكن الجماهير ينبغي أن تعلم أن المصلحة المشتركة بين الرأسمالية العالمية تعقد بين ممثليها جميعاً في الشرق والغرب حلقاً طبيعياً ، ضد الجماهير ومصالح الجماهير . وأن المصالح المشتركة بين الاستعمار والرأسمالية المحلية تعقد بينهما كذلك مخالفة طبيعية قوية الأواصر .

ينبغي أن تدرك الجماهير أن الاستعمار لا يجب أن يواجه الجماهير بوجهه السكّاح ؛ فلا بد له من ستار ، يحكم بواسطته ، وينفذ أغراضه عن طريقه ، ويضمن مصالحه بواسطته . هذا الستار هو الطبقة الرأسمالية الحاكمة ، التي بكل إليها مقاليد الأمور ويستريح ! ومحال أن يحاربها أو أن تحاربه إلى الحد الذي يقتل أو يضعف ؛ ويمكن للجماهير .

ينبغي أن تعرف الجماهير أن الاستعمار منذ قدومه قد عمل على تكوين هذه الطبقة . وأن الخونة الذين مهدوا له الطريق ، وخذلوا الجيش المصرى أو خانوه أو غشوه ، قد أذق عليهم الاستعمار ويمكن لهم في الأرض ؛ وذرياتهم اليوم من أصحاب البيوتات في مصر ومن ذوى الضياع الواسعة ، ومن يسمون في هذا البلد المسكين : « أصحاب البيوت الكريمة العريقة ! »

وأخيراً يجب أن تعرف الجماهير أن الاستعمار حريص على تجويع الجماهير . لأنه يعرف — كما قال ممثله مرة « جورج لويد » في كتابه : إن الرخاء في سنة ١٩١٩ هو الذى شجع على قيام الثورة المصرية .

لهذا يجب أن تجوع الجماهير في مصر ، كي لا تفيق من البحث عن
اللقمة ، فتتجه للشورة على الاستعمار من جديد !

بقيت الشيوعية التي يحلم بها الكسالى في مصر على دخان الحشيش
وخدره اللذيذ !

هم يقولون لك : لا فائدة ! فلننتظر الخلاص على يدي
« بابا ستالين » !

إن الرأسمالية ستحارب كل دعوة إلى العدالة الاجتماعية ، وتناهبها
بالقوة والحيلة وبالمال ، وبشراء الذمم واستغلال الجماهير .
كل هذا صحيح ! ولكن متى انتصرت قضية واحدة في تاريخ
الدنيا بغير صراع قصير أو طويل ؟

إن الشعوب التي لا تكافح من أجل الحرية لن تستحق الحرية .
وإذا نحن جالسنا مستريحين ، ندخن الحشيش ، أو نحلم بالأمانى ، فستأني
الشيوعية — لو جاءت — لتجدنا ذبولاً ذليلة ، تسومنا سوم العبيد .
إن الكرامة الإنسانية وحدها توجب علينا أن نعمل شيئاً نستحق
به الخلاص والحرية . وإلا فسندخل من ذل إلى ذل ، يتغير عنوانه ،
ويتبدل أسياده ، والعبيد هم العبيد !

والآن أيتها الجماهير .. لقد تبين أن أحداً لن يمديه إليك ما لم
تمدى أنت يدك إليك ! وأن الطرق جميعاً لا تؤدي إلى الخلاص
الحق ، اللهم إلا طريقك الواحد الأصيل !

أيتها الجماهير . . لقد تعين لك طريق الكرامة الإنسانية ،
وطريق العدالة الاجتماعية ، وطريق المجد الذي عرفته الأمة الإسلامية
مرة ، والذي تملك أن تعرفه مرة أخرى . لو تفيق .

أيتها الجماهير . . ها هو ذا الإسلام حاضر يلبي كل راغب في العزة
والاستعلاء والسيادة . وكل راغب في المساواة والحرية والعدالة . وكل
من يؤمن بنفسه وقومه ووطنه . وكل من يشعر أن له مكاناً كريماً
في ذلك الوجود .

أيتها الجماهير .. هذا هو الطريق .. هذا هو الطريق ..

فهرس

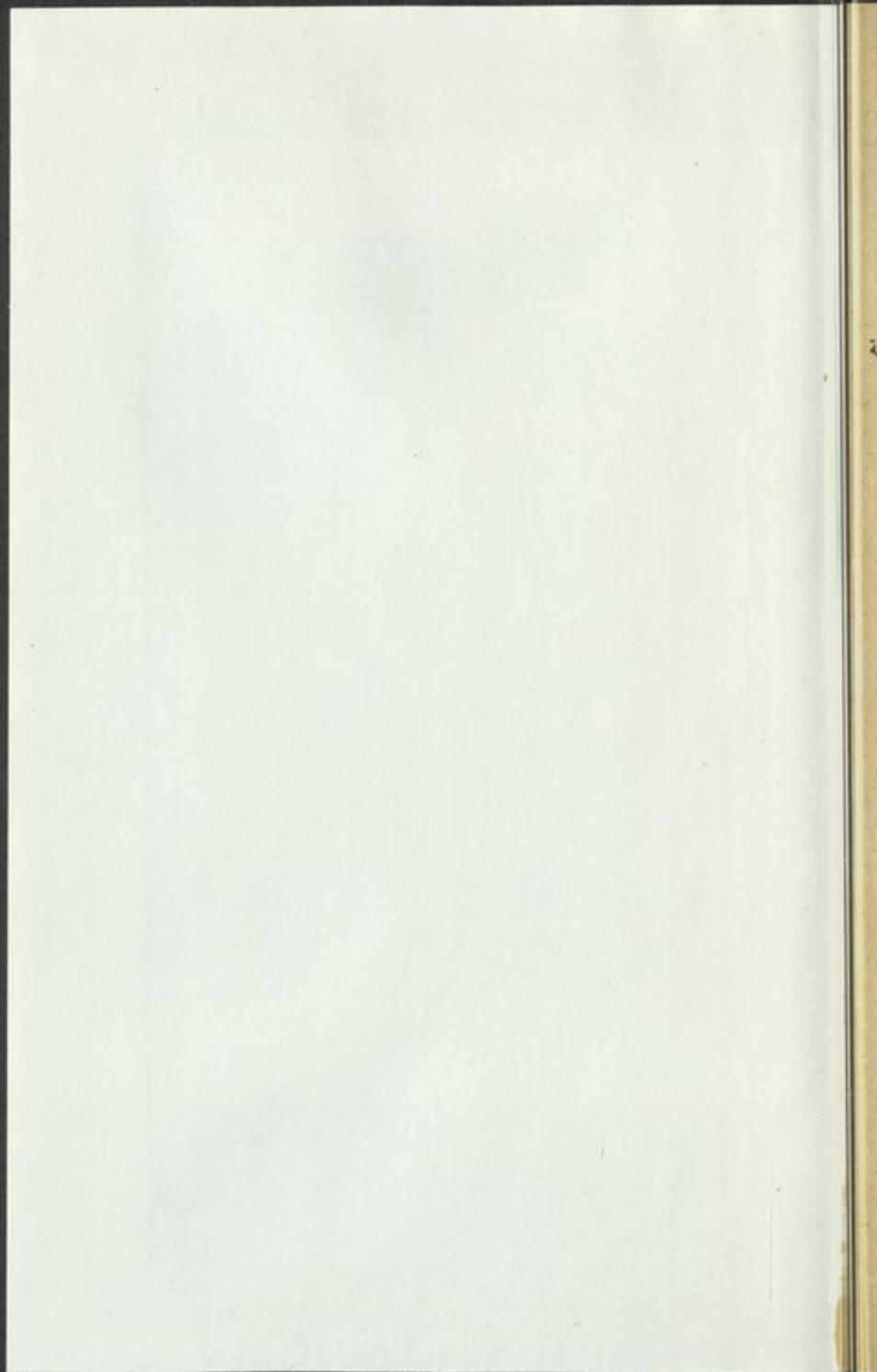
صفحة	
٥	صبحة النذير
٩	لنى أنهم
٢٨	فى مفسارق الطارىق
٤٥	فى الإسلام خلاص
٤٨	سوء توزىع الملكيات والثروات
٥٧	مشكلة العمل والأجور
٦٠	عدم تكافؤ القرس
٦٣	فساد العمل وضعف الإنتاج
٦٧	مشكلات أخرى يحلها الإسلام
٧٠	لا بد للإسلام أن يحكم
٨٠	شبهات حول حكم الإسلام
٨٢	بدائية الحكم
٨٨	حكم المشايخ والدرابوش
٩٦	طغيان الحكم
١٠٨	غموض النصوص
١١١	الحريم
١١٤	التعصب ضد الأقليات
١١٩	عداوات حول حكم الإسلام
١٢٠	عداوات الصليبيين
١٢٦	» المستعمرىن
١٣٢	» المنغلىن والطفاة
١٣٥	» المحترقىن من رجال الذىن
١٣٨	» المستمترىن والمنجلىن
١٤١	» الشىوعىسة والشىوعىىن
١٤٦	والآن أيتها الجماهير

كتب للمؤلف

- ١ - معركة الإسلام والرأسمالية (طبعة ثانية) دار الإخوان للصحافة والطباعة
- ٢ - العدالة الاجتماعية في الإسلام (« ثالثة ») » » » »
- ٣ - السلام العالمى والإسلام (« أولى ») مكتبة وهبه بعابدين
- ٤ - التصوير الفنى فى القرآن (« ثالثة ») دار المعارف
- ٥ - مشاهد القيامة فى القرآن (« ثانية ») دار المعارف
- ٦ - النقد الأدبى : أصوله ومناهجه (« أولى ») دار الفكر العربى
- ٧ - كتب وشخصيات (« ») نقد
- ٨ - أشواق (« ») دار سعد مصر
- ٩ - طفل من القرية (« ») لجنة النشر للجامعيين
- ١٠ - المدينة المسحورة (« ») دار المعارف
- ١١ - الأطياف الأربعة (بالاشتراك مع إخوته الثلاثة) لجنة النشر للجامعيين
- ١٢ - الشاطيء المجهول (نقد)
- ١٣ - مهمة الشاعر فى الحياة (نقد)
- ١٤ - نقد كتاب مستقبل الثقافة (نقد)

الكتب التالية

- ١ - فى ظلال القرآن
- ٢ - نحو مجتمع إسلامى
- ٣ - أمريكا التى رأيت
- ٤ - لحظات مع الخالدين
- ٥ - حلم الفجر (شعر)
- ٦ - قافلة الرقيق (شعر)



AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARY

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES



00511220

